مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٢٠) ربيع الثاني ١٤٤٣هـ - نوفمبر ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- عبد القادر كاوير
- صهيب عبد الرحمن
- عبد القادر محمد علي
- حسن إدريس طويل
- عبد الجليل سليمان
- د. إيمان فخري
- سهير الشربيني
- سمر عادل

متابعات إفريقية

العدد (٢٠)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **كينيا: خلافة الرئيس أهورو كنياتا**

عبد القادر كاوير: باحث متخصص في الشؤون الأفريقية، نيروبي ٨

- **قرار المحكمة الدولية بشأن الصومال وكينيا: التداعيات والآفاق**

صهيب عبد الرحمن: باحث متخصص في الشؤون الصومالية، مقديشو ١٩

- **النظام السياسي في إرتريا: «خدمة العَلَم»، وديناميّة التحكم**

عبد القادر محمد علي: صحفي وباحث إرتري متخصص في شؤون القرن الأفريقي، تورنتو ٢٧

- **التدخل الإرتري في الحرب الأثيوبية: أبعاده، والسيناريوهات المتوقعة**

حسن إدريس طويل: كاتب إرتري، القاهرة ٣٥

- **الدولة الأكثر فقراً وانغلاقاً في أفريقيا... إرتريا، الحاضر الاقتصادي وتوقعات النمو**

عبد الجليل سليمان: باحث سياسي، مُتخصص في شؤون القرن الأفريقي، الخرطوم ٤٤

- **التوغل الاقتصادي الصيني في أفريقيا: دراسة حالة المملكة المغربية**

د. إيمان فخري: باحثة مختصة بالشؤون الدولية، القاهرة ٥٤

- **نزيف الاقتصاد الأثيوبي: الأسباب والتداعيات**

سهير الشربيني: باحثة سياسية متخصصة في الشؤون الإقليمية، وقضايا الاقتصاد السياسي، القاهرة..... ٦٤

- **قراءة في العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل**

سمر عادل: باحثة متخصصة في الاقتصاد، القاهرة..... ٧٦

هيفاء المطوع

تحرير

مساعد العتيبي

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

القرن الأفريقي مقبل على تغيرات كثيرة ومهمّة، قد تؤثر -من جديد- في ملامح المنطقة، التي تعدُّ منطقة جيوإستراتيجية بالغة الحساسية؛ بفعل إطلالتها على البحر الأحمر ومضيق باب المندب. فثمة عوامل عدّة، ترسل إرهاصات أن الإقليم عمومًا (بما في ذلك شرقي أفريقيا كله ودول حوض النيل) سيتأثر بالأحداث الجارية في أثيوبيا، وارتداداتها على دول الجوار، ولا سيما الدول الهشة، مثل: جيبوتي، وإرتريا، والصومال، يضاف إليها، التأثيرات المحتملة لنتائج الانتخابات المقبلة في كل من: الصومال وكينيا. من دون أن نغفل أن مستقبل تلك المنطقة عمومًا، مرتبط -أيضًا- بمدى استقرار الوضع في السودان.

بالنسبة لأثيوبيا، فقد يلاحظ المتابع أنه مهما كانت نتائج الحرب الدائرة اليوم بين متمردي إقليم التيغراي وحلفائهم وبين حكومة المركز، إلا أنه سيتم فتح مسار إعادة توزيع السلطة ومواردها بين المركز والأطراف. فتقاسم السلطة مطلب بين قوى سياسية إثنية اصطدمت في مرحلة ما بحدة المركزية التي اتبعها آبي أحمد، وبخاصة بعد تأسيسه لحزبه الجديد «ازدهار»؛ وإعادة انتخابه على هذا الأساس. هذا المسار الذي سيعيد فرز القوى السياسية، ويصعّد بعضها إلى مراكز القرار في أديس أبابا وفي الأقاليم، سيؤدي إلى الحد من تغوّل سلطة إثنية الأمهرة على حساب بقية الإثنيات. وقد تكون حصيلة التطورات، إضعاف آبي أحمد، أو خروجه حتى من دائرة القرار والنفوذ المركزي. مع صعود نُخب إثنية التيغراي -المرجح- إلى طليعة المشهد السياسي.

ومصير الوضع في إرتريا مرتبط بتطورات الحالة الأثيوبية، ليس لأسباب إثنية وتاريخية فحسب، بل بفعل تدخل نظام أسمرة في الحرب الأثيوبية الأهلية التي تدور رحاها في إقليم تيغراي، ذلك التدخل الذي كان هدفه التخلص من الخصم التاريخي المسيطر في الإقليم المجاور. فكيف سيتعامل نظام أسياس أفورقي مع فرضية هزيمة حليفه آبي أحمد وعودة نخبة تيغراي للسلطة أو للمشاركة فيها بقوة على الأقل؟ وهل ستمتد الحرب إلى الداخل الإرتري؟ وما تداعيات ذلك على استقرار نظام أفورقي واستمراره؟

تداعيات الحرب في أثيوبيا قد تؤثر -أيضًا- في مستقبل القوى السياسية في الصومال؛ بفعل قرب بعضها من آبي أحمد ومشروعه الإقليمي. كما أنها ستلقي بظلالها على الوضع في السودان، حيث تعقيدات عدّة تشهدها المرحلة الانتقالية، رغم عودة حمدوك وفق معادلة أو تسوية «حكومة كفاءات».

عدة ملفات يتطرق إليها العدد الجديد من متابعات أفريقية، يرتبط جلها بالوضع في القرن الأفريقي، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

فهذا العدد يطرق عدة موضوعات، منها: تطور العلاقات بين الصومال وكينيا في ضوء الحكم الصادر عن المحكمة الدولية. وتدهور الوضع الاقتصادي في أثيوبيا، وكذلك، ملامح الوضع الاقتصادي في إرتريا؛ الدولة التي اعتزلت العالم منذ استقلالها تقريبًا. وكذلك، ملف العلاقات الاقتصادية بين الصين والمغرب، وغيرها.

كينيا: خلافة الرئيس أهورو كنياتا

عبد القادر كاوير: باحث متخصص في الشؤون الأفريقية، نيروبي.

الكلمات المفتاحية:

(أهورو كنياتا، حزب اليوبيل، المعارضة الكينية، الانتخابات العامة، أراب موي، كالنجين)

يثور جدل لا ينتهي في كينيا خلال هذه المدة، حول الانتخابات العامة المقبلة، المقرر إجراؤها في ٩ أغسطس عام ٢٠٢٢م، وهي مواعيد محددة بحسب الدستور الكيني، وتدور تكهنات حول من سيخلف الرئيس الراهن؛ أهورو كنياتا (نجل «جومو كنياتا»؛ أول رئيس لكينيا، الذي حكم البلاد بين عامي: ١٩٤٦م و١٩٧٨م)، الذي يحكم البلاد مدتين رئاسيتين، مدتهما ١٠ سنوات، كانت الاولى منذ عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٧م، ثم ترشح وفاز بدورة رئاسية جديدة، تنتهي في أغسطس من عام ٢٠٢٢م. وقد شاب نتيجة الانتخابات الأخيرة كثير من الخلافات والاتهامات بالتزوير من جانب المعارضة، مما اضطر المحكمة العليا الكينية لإجراء جولة إعادة رجحت كفة حزب اليوبيل الذي يتزعمه كنياتا، ورفضت المعارضة النتائج أيضاً، زاعمة حدوث عمليات تلاعب بالأصوات، فانطلقت أعمال عنف في البلاد هددت بإعادة سيناريو الأحداث التي أودت بحياة أكثر من ألفي شخص، وتشريد الآلاف على خلفية انتخابات عام ٢٠٠٧م. وقد تركت تلك الأحداث ظلالًا ومخاوف من تكراراها عقب كل انتخابات، وجعلت الانتخابات الكينية –دائماً– حدثًا صعبًا، ولا سيما مع وجود عناصر أخرى مهمة، تغذي الاستقطاب والصراع، أي: العامل الإثني، والعامل الديني، اللذين سيتم تناولهما في جانب من هذه الورقة.

يُعدُّ الكينيون من أكثر شعوب منطقة شرق أفريقيا تعاطيًا للسياسة بشكل يومي؛ بفضل الانتشار الواسع لوسائل الإعلام، وهامش الحرية النسبي المتوافر، ولا يخفي الجدل اليومي حول الانتخابات، وخلافاتها وتحالفاتها السياسية حالة عدم اليقين حول قيامها، أو المخاوف من احتمال اندلاع أعمال عنف في أثنائها، خصوصًا في ظل حالة الاستقطاب الحادة الدائرة في الوقت الراهن بين المتنافسين السياسيين.

وقد أدى إبطال المحكمة العليا لمقترح التعديلات الدستورية، الذي قدمه الرئيس كنياتا، وحليفه زعيم حزب الحركة الديمقراطية البرتقالية رايلا أودينغا –إلى إرباك الساحة السياسية. فبعد أن كان ينظر إلى التعديلات المقترحة في دستور كينيا ٢٠١٠م، بمبادرة سميت «مبادرة بناء الجسور» (Bridge Building Initiative)

على أنها ستحدث تغييرًا جذريًا في هيكل الحكم، إلا أن رفض المقترح خلط الأوراق، وجعل اللاعبين السياسيين يعيدون حساباتهم من جديد.

نظرة إلى التحالفات السياسية الكينية والوضع الراهن

تميز التاريخ السياسي الكيني بوجود الائتلافات السياسية خلال الانتخابات السابقة كلها، واتسمت السياسة الكينية بولع تشكيل التحالفات وأحزاب ما قبل الانتخابات، ومنذ عام ٢٠٠٢م، وهو عام بداية التعددية الحزبية، تأسست تشكيلات وأحزاب وتكتلات مختلفة، خاضت ٤ جولات انتخابية، وفيما يأتي أهم هذه التحالفات:

١- الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (Kenya African National Union)

المعروف اختصارًا بـ «كانو» (KANU)، وهو الحزب الذي تأسس في عام ١٩٦٠م، وكان نتيجة اندماج بين اثنين من أحزاب ما قبل الاستقلال، وتزعمه الرئيس جومو كنياتا، وقد فاز في أول انتخابات بعد الاستقلال عام ١٩٦٣م، وعندما توفي كنياتا عام ١٩٧٨م، خلفه في رئاسة الحزب دانيال أراب موي، الذي ظل يحكم كينيا نحو ٤٠ عاماً، ويعدُّ أراب موي أطول الرؤساء الكينيين حكماً في تاريخ كينيا، وظل يحكم ويترأس حزب « كانو»، حتى أطيح به في انتخابات عام ٢٠٠٢م، لتبدأ مرحلة تعددية حزبية[١].

٢- تحالف قوس قزح الوطني (NARC)

وهو تجمع لـ ١٤ حزبًا، وقد نجح في الإطاحة بتحالف «كانو» من السلطة بعد ٢٤ عامًا من الحكم، وترأسه الرئيس الأسبق واي كيباكي، وأصبح كيباكي رئيسًا لكينيا بجانب رئيس الوزراء رايلا أودينغا، الذي انشق عن تحالف «كانو»، تحت مظلة الحزب الديموقراطي الليبرالي[٢].

٣- التحالف الوطني السوبر (National Super Alliance)

المعروف اختصارًا بـ «ناسا»، وتأسس في يناير عام ٢٠١٧م، وخاض الانتخابات كائتلاف معارض ضد حزب اليوبيل الحاكم في الوقت الراهن، لكنه خسر الانتخابات، وتم حله هذا العام، وضم الحزب أغلب زعماء المعارضة البارزين، مثل: رايلا أودينغا، كالونزو ميسوكا، موساليا مودافادي، وعدد أخر من السياسيين[٣].

٤- حزب اليوبيل

وهو الحزب الحاكم في الوقت الراهن، تم تأسيسه عام ٢٠١٣م، وفي سبتمبر عام ٢٠١٦م، أعلن ١٣ حزباً، أبرزها: التحالف الوطني، والحزب الجمهوري المتحد، والجبهة الديموقراطية

المتحدة، وأحزاب صغيرة أخرى -اندماجهم في تحالف واحد، تحت مظلة حزب اليوبيل؛ لخوض الانتخابات العامة في أغسطس عام ٢٠١٧م، وتزعم هذا التحالف الجديد كل من: أهورو كنياتا، ووليام روتو، وفيما بعد فازا في الانتخابات ليصبح كنياتا رئيسا لكينيا، وروتو نائباً له[٤].

٤- تحالف كينيا الواحدة (One Kenya Alliance)

المعروف اختصارًا بـ(OKA)، وهو يعدُّ أحدث الائتلافات في الساحة السياسية، إذ تم الإعلان عن تأسيسه رسمياً في يناير من عام ٢٠٢١م، بعد فض ائتلاف «ناسا»، وضم التكتل الجديد أبرز أحزاب المعارضة في الوقت الراهن، مثل: حزب «ويبر الوطني» بزعامة كالونزو ميسوكا (نائب الرئيس الأسبق)، وحزب المؤتمر الوطني الافريقي برئاسة موساليا مودافادي، وحزب «فورد كينيا»، الذي يقوده موسيس واتينغالا، وحزب «كانو» الذي يتزعمه جدعون موي (نجل الرئيس الأسبق دانيال آراب موي)، وأعلن التحالف عن عزمه ترشيح مرشح وحيد في شهر أكتوبر المقبل؛ لخوض الانتخابات العامة في عام ٢٠٢٢م[٥].

٥- حزب التحالف الديموقراطي المتحد (United Democratic Alliance)

المعروف اختصارًا بـ (UDA)، وقد تم الإعلان عن تشكيل هذا الحزب الجديد في ٩ يناير عام ٢٠٢١م، بواسطة قيادات منشقة عن حزب اليوبيل الحاكم، عبر تغيير مسمى حزب الإصلاح والتنمية المسجل مسبقاً، ليصبح الحزب بمسماه الجديد آخر حزب تم تسجيله في البلاد. ولا يمنع الدستور الكيني تسجيل حزب سياسي، ولا يتقيد برقم محدد؛ طالما أن الحزب لا يروج للكراهية القبلية والإقليمية والدينية؛ من بين شروط أخرى[٦].

ويبلغ مجمل الأحزاب المسجلة في البلاد حتى أغسطس عام ٢٠٢١م،٨٧ حزباً، منها ٢٣ مسجلة مؤقتاً لدى مكتب مسجل الأحزاب السياسية، ويحتفظ المكتب بحسب المادة ٣٤ه من قانون الأحزاب لعام ٢٠١١م، بسجل الأحزاب ورموزها السياسية وينظم عملها وفق الدستور الكيني وقانون الأحزاب[٧].

ولعل من أبرز الأحزاب السياسية في كينيا، أحزاب: اليوبيل؛ ويرأسه الرئيس أهور كنياتا، والحركة الديموقراطية البرتقالية؛ برئاسة رئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة رايلا أودينغا، وحزب «ويبر الوطني»؛ برئاسة كالونزو ميسوكا نائب الرئيس السابق، وحزب «كانو»؛ برئاسة جدعون موي، وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي؛ برئاسة السياسي موساليا مودفادي، والحزب الديموقراطي المتحد؛ ويتولى أمانته العامة جونثون ماثاما (يُعتقدأن الحزب مرتبط بنائب الرئيس وليام روتو)، إضافة إلى وجود عدد من الأحزاب الصغيرة والمناطقية.

المشهد الراهن

يكتنف الواقع كثير من الغموض واللبس، فيما يخص التحالفات السياسية، وفيمن هو المرشح الاوفر حظًا، ويتوقع أن يخلف الرئيس كنياتا، لأن الساحة مليئة بالطامحين السياسيين الذين أعلنوا رغبتهم بالترشح في السباق الرئاسي، وتبدو حظوظ بعضهم متقاربة، كما أن إحجام الرئيس عن الإعلان عن دعمه الصريح لمرشح محدد؛ يجعل الباب مواربًا حول هذه الاحتمالات.

المرشحون الأوفر حظاً في الوقت الراهن

١. وليام روتو

يتولى وليام صموي روتو منصب نائب الرئيس في البلاد منذ عام ٢٠١٣م، بعد تحالفه مع الرئيس أهورو كنياتا، بعد أن كان يتزعم حزب الاتحاد الوطني الكيني، قبل أن يشكل تحالفًا مع حزب اليوبيل الحاكم، ثم ينضم إليه بصفة نهائية لاحقًا، وتولى السياسي المنحدر من إثنية «الكالنجين» (ثاني أكبر الإثنيات في كينيا)، مناصب في حكومات سابقة، منها: وزارة الزراعة، والتعليم العالي، والداخلية. وقد انشق روتو في بداية هذا العام (٢٠١٢م) عن حزب اليوبيل؛ احتجاجاً على التقارب بين الرئيس كنياتا وزعيم المعارضة رايلا أودينغا، ذلك التقارب (المصالحة) الذي بدأ بالمصافحة المشهورة في عام ٢٠١٨م، لكنه ما لبث أن تطور ليصبح صداقة وتحالفًا، فاحتج روتو على هذا التقارب معتبراً أن كنياتا قد حنث بوعده له بدعم طموحاته لخلافته (خلافة كنياتا) في رئاسة كينيا في الانتخابات المقبلة عام ٢٠٢٢م.

نتيجة لذلك، قاد روتو حملة انتخابية مبكرة، وتوقف عن ممارسة أعماله الحكومية كنائب رئيس، وحول مكتبه ونشاطه إلى منزله بحي كارين الراقي في نيروبي، كما أوقف نشاطه في حزب اليوبيل الحاكم، وأوعز لأنصاره لتشكيل حزب جديد، وهو الحزب الديموقراطي المتحد (UDA)، الذي أصبح أحدث الأحزاب وأكثرها تأثيرًا في الساحة السياسية، إذ استطاع منافسة حزب اليوبيل الحاكم وحزب الحركة الديموقراطية، وتفوق عليهما وفاز ببعض الدوائر التكميلية الفرعية[٨].

٢. رايلا أودينغا

يعدُّ زعيم الحركة الديمقراطية البرتقالية وابن الزعيم جارموجي أودينغا النائب الأول السابق للرئيس السابق جومو كنياتا -أبرز الشخصيات السياسية في كينيا، وسبق له أن تولى رئاسة الوزراء في المدة من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٣م، وتزعم المعارضة الكينية في أربع انتخابات سابقة، عبر تحالفات سياسية

عدة، آخرها كان انتخابات عام ٢٠١٧م المثيرة للجدل، وهي التي أعلن في إثرها عدم اعترافه بنتائجها؛ مما أدخل البلاد في دوامة من التوتر والعنف. وينوي الزعيم الذي ينحدر من إثنية «اللوه» المنافسة في انتخابات الرئاسة للمرة الخامسة؛ عبر حزبه «الحركة الديمقراطية البرتقالية»، الذي يحظى بشعبية كبيرة، ويزعم أنصاره: أنه يتمتع بدعم الرئيس أهورو كنياتا.

وقبل أيام فقط (من كتابة هذه الورقة)، أعلن الرئيس كنياتا دعمه الصريح له، بل سعى في الذكرى السنوية الثالثة للمصالحة التي تمت بينهما في عام ٢٠١٨م، لجمع قادة الأحزاب الآخرين؛ للوقوف خلف ترشيحه، وعقد اجتماعات ولقاءات معهم في القصر الرئاسي في مومباسا ونيروبي[٩].

٣. موخيسا كيتوي

كان يشغل منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) مدة ٨ سنوات، واستقال في شهر فبراير المنصرم؛ ليعلن ترشحه للرئاسة، وسط تساؤلات حول قدرته على المنافسة، في ظل عدم خبرته في السياسة، وفي ظل الشكوك في مدى قدرة مثقف مثله على مزاحمة سياسيين متمرسين يستندون إلى تجارب سياسية، وروافع إثنية وإقليمية[١٠].

٤. كالونزو ميسوكا

يعدُّ ميسوكا من الشخصيات السياسية الكينية المرموقة، إذ تولى منصب نائب الرئيس في المدة من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٣م، إبان حكم الرئيس الراحل دانيال أراب موي، وكان جزءًا من تحالف المعارضة الممتاز «تحالف ناسا»، الذي دعم رايلا أودينغا في الانتخابات السابقة، ولكنه أعلن هذه المرة (في شهر أغسطس المنصرم) ترشحه للرئاسة منفرداً، تحت راية حزب «ويبر الوطني»، الذي يتزعمه، وهو أحد أعضاء التحالف الجديد «كينيا الواحدة»[١١]، يعمل «ميسوكا» في الوقت مبعوثاً خاصًا للرئيس كنياتا لسلام جنوب السودان، كما ساهم في مفاوضات توقيع السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، التي عرفت بـــ «اتفاقية السلام الشامل» التي تم توقيعها في عام ٢٠٠٥م، في مدينة نيفاشا. كما استمر في جهوده كمبعوث خاص في التوسط لتسهيل اتفاق السلام بين الفرقاء السياسيين في جنوب السودان، وتقديراً لجهوده رشحته مجلة فوربس لجائزة إيقونة الديموقراطية هذا العام؛ تقديراً للجهود التي يبذلها في القرن الأفريقي وعبر القارة[١٢].

٥. موساليا مودفادي

ينحدر من قبيلة اللوهيا، وهو ابن السياسي القوي «موسى مودامبا مودافادي» الذي شغل منصب وزير في عهد الرئيس السابق «دانيال أراب موي». حمل السياسي المخضرم حقيبة وزارة المالية عام ١٩٩٣م وعام ١٩٩٧م، وفي عام ٢٠٠٢م تولى منصب نائب الرئيس موي، كما تولى منصب نائب الوزراء في

المدرة من عام ٢٠٠٨م حتى عام ٢٠١٢م، عندما استقال للمنافسة على انتخابات عام ٢٠١٣م. وقد احتل المركز الثالث خلف رايلا أودينغا في الانتخابات الأخيرة (٢٠١٧م). وفي الوقت الراهن، يترأس حزب «اماني الوطني»، وهو أحد أعضاء تحالف «كينيا الواحدة»، وينظر إليه على أنه سياسي معتدل ورصين ومسالم[١٣].

إضافة إلى من سبق، يوجد مرشحون آخرون، أمثال «جدعون موي»، نجل الرئيس الأسبق دانيال أراب موي، لكن حظوظهم ضئيلة، بيد أنهم -في الأغلب- سيكونون مؤثرين من خلال التحالفات.

استعدادات مفوضية الانتخابات والحدود

بحسب إحصاءات المفوضية، فقد شارك في الانتخابات السابقة ٢٠١٧م، أكثر من ١٩,١٦ مليون ناخب، واستعدادًا للانتخابات المقبلة عام ٢٠٢٢م، أعلنت المفوضية عن حملة تسجيل جديدة، تبدأ من تاريخ ٤ أكتوبر عام ٢٠٢١م، وتستمر حتى نهاية الشهر، مستهدفة تسجيل ٦ مليون ناخب جديد، ممن بلغوا سن الـــــ١٨عام، كما سيتم تسجيل ناخبي الخارج في كل من: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، ودولة قطر، والإمارات؛ وهذه الدول تحتضن أكبر عدد من المهاجرين الكينيين[١٤]. وستقوم المفوضية بتدقيق السجل من نهاية أكتوبر حتى٩ ديسمبر عام ٢٠٢١م، ليختتم المتنافسون جمع التبرعات بحدود تاريخ ٩ فبراير عام ٢٠٢٢م، ومن ثم، يجب على كل مرشح يشغل وظيفة حكومية أن يستقيل من منصبه، وخلال المدة من ٣٠ مايو إلى ١٠ يونيو سيتم تسمية مرشحي الرئاسة[١٥].

العوامل الأساسية المؤثرة في الانتخابات الكينية

تتأثر الانتخابات الكينية بالعديد من المحددات شبه الثابتة، التي تؤدي دوراً كبيراً في فوز المرشحين، وهذه المحددات هي: الإثنية والقبيلة، والكنيسة ورجال الدين، والمال السياسي.

الإثنية والقبيلة: تؤدي القبيلة دورًا رئيسًا في الانتخابات الكينية، وتوجد في كينيا ٥ قبائل كبرى رئيسة، وهي: كيكويو، كالنجين، لوه، لوهيا، وكامبا. وبحسب تقديرات لعدد السكان عام ٢٠١٩م، ولتوزيع السكان وفقاً للمجموعات الإثنية، فقد بلغ عدد سكان البلاد ٥٣,٧٧مليون نسمة، وجاءت قبيلة كيكويو في المرتبة الأولى بنسبة ١٧.٪، تلاها قبيلة لوهيا بنسبة ١٤,٣٪، ثم قبيلة كالنجين بنسبة ١٣,٤٪، ثم قبيلة اللوه بنسبة ١٠,٧٪، ثم قبيلة كامبا بنسبة ٩,٨٪[١٦].

انحدر الرؤساء الأربعة السابقون الذين حكموا كينيا من قبيلتي «كيكويو» و«كالنجين»، في كينيا كانت الإثنية المسيسة حاضرة في جميع الانتخابات الستة الأخيرة، منذ عودة التعددية الحزبية في عام

١٩٩٢م، ويناشد القادة السياسيون قبائلهم عندما يريدون الدعم، كما يستخدمون قبائلهم كوسيلة ضغط عندما يتفاوضون على المناصب والمزايا في الحكومة، وفي الوقت الراهن، ستؤيد قبيلة «اللوه» رايلا أودينغا، وستدعم قبيلة «كالنجين» نائب الرئيس وليام روتو، بينما ستدعم قبيلة «كامبا» كالونزو ميسوكا، أما قبيلة «كوكيو» فستكون منقسمة خلال الانتخابات المقبلة؛ لأنها لا تمتلك زعيمًا مرشحًا للرئاسة بعد انتهاء فترة الرئيس الراهن أهورو كنياتا، ولذا سيكون موقفها حاسماً في حال انحيازها لرايلا أودينغا أو لوليام روتو[١٧].

الدين والكنيسة: كان الدين وثيق الصلة بالتوجه السياسي لكينيا لأكثر من خمسة عقود، وتشير التقديرات أن نحو ٨٥,٥٪ من سكان كينيا البالغ عددهم ٥٣,٧ مليون يدعون أنهم مسيحيون، ومن هؤلاء ما لا يقل عن ١٠٪ يذهبون للكنيسة بانتظام، وشأنهم شأن بقية الأفارقة، تستحوذ السياسة على الكينيين بشكل كبير، وعليه، فإن دور الدين كقاعدة تنظيمية للتعبئة السياسية يلون -بشكل كبير- النتيجة النهائية للانتخابات ويشكلها، ولا يختار المرشحون الظهور في الكنائس والمعابد فحسب، بل إن قادة هذه الهيئات الدينية يمكنهم حشد المصلين من خلال وسائل مختلفة، وتحفيزهم للتسجيل والتصويت، وفي الأغلب، تُستخدم الدوائر الدينية؛ كمراكز للأنشطة الانتخابية، ويعدُّ نائب الرئيس وليام روتو أكثر السياسيين اهتمامًا بالكنائس وارتيادًا لها، وأكثرهم تبرعًا للأنشطة والمنظمات الدينية[١٨].

في ١٥ سبتمبر عام ٢٠٢١م حذر مؤتمر الأساقفة الكاثوليك، وهو أكبر تجمع للأساقفة، السياسيين من التصريحات التي قد تشعل العنف، بينما تستعد البلاد للانتخابات العامة عام ٢٠٢٢م، ودعوا جميع أصحاب المصلحة والحكومة إلى تحديد النقاط الساخنة وبؤر العنف والتعامل معها قبل أن تنفجر مع الانتخابات[١٩].

وتدخل رجال الدين في الخلاف الدائر بين الرئيس أهورو كنياتا ونائبه، وطلبوا منهما تهدئة حدة الصراع، ودعوهما للمصالحة بينهما؛ من أجل السلام والاستقرار، لكن جهودهم باءت بالفشل؛ لأن للرئيس ونائبه لم يستجيبا للدعوة[٢٠].

المال السياسي: لطالما أدى المال دورًا حاسمًا في تحديد هوية الفائزين في انتخابات كينيا، وتظهر تقديرات انتخابات عام ٢٠١٣م، أن أهورو كنياتا ورايلا أودينغا انفقا خلال حملتيهما نحو ٢٠ مليار شلن كيني (أي: أكثر من نحو ٢٠٠ مليون دولار)، وأكثر من ضعف هذا المبلغ في انتخابات عام ٢٠١٧م. وفي الوقت الراهن، دخل المرشحون في حمى السعي لجمع أكبر قدر من الأموال، من داخل البلاد وخارجها، ويظهر في هذا السياق، وليام روتو ورايلا أودينغا، فقد سافر أودينغا في يوليو المنصرم إلى دبي، فيما قيل: إنه بحثًا عن الدعم المادي، بينما طار روتو عدة مرات إلى تنزانيا وعدة

مرات إلى أوغندا، وتتحدث تقارير عن امتلاك روتو استثمارات بملايين الدولارات في أوغندا، ويُعتقد أن روتو يحظى بدعم الرئيس الأوغندي «يوري موسفيني»، بينما يحظى رايلا أودينغا بعلاقات وطيدة مع رئيس جنوب أفريقيا «سيريل رامفوزا». وسيعتمد المرشحان من أجل الدعم على الأصدقاء، وبعض الجمعيات في الولايات المتحدة وبريطانيا[٢١].

في محاولة لتحديد سقف للصرف المالي لانتخابات عام ٢٠٢٢م، أصدرت مفوضية الانتخابات بيانًا حددت فيه تمويل الحملة الانتخابية لمرشحي الرئاسة، وهي محاولة تحدث لأول مرة لتنظيم هذا الانفاق، إذ حددت أن المرشح للرئاسة عليه ألا يتجاوز سقف ٤,٤ مليار شلن (٤٠,٧ مليون دولار)، وأن يقتصر التبرع من مصدر واحد نسبة ٢٠٪ كحد أقصى، بينما تم حظر المساهمات الأجنبية، ويسمح للأحزاب انفاق ميزانية في حدود ١٧,٧ مليار شلن[٢٢].

من سيفوز : روتو، أم أودينغا؟

في الوقت الراهن، لا توجد إجابة نهائية على وجه الدقة عن سؤال: من سيكون الرئيس الخامس لكينيا؟ في ظل احتدام المنافسة وتقارب الحظوظ بين أبرز مرشحين لسباق الرئاسة، وهما نائب الرئيس وليام روتو، وزعيم المعارضة رايلا أودينغا، وقد جرت العادة في الانتخابات السابقة، أن من يحظى بدعم الرئيس هو من سيفوز، إلا أن استطلاعات رأي أجرتها مؤسسة (Radio Africa Limited) في نهاية يوليو عام ٢٠٢١م، كشفت أن روتو يتصدر السباق بفارق ٢٩٪ عن منافسه أودينغا، إذ أظهرت الأرقام أن ٤٣٪ من الذين شملهم الاستطلاع سيصوتون لصالح نائب الرئيس وليام روتو؛ إذا أجريت الانتخابات في ذلك الوقت، وحصد رايلا أودينغا نسبة ١٥٪، تلاه جدعون موي بنسبة ٥٪[٢٣]. فيما قال ٦٪: إنهم لن يصوتوا.

ومع ذلك، فهذه النسبة تمثل أقل من نسبة ٥٠٪ اللازمة للفوز، مما يعني أنه يحتاج لجولة ثانية لحسم الفوز، ومع ذلك، قال ١٥٪ من الذين شملهم الاستطلاع: إنهم مترددون بشأن لمن سيصوتون؟ وقد شملت العينة ٣١٢٧ شخصاً بالغاً، من عدد ٤٧ مقاطعة، هي المقاطعات الكينية كلها، وقد يكون سبب تردد هؤلاء؛ هو انتظار التحالفات النهائية.

ومثل هذه الاستطلاعات قد لا تعكس الحقيقة الكاملة لاتجاهات التصويت، ولا سيما أن الوقت مبكر على القياس والتنبؤ بذلك، فضلاً عن أن هناك تحولات حاسمة يتوقع حدوثها، ويمكن أن تغير المشهد قبل الانتخابات، أهمها: تشكيل التحالفات السياسية، التي تؤدي دورًا رئيسًا في النتائج، لكن رغماً عن ذلك، فاستطلاعات الرأي تعطي مؤشرات يمكن وضعها في الاعتبار في بلد طالما ما تصدق فيه اتجاهات الرأي العام، ويقل فيه هامش مفاجآت اللحظة الأخيرة.

الخاتمة

مثلما حدث في انتخابات أعوام: ٢٠٠٢م، و٢٠٠٧م، و٢٠١٧م، عندما قادت التحالفات السياسية الفائزين إلى النصر، فيتوقع أن تحسم التحالفات الانتخابات المقبلة في أغسطس عام ٢٠٢٢م؛ لأن السياسة الكينية مولعة بتشكيل ائتلافات في الانتخابات. وحاضرًا (ما لم تحدث متغيرات)، يتصدر تحالف «كينيا الواحدة» (المكون حديثاً) المشهد السياسي، ويضم التحالف اثنين من الزعماء المخضرمين الذين ترشحا في انتخابات سابقة، وحققا المركز الثالث في انتخابات عامي: ٢٠٠٧م، و٢٠١٧م، وهما موساليا مودفادي، وكالونزو ميسوكا، إضافة إلى موسيس ويتنغالا، وجدعون موي. ويعتقد بعضهم أن التحالف يمثل بديلاً سياسياً جديدًا، يمكن أن يقبله الكينيون، خصوصاً في ظل حالة الاستقطاب الراهنة بين زعيم المعارضة رايلا أودينغا ووليام روتو نائب الرئيس، وقد قال بعضهم: إنه صنيعة الرئيس كنياتا؛ ليضمن عبره ترشيح حليفه في المصالحة، أي: رايلا أودينغا، إلا أن بعضهم الآخر، يعتقد أن الأحزاب التي شكلته ضعيفة، وذات بعد قليمي وقبلي، أكثر منها قومية، وما لم ينضم إليه رايلا أودينغا بحزبه (الحركة الديمقراطية البرتقالية) فقد لا تكون حظوظه كبيرة.

على الطرف الاخر، يقف نائب الرئيس وليام روتو، الذي أعلن ترشحه ببطاقة الحزب الديموقراطي المتحد، صاحب الشعبية المتنامية والحضور القوي في الساحة، ويسعى «روتو»، لتقديم خطاب ترشيح يتضمن الدعوة لكسر سيطرة الأسر السياسية المهيمنة (كنياتا، وموي، وأودينغا)، لذلك، صمم خطاباً تعبوياً مختلفًا، يعد فيه الكينيين العاديين بالتمكين السياسي والاقتصادي ومحاربة الفقر، واختراق «الدولة العميقة»، وقد استعان في تصميم إستراتيجيته الانتخابية المتكاملة بنخبة من الخبراء والمستشارين الإستراتيجيين في الاقتصاد والدبلوماسية والسياسة والقانون، كما أنه يجد تأييدًا من الكتل الإقليمية والقبلية، وبخاصة في منطقة جبل كينيا ذات الكثافة الانتخابية العالية، إضافة إلى الدعم القبلي، ومساندة قيادات داخل الأجهزة الحكومية، وحزب اليوبيل الحاكم. والسؤال المطروح: من سيكون الرئيس الخامس لكينيا؟ هل سيكون رايلا أودينغا أم وليام روتو، أم أنه ثالث يحمله تحالف كينيا الواحدة؟ هذا ما ستجيب عليه انتخابات أغسطس عام ٢٠٢٢م.

الهوامش والإحالات:

1. Editors of Encyclopedia Britannica, "Kenya African National Union Political Organization, Kenya," *Encyclopedia Britannica*, March 29, 2012, https://www.britannica.com/topic/Kenya-African-National-Union.
2. Immigration and Refugee Board of Canada, *Kenya: Country Conditions Since the Election of the National Rainbow Coalition (NRC), in December 2002; and the Present Situation of Opponents of the Kenyan African National Union (KANU)* (Immigration and Refugee Board of Canada, 2003), https://www.refworld.org/docid/403dd1fc0.html.
3. Jeff Otieno, "Kenya: What's Next for Nasa, the Opposition Alliance, After its Break-Up?," *The Africa Report*, August 12, 2021, https://www.theafricareport.com/114413/kenya-whats-next-for-nasa-the-opposition-alliance-after-its-break-up/.
4. Isaac Mugabi, "Kenya: Jubilee Party, Uniting or Dividing Kenyans?," *DW*, September 9, 2016,

   https://www.dw.com/en/kenya-jubilee-party-uniting-or-dividing-kenyans/a-19540503.
5. Moses Nyamori, "Principals Now Scheme to Make One Kenya Alliance Formidable Ahead of Polls," *The Standard*, August 3, 2021, https://www.standardmedia.co.ke/politics/article/2001419867/principals-now-scheme-to-make-oka-formidable-ahead-of-polls.
6. Victor Abuso, "Kenya: Has Deputy President Ruto Joined the New UDA Party?," *The Africa Report*, January 14, 2021, https://www.theafricareport.com/58519/kenya-has-deputy-president-ruto-joined-the-new-uda-party/.
7. Office of Registrar of Political Parties (ORPP), *List of Political Parties* (ORPP, 2021), https://www.orpp.or.ke/index.php/political-parties/list-of-political-parties.
8. Nancy Agutu, "Uda's Njuguna Wins Kiambaa By-Election," *The Star*, July 16, 2021, https://www.the-star.co.ke/news/2021-07-16-udas-njuguna-wins-kiambaa-by-election/.
9. Justus Ochieng' and Patrick Lang'at, "Uhuru, Raila Call Crisis Meeting to Save 'Handshake'," *Nation*, March 9, 2021, https://nation.africa/kenya/news/politics/uhuru-raila-call-crisis-meeting-to-save-handshake--3316626.
10. Victor Abuso, "Kenya: Mukhisa Kituyi, Former UNCTAD Boss, Eyes the Presidency," *The Africa Report*, March 2, 2021, https://www.theafricareport.com/67648/kenya-mukhisa-kituyi-former-unctad-boss-eyes-the-presidency/.
11. Victor Abuso, "Is the New One Kenya Alliance a Breath of Fresh Air for Kenyan Politics?," *The Africa Report*, April 6, 2021, https://www.theafricareport.com/77469/one-kenya-alliance-breath-of-fresh-air-for-kenyan-politics/amp/.
12. Eliud Kibii, "Troubled Horn of Africa Through the Eyes of Peace Envoy Kalonzo," *The Star*, September 18, 2021, https://www.the-star.co.ke/siasa/2021-09-18-troubled-horn-of-africa-through-the-eyes-of-peace-envoy-kalonzo/.
13. Ruth Nesoba, "Profile: Musalia Mudavadi," *BBC*, February 24, 2013, https://www.bbc.com/news/world-africa-21566741.amp.
14. Patrick Vidija, "IEBC: We Have Updated 2017 Register, Added 67,462 New Voters," *The Standard*, September 24, 2021, https://www.standardmedia.co.ke/politics/article/2001424387/iebc-we-have-updated-2017-register-added-67462-new-voters.
15. Nancy Agutu, "Is Kenya Ready for 2022 Polls With One Year to Go?," *The Star*, August 9, 2021, https://www.the-star.co.ke/news/2021-08-09-is-kenya-ready-for-2022-polls-with-one-year-to-go/.
16. Julia Faria, "Distribution of the Population of Kenya as of 2019, by Ethnic Group," *Statista*, Apr 27, 2021, https://www.statista.com/statistics/1199555/share-of-ethnic-groups-in-kenya/.
17. Zipporah Nyambura, "In Kenya, Politics Split on Ethnic Divide," *DW*, October 10, 2017, https://www.dw.com/en/in-kenya-politics-split-on-ethnic-divide/a-37442394.
18. Babere Chacha and John Wahome, "Religion and Political Mobilisation in Kenya," *The Standard*, September 29, 2020, https://www.standardmedia.co.ke/opinion/article/2001388047/religion-and-political-mobilisation-in-kenya.

19. Bruhan Makong, "KCCB Cautions Politicians Against Hate Speech, Urge Decisive Action By NCIC," *Capital FM*, September 15, 2021, https://www.capitalfm.co.ke/news/2021/09/kccb-cautions-politicians-against-hate-speech-urge-decisive-action-by-ncic/.
20. Onyango K'Onyango and Francis Mureithi, "Bishops' Effort to Reconcile Uhuru and Ruto Hits Snag," *Nation*, October 3, 2021, https://nation.africa/kenya/news/politics/uhuru-ruto-snub-church-call-for-talks-3571024.
21. Justus Wanga, "Kenya: Raila, Ruto in Race to Raise 2022 Campaign Funding Billions," *All Africa*, July 25, 2021, https://allafrica.com/stories/202107250053.html.
22. David Herbling, "Kenya Caps Political Financing Ahead of Next Year's Election," *Bloomberg*, August 9, 2021, https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-08-09/kenya-caps-political-financing-ahead-of-next-year-s-election.
23. Oliver Mathenge, "Ruto Leads but Can't Win in First Round — Poll," *The Star*, August 23, 2021, https://www.the-star.co.ke/news/2021-08-23-ruto-leads-but-cant-win-in-first-round-poll/.

قرار المحكمة الدولية بشأن الصومال وكينيا: التداعيات والآفاق

صهيب عبد الرحمن: باحث متخصص في الشؤون الصومالية، مقديشو.

الكلمات المفتاحية:
(جوبلاند، المحكمة الدولية، الحدود البحرية، عبد الله فرماجو، أميصوم، القرن الأفريقي، داداب)

أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي، قرارها بشأن النزاع الحدودي البحري بين الصومال وكينيا بشكل نهائي، في يوم الثلاثاء ١٢ أكتوبر عام ٢٠٢١م، وقضت المحكمة بعد ثماني سنوات من استمرار جلساتها بعدم وجود حدود بحرية بين البلدين، وقامت بترسيم حدود جديدة، تمنح الصومال أغلبية المساحات المتنازعة عليها، في حين أبقت المحكمة جزءًا من المنطقة تحت السيادة الكينية. وقد رحبت الصومال بقرار المحكمة، فيما قابل الجانب الكيني القرار بالرفض؛ وعللت الحكومة الكينية ذلك بعدم تلبية المحكمة طلبها بتأجيل الجلسات، وقد تذرعت كينيا بأن: جائحة كوفيد-١٩ قد أثرت في فرص فريقها القانوني للاستعداد بسبب البروتوكولات الصحية، رغم أنه تم تأجيل جلسات المحكمة ثلاث مرات منذ بدء الجائحة. وعلى الأرجح، ستستمر الأزمة بين الطرفين في المدى المنظور، بالنظر إلى أن المنطقة البحرية المتنازع عليها تضم موارد طبيعية غنية، يحرص البلدان على الحصول عليها، وكذلك، بالنظر إلى المناخ الانتخابي الذي يسود كلا البلدين، الذي حوّل القضية إلى ورقة انتخابية.

وتناقش هذه الورقة، خلفيات هذا النزاع بين البلدين الجارين، وتحاول استشراف الآفاق المستقبلية للأزمة بعد صدور قرار المحكمة في النصف الأول من شهر أكتوبر المنصرم.

خلفيات الأزمة بين البلدين

يعود الخلاف بين مقديشو ونيروبي إلى نزاع على سيادة منطقة بحرية مساحتها ١٦٠ ألفًا و٥٨٠ كيلومترًا مربعًا في المحيط الهندي، وتدعي الصومال أن حدودها البحرية مع كينيا يجب أن تتوافق مع حدودها البرية في الاتجاه الجنوبي الشرقي، بينما تجادل كينيا ترسيم حدودها البحرية في خط مستقيم باتجاه الشرق، مما يمنحها مساحة بحرية أكبر[١]. وتفاقم النزاع بعد أن كشفت مسوحات أولية، وجود احتياطات نفط وغاز

في المنطقة، حيث سعى كلا البلدان لمنح إمتيازات لشركات أجنبية، وأدى هذا إلى تأجيج التوترات السياسية القائمة بين البلدين، بطريقة وصلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية في بعض الأحيان[٢].

وقد شهدت علاقات البلدين في السنوات الأخيرة، توترات عدة نتيجة هذا الخلاف[٣]، ففي عام ٢٠١٩م، استدعت كينيا سفيرها في مقديشو، وطردت السفير الصومالي في نيروبي؛ احتجاجًا على امتيازات حقول نفط عُرضت في مؤتمر الصومال للنفط في لندن، وهو ما فجَّر خلافًا دبلوماسيًّا بين الجارتين، فوصفت الخارجية الكينية خطوة الصومال تجاه عرض حقول النفط المتنازع عليها للاستثمار، بأنها تصل إلى أعمال عدوانية[٤].

على الرغم من أن كينيا نفسها، منحت تراخيص تعدين لشركات دولية في المنطقة، مثل: شركة إيني الإيطالية (Eni Oil Industry Company) في عام ٢٠١٢م[٥]. لكن في وقت لاحق من ذلك العام، انتهت تلك التوترات بوساطة أثيوبية؛ إذ تمكَّن رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد من تقريب وجهات النظر بين الجانبين، ووافق رئيسا البلدين -خلال المباحثات- على تحسين العلاقات بين البلدين؛ على أساس الاحترام المتبادل والتعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية، وشهدت العلاقات بعدها هدوءًا حذرًا. لكن مرة أخرى، عادت الصومال إلى القيام بإجراءات مماثلة لإجراءات كينيا السابقة؛ بسحب سفيرها من كينيا في ديسمبر من العام المنصرم[٦]، متهمة كينيا بالتدخل في العملية الانتخابية في ولاية «جوبا لاند»، إحدى الولايات الصومالية الخمس المعارضة، وذلك لتنفيذ أجنداتها السياسية، وتقويض الاتفاق السياسي مع الصومال. والآن، وفي ظل رفض الطرف الكيني بالامتثال لقرار المحكمة، فمن المحتمل أن تشهد علاقات البلدين مزيدًا من التوتر.

مسار قرار المحكمة

دخل النزاع إلى أورقة محكمة العدل الدولية في لاهاي، حين قدمت الصومال في ٢٨ أغسطس عام ٢٠١٤م، شكوى رسميّة ضدّ كينيا؛ لحل النزاع البحري بين البلدين، واستمرت جلسات الاستماع التي عقدتها محكمة العدل الدولية في المدة ما بين سبتمبر عام ٢٠١٦م، إلى مارس عام ٢٠٢١م. وقد انسحبت كينيا (التي كانت تفضل في تسوية خارج المحكمة) من جلسات الاستماع الأخيرة في مارس عام ٢٠٢١م؛ بعد رفض المحكمة لطلبها الثالث في تأجيل جلسات الاستماع؛ لأسباب تتعلق بتأثر استعداد فريقها بوباء كوفيد-١٩، لكن المحكمة لم تقتنع بالحجج الكينية.

ومضت محكمة العدل الدولية في عقد جلساتها على الرغم من الانسحاب الكيني، مكتفية بالاستماع إلى أدلة الطرف الصومالي في المنطقة المتنازع عليها. وأعلنت لجنة مؤلفة من ١٥ قاضيًا في جلسة القرار النهائي في تاريخ ١٢ تشرين الأول عام ٢٠٢١م، رفضها ادعاء كينيا بوجود حدود بحرية متفق عليها مع الصومال، مشيرة إلى أن الصومال لم تقبل قط وبشكل واضح وثابت «موازاة خط العرض» في كينيا. وقضت أن

الحدود البحرية يجب أن تسير على مسافات متساوية، أو على خط طولي مستقيم، يبدأ من الحد البري الصومالي مع كينيا[٧]. ويتلاءم هذا القرار مع ادعاء الصومال، الذي كان يطالب بإعادة ترسيم الحدود، وبالفعل وضعت المحكمة الدولية حدودًا جديدة، بموجبها يمنح قرار المحكمة كينيا ما يعادل ١٥٪ من المنطقة المتنازع عليها، في حين ذهب الجزء الأكبر منها (أي: ٨٥٪ تقريبًا) إلى الصومال. وأشار قاضي محكمة العدل الدولية، جوان إي دونوغيو، إلى أن كينيا «لم تتمسك باستمرار بادعائها أن الحدود البحرية مع الصومال محددة بخط العرض بين الجانبين»[٨]. وجادلت كينيا أن المرسوم الصادر عام ١٩٧٩م عن رئيسها الأسبق دانيال أراب موي كان دليلًا على أنها حافظت دائمًا على حدودها كخط مواز.

تُعدُّ طبيعة القرارات الصادرة من المحكمة الدولية مبرمة ولا يمكن استئنافها، وعلى الرغم من عدم امتلاك المحكمة وسائل إلزامية تفرض تطبيقها، إلا أنه يمكنها إحالة انتهاكات قراراتها إلى الأمم المتحدة أو إلى مجلس الأمن. وفي السياق نفسه، رفضت المحكمة مطالبات الصومال بالتعويضات بشأن الأنشطة البحرية الكينية التي انتهكت سيادتها[٩]، قائلة: إن سلوكها في المنطقة المتنازع عليها قبل صدور الحكم لا ينتهك القانون الدولي. وطالبت المحكمة كلًا من الصومال وكينيا بقبول الحكم الصادر، وباحترام سيادة كل منهما على أرضه.[١٠]

ماذا يعني القرار لكلا الطرفين؟

يُعدُّ هذا القرار انتصارًا قانونيًا للصومال، الذي جادل بأحقيته بالمنطقة البحرية المتنازعة عليها، لكن في الوقت نفسه، يبدد القرار مخاوف كينيا بتطويقها من الحدود البحرية من قبل الصومال وتنزانيا، إذ بموجب هذا القرار، تحصل كينيا على منطقة تصل بدءًا من بعد ١٢ ميلًا من خط الحدود المستقيم. لكن السيد عبد القوي أحمد يوسف، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية، وأحد أعضائها اعترض على منح كينيا ١٢ ميلًا من أصل ١٦٠ كيلو متر مربع من المناطق المتنازع عليها، ويرى أن القضاة تجاوزوا صلاحياتهم وانخرطوا بأمور جغرافية لا علاقة لهم بها، إذ كان من المفترض أن يقتصر دورهم على الإعلان عن نتيجة ملكية الأراضي المتنازع عليها[١١]، بيد أن رأي السيد عبد القوي لا يؤثر في القرار النهائي الذي أصدرته المحكمة.

لا شك أن من شأن القرار منح الصومال مساحة بحرية غنية بالثروات السمكية والموارد النفطية والغازية، مما يعود بالنفع على اقتصادها الهش، وحظي قرار المحكمة بترحيب من قبل الصومال، على المستوى الرسمي والشعبي، فهنأ الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو المنتهية ولايته (في خطاب متلفز)، الشعب الصومالي بالحكم النهائي الصادر من محكمة العدل الدولية إزاء قضية النزاع البحري، داعيا في الوقت نفسه، الحكومة الكينية إلى «احترام سيادة القانون الدولي والتخلي عن المطالبة بالسيادة على هذه المنطقة». وأشاد السيد

فرماجو في خطابه، بالدور الّذي أدّاه سلفه الرئيس حسن شيخ محمود (الرئيس الصومالي السابق)، الّذي تم في عهده تقديم القضية إلى محكمة العدل الدولية؛ مما مهد لهذا الحدث، الذي وصفه «بالعظيم».

أما بشأن الطرف الكيني، فالقرار سيؤثر فيها سلبًا، حتى وإن لم تعترف الحكومة الكينية بقرار المحكمة في الوقت الراهن، ومن المحتمل أن تفسخ الشركات التجارية المتعاقدة عقود العمل معها في هذه المناطق؛ خوفًا من التبعات القانونية. لكن الحكومة الكينية تتمسك برفض الحكم، معللة بأنه جاء بعد رفض كينيا المشاركة في جلسات الاستماع النهائية، وسحب الولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وذهب الرئيس الكيني أبعد من ذلك، حين قال إن القرار: «سينعكس على المكاسب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وربما يؤدي إلى تفاقم حالة السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي الهشة»[١٢]. مما يشير إلى التداعيات المحتملة على العلاقات المتداخلة بين البلدين.

تداعيات القرار

ثمة تداعيات متشابكة يحملها هذا القرار لكلا البدين ولمستقبل علاقاتهما، نجملها على النحو الآتي:

التداعيات السياسية: ففي ضوء تباين ردود الفعل الكينية والصومالية على قرار أعلى جهة قضائية دولية، يبدو أن العلاقات الكينية الصومالية ستستمر في المراوحة في مرحلة التوتر، وهو أمر ظل ينمو ويتفاقم منذ وصول الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو إلى سدَّة الحكم في عام ٢٠١٧، ومنذ ذلك الوقت ازدادت الصدامات السياسية وحتى العسكرية بين الدولتين. وهو أمرٌ مرشح للاستمرار بين الجهتين، فنبرة الخطاب القومية العالية، وشعارات الوطنية السائدة لدى الرئاسة الصومالية الراهنة، تغذي استمرار تصوير كينيا كعدوّ مُهدِّد، على حساب قضايا داخلية عالقة، وفي الجانب الكيني، فقد حاولت سابقًا التدخل في الشأن الصومالي، تارةً عبر ولاية جوبلاند المتاخمة لها حدوديًا، وتارةً في سعيها الحثيث خلال المدة المنصرمة، لدعم أطراف صومالية معارضة، تعتقد كينيا أنها قد تتفاوض معها بدل الاستمرار في المسار القانوني.

التداعيات الانتخابية: يعيش الشارع الصومالي حالة استقطاب داخلي ناتجة عن اقتراب موعد الانتخابات، ففي حين ما زالت الانتخابات التشريعية مستمرة في الصومال، يحاول الرئيس محمد عبد الله فرماجو الاستفادة من هذا الانتصار القانوني على كينيا؛ لتتويج حملته الرئاسية الانتخابية المزمع عقدها في المدة المقبلة، وتحقيق بعض نقاط القوة في الشارع أمام المعارضة. وفي الموقف ذاته، فإن الانتخابات الكينية المقبلة ستجعل –بدورها– من قرار المحكمة ورقة انتخابية بين المعارضة والنظام، خصوصًا أن الرئيس أوهورو كينياتا لن يستطيع الترشح لمدة رئاسية ثالثة بحسب الدستور،

وهذا ما يجعل نائب الرئيس وليام روتو في مواجهة مع زعيم المعارضة رايلا أودينغا، ولذلك، حرص الرئيس الكيني على اتّهام الهيئة القضائية الأممية العليا بالانحياز للصومال، وأعلن أنّه لم يعد يعترف بسلطتها. وجدير بالذكر، أن الرئيس الكيني أوهورو كينياتا مثل شخصيًا أمام المحكمة الجنائية الدولية في جلسة استماع، بشأن اتهامات موجهة له بالتخطيط لجرائم ضد الإنسانية في عام ٢٠١٤م. وهو ما يفسر سلوك بلاده المتشنّج تجاه المحكمة منذ بداية القضية[١٣].

التداعيات الاقتصادية: كشفت المسوحات الأولية، أن المنطقة البحرية تحوي على احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط، لذلك، فإن الصراع بين البلدين، لم يمكن فقط مجرد صراع على الحدود، وإنما على الموارد[١٤]، ولذلك، فإن الحكم الجديد من المحكمة الدولية، يمثل دعامة لأن تستثمر الصومال في تلك المنطقة، مما يعود على وضعها الاقتصادي بالنفع، والملاحظ أن كينيا وقعت اتفاقية ترخيص لاستكشاف في المنطقة البحرية (كما سبقت الإشارة)، وهو ما قد يعرّض كينيا، في حال استمرت برفض الامتثال لنتيجة حكم المحكمة لخطر مقاضاتها على يد الشركة الإيطالية أو حتى من قبل جارتها الصومال، وإن كانت المحكمة لا تملك وسائل ملزمة لفرض تطبيق قراراتها، في حال استمرار رفض كينيا قبول الامتثال لقرار المحكمة، لكن يمكنها إحالة انتهاكات قراراتها إلى الأمم المتحدة كما أسلفنا.

التداعيات الأمنية: يؤدي العامل الأمني دورًا مغذيًا في إشعال فتيل التوترات بين البلدين، منذ التدخل العسكري الكيني في الصومال من دون غطاء شرعي في عام ٢٠١٢م، فالتدخل العسكري الكيني –آنذاك– رافقته انتهاكات عديدة، من بينها: تدمير القوات الكينية شبكات التوصيل لشركة «هرمود للاتصالات» الصومالية، بدعوى توفيرها خطوط هاتفية لعناصر حركة الشباب النشطة في الحدود بين البلدين. ونظرًا لمشاركة الجيش الكيني ضمن قوات بعثة أميصوم العاملة في الصومال، فإن أي تدهور للعلاقات قد يؤدي إلى سحب تلك القوات، بيد أنه أمر غير مرجح، نظرًا لتخوف كينيا من تهديد حركة الشباب في الداخل الكيني[١٥]. ووجود مخاوف حقيقية لديها من تمدد هجمات حركة الشباب بشكل متكرر في العاصمة الكينية نيروبي، وخصوصًا في أعقاب تنفيذ مجموعات كينية تنتمي لحركة الشباب سلسلة هجمات منذ هجوم ويست غيت عام ٢٠١٤م.

وقد تكون هناك تداعيات أخرى، كردة فعل كينية رافضة، وهذا يثير قلقًا لدى الصوماليين الذين لديهم مصالح تجارية في كينيا، إذ إن أي ردة فعل من الكينيين الغاضبين على خلفية القرار كفيلة بتعريضهم للخطر، وبخاصة إذا وجدت بعض الجماعات الضوء الأخضر من السلطات الكينية، سواء من طريق التواطؤ معها، أو من طريق تسييس القضية وإخراجها من إطارها القانوني؛ من خلال الربط بين قرار المحكمة الدولية والمصالح التجارية للصوماليين بكينيا، وهو احتمال وارد.

ومن بين التداعيات الأخرى كذلك، إغلاق مخيمات اللاجئين الصوماليين في كينيا، وبالفعل هددت كينيا عدة مرات سابقة بإغلاق تلك المخيمات؛ للضغط على الحكومة الصومالية للتراجع عن المسار القانوني للقضية[١٦]. وعمومًا، تجادل السلطات الأمنية الكينية -بشكل دائم- أن مخيمات اللاجئين في المحافظة الشمالية تشكِّل بؤرة للمتعاطفين والموالين لحركة الشباب، ولهذا، تكثف دورياتها العسكرية في تلك المخيمات، التي ترتكب فيها مخالفات وجرائم بحقوق الإنسان ضد اللاجئين، إذ وثقت تقارير أممية ابتزاز الشرطة الكينية لمن يرغبون في اللجوء، ويحاولون بلوغ مخيمات اللاجئين الثلاثة القريبة من بلدة داداب الكينية. ومن شأن تدهور العلاقات بين البلدين؛ لجوء كينيا لخيار إغلاقها كليةً.

الآفاق المستقبلية للأزمة

لا تلوح في الأفق حتى الآن، أية بوادر لإنهاء التوتر بين مقديشو ونيروبي، ويبدو أن الجانبين يراهنان على عامل الوقت والانتخابات المقبلة في كلا البلدين، وفي أثناء ذلك، يستمر التصعيد الإعلامي، مما يُبقي الأوضاع على ما هي عليه.

بالنسبة لكل من كينيا والصومال، فيعد الامتثال للحكم الخيار المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة. وفي حال استمرار كينيا بموقفها، قد يضغط المجتمع الدولي على كينيا، ربما من وراء الأبواب المغلقة، لقبول الحكم، وتجنب تقويض المؤسسات والمبادئ الرئيسة التي ترسخ عليها قانون البحار. ولا سيما بالنظر لسياسة كينيا الخارجية؛ المتمثلة في تعزيز إدارة المحيطات العالمية، إذ سيكون من المكلف بالنسبة لكينيا أن تعارض القرار دبلوماسيًا؛ فقد استضافت قمة الاقتصاد الأزرق العالمية الناجحة في عام ٢٠١٨م، والرئيس أوهورو كينياتا عضو حيوي في اللجنة رفيعة المستوى من أجل محيط مستدام. وتشارك كينيا في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام ٢٠٢٢م مع البرتغال. وتولت الرئاسة الدورية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشهر أكتوبر، حيث ترأست خلالها مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى حول التنوع وبناء الدولة والسلام. وكل هذا أكسب كينيا أوراق اعتماد كبيرة كقائد عالمي لإدارة المحيطات، وهي حالة قد لا ترغب في تعريضها للخطر.

وبالرغم من استمرار حالة النزاع حتى بعد حكم محكمة العدل الدولية، إلا أن هناك بعض المسارات الايجابية المحتملة للوضع، بشرط أن يكون كلا البلدين على استعداد لبناء الثقة، واستعادة العلاقات، واستكشاف الحلول. فثمة عدد من الأمثلة على البلدان التي عارضت قرارات محكمة العدل الدولية، أو تلك الصادرة عن المحاكم الأخرى، مثل: المحكمة الدولية لقانون البحار، وقبلت في النهاية حكم المحكمة، وامتثلت له. ويمكن الإشارة -في هذا السياق- إلى حالات النزاع بين: كوت ديفوار وغانا، ونيجيريا والكاميرون. ففي كلتا

الحالتين، وافق الطرفان على الحكم وتواصلوا فيما بعد تسوية ثنائية مع بعضهم البعض[١٧]. ويشير هذا إلى أنه يمكن حل معظم النزاعات البحرية في نهاية المطاف، من خلال المساعي الحميدة والتحكيم والوساطة.
أيضًا، ثمة إمكانيات أخرى قد تكون حلًا، مثل: إنشاء مناطق تنمية مشتركة، وهي التي يمكن أن تسمح لكلا البلدين بالاستفادة من الموارد البحرية. ففي نهاية المطاف، سيخلق هذا ازدهارًا إقليميًا وتكاملًا اقتصاديًا بين الصومال وكينيا. وخصوصًا أن عددًا من قضايا الأمن البحري، مثل: الصيد غير المشروع، والتهريب، هي قضايا عابرة للحدود، وتتطلب من البلدين العمل والتنسيق الثنائي.
قد يستغرق إصلاح العلاقات الدبلوماسية بين كينيا والصومال بعض الوقت. ومن المؤسف أنه على الرغم من العلاقات الثقافية والاقتصادية القوية (التي تربطهما بشكل وثيق أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة) انتهى بهما المطاف في نزاع بحري مرير، وصولًا إلى محكمة العدل الدولية. وعادةً ما تكون محكمة العدل الدولية هي آخر آلية تلجأ إليها الدول بعد استنفاد الطرائق الدبلوماسية الأخرى. وبعد محاولات كلا البلدين التوصل إلى اتفاق ثنائي خلال العقود القليلة المنصرمة، طلبت الصومال في عام ٢٠١٤م اللجوء لمحكمة العدل الدولية بعد أن فقدت الثقة في المحادثات الثنائية.
في المجمل، يتضح من تبعات الأزمة واستمراريتها عجز برنامج الحدود الإستراتيجية التابع للاتحاد الأفريقي (AU)، لتسوية هذه النزاعات، ويبدوا أنه يحتاج إلى آليات أفضل ليكون فعالاً. ويفسر بعضهم ذلك، بإن معظم النزاعات الحدودية في أفريقيا كانت تتمحور حول الأراضي[١٨]، مما يعني: أن الموارد والتمويل والتدريب والخبرات قد تم توجيهها نحو حل مسألة الحدود والأراضي. وعليه، يجب أن يكون النزاع الكيني الصومالي بمثابة جرس إنذار للدول الأفريقية وللاتحاد الأفريقي، فالحاجة إلى استحداث آليات لمعالجة النزاعات البحرية والحدودية، وتحديد سبل حلها مستقبلًا بات أمرًا ملحًا.

خاتمة

يمكن القول: إن كينيا كانت تدرك منذ البداية خسارتها المسبقة للقضية، وهذا ما يفسر عدم مشاركتها في الجلسات الشفهية، بيد أن الملاحظ أنه تم تسييس هذا النزاع من قبل الصومال وكينيا بشكل مماثل، فقد سعت كينيا منذ البداية إلى التدخل في الشؤون الصومالية، من خلال دفع قواتها إلى داخل الصومال لتحدي الحكومة الصومالية، ودفعها إلى سحب القضية من المحكمة. ومن جهتها، دخلت الحكومة الصومالية في معركة دبلوماسية ضد «العدو الخارجي»؛ لتعزيز موقف النظام الحاكم. وفي الوقت الراهن، يحاول الرئيس فرماجو استخدام هذا النصر القانوني من أجل تعزيز شعبيته الداخلية، وبالتالي، رفع فرص إعادة انتخابه. وهو ما يجعل النزاع مستمرًا خلال المدة المقبلة، إلى حين تغير الظروف الداخلية لأحد الطرفين أو لكليهما.

الهوامش والإحالات:

1. Abdi Dahir, "Why a Sea Dispute Has Somalia and Kenya on Edge," *New York Times*, October 12, 2021, https://www.nytimes.com/2021/10/12/world/africa/kenya-somalia-maritime-dispute.html.
2. "Diplomatic Crisis Between Somalia and Kenya: Motivations and Likely Trajectories," *The Emirates Policy Center*, December 22, 2020, https://epc.ae/whatif-details/45/diplomatic-crisis-between-somalia-and-kenya-motivations-and-likely-trajectories.

٣. صهيب عبد الرحمن، «ما دوافع الأزمة الدبلوماسية بين الصومال وكينيا؟،» موقع حفريات، (١٠، يونيو، ٢٠١٩م)، https://www.hafryat.com/ar/blog/ما-دوافع-الأزمة-الدبلوماسية-بين-الصومال-وكينيا؟.

4. Sahra Nur and Kennes Bwire, "Despite Somalia Severing Ties, Kenya Says It Won't Expel Somalis," *Voice of America*, December 16, 2020, https://www.voanews.com/a/africa_despite-somalia-severing-ties-kenya-says-it-wont-expel-somalis/6199657.html.
5. "Our Work in Kenya," *ENI*, 2021, https://www.eni.com/en-IT/eni-worldwide/africa/kenya.html.
6. Nur and Bwire, "Despite Somalia Severing Ties, Kenya Says It Won't Expel Somalis".
7. Peter Muiruri, "Kenya Rejects UN Court Judgment Giving Somalia Control of Resource-Rich Waters," *The Guardian*, October 14, 2021, https://www.theguardian.com/global-development/2021/oct/14/kenya-rejects-un-court-judgment-giving-somalia-control-of-resource-rich-waters.

٨. حمدي عبدالرحمن، «اقترابات آمنة: مآلات النزاع البحري بين كينيا والصومال، قراءات أفريقية،» قراءات إفريقية، (١٧، أكتوبر، ٢٠٢١م)، http://www.qiraatafrican.com/home/new/اقترابات-آمنة-مآلات-النزاع-البحري-بن-كينيا-والصومال/#sthash.ilnysCLk.dpbs.

9. "ICJ Rejects Kenya Case in Somalia Maritime Border Row," *BBC*, October 12, 2021, https://www.bbc.com/news/world-africa-58885535.
10. Andrew Wasike, "Kenya Rejects ICJ Ruling Over Maritime Dispute with Somalia," *Anadolu Agency*, October 13, 2021, https://www.aa.com.tr/en/africa/kenya-rejects-icj-ruling-over-maritime-dispute-with-somalia/2390548.
11. "Top Judge Abdulqawi Dissented ICJ Judgement on Maritime Dispute with Kenya," *Garowe Online*, October 13, 2021, https://www.garoweonline.com/en/news/world/top-judge-abdulqawi-dissented-icj-judgement-on-maritime-dispute-with-kenya.
12. Muiruri, "Kenya Rejects UN Court Judgment Giving Somalia Control of Resource-Rich Waters".
13. Patrick Gathara, "Kenya's Cynical Offensive Against the ICJ," *Aljazeera*, October 10, 2021, https://www.aljazeera.com/opinions/2021/10/10/kenyattas-crusade-against-the-icc-and-the-icj.
14. Kelly Gilblom, "Somalia Challenges Kenya Over Oil Blocks," *Reuters*, July 6, 2012, https://www.reuters.com/article/kenya-somalia-exploration-idUKL6E8I63IM20120706.

١٥. صهيب عبد الرحمن، «هجوم نيروبي: حركة الشباب تعيد نشر الرعب في كينيا،» موقع حفريات، (٢٧، يناير، ٢٠١٩م)، http://www.hafryat.com/ar/blog/هجوم-نيروبي-حركة-الشباب-تعيد-نشر-الرعب-في-كينيا.

١٦. صهيب عبد الرحمن، «لماذا تخطط كينيا لإغلاق ثالث أكبر مخيم لجوء في العالم؟،» موقع حفريات، (٢٢، أكتوبر، ٢٠١٩م)، http://www.hafryat.com/ar/blog/لماذا-تخطط-كينيا-لإغلاق-ثالث-أكبر-مخيم-لجوء-في-العالم؟.

17. Edwin Egede and Mark Igiehon, editors, *The Bakassi Dispute and the International Court of Justice: Continuing Challenges* (London: Routledge, 2019), https://www.routledge.com/The-Bakassi-Dispute-and-the-International-Court-of-Justice-Continuing-Challenges/Egede-Igiehon/p/book/9780367881382.
18. Timothy Walker, "Why Africa Must Resolve Its Maritime Boundary Disputes," *Policy Brief*, 80, 2015, https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/PolBrief80.pdf.

النظام السياسي في إرتريا: «خدمة العَلَم»[1]، وديناميّة التحكم

عبد القادر محمد علي: صحفي وباحث إرتري متخصص في شؤون القرن الأفريقي، تورنتو.

الكلمات المفتاحية:
(الخدمة الوطنية، معسكر ساوة، حرب الاستقلال، الجبهة الشعبية، وراساي يكالو)

تعدُّ منظومة خدمة العلم (تسمى الخدمة الوطنية في إرتريا؛ لاشتمالها على شق مدني[2]) أحد أبرز ملامح السياسة الداخلية للنظام الإريتري، طوال العقدين الأخيرين على الأقل.

ونتيجة لتشابك العاملين الداخلي والخارجي في استمرارية العمل بهذه المنظومة، فقد كان توقيع اتفاق السلام بين إرتريا وأثيوبيا صيف عام ٢٠١٨م؛ سبباً في ارتفاع نسبة التوقعات بتغييرات إصلاحية جذرية فيها، لطالما تمت المطالبة بها إرترياً ودولياً، كما أصبح مستقبلها -من جديد- مثار تساؤل مع الحرب الأخيرة في أثيوبيا، وما بدا من هزيمة الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، التي تذرع النظام الإرتري بخطرها المباشر على الكيان الإرتري؛ لاستدامة الخدمة الوطنية مفتوحة المدة.

ستحاول الورقة -على ضوء ما سبق- الإجابة عن أسئلة تتعلق بمدى تطابق الأهداف المعلنة للخدمة، مع التوظيف العملي للنظام الإرتري لها، وتعمل على استقراء المستقبل المتوقع لها على ضوء تصريحات المسؤولين الإرتريين.

أهداف الخدمة الوطنية

بدأ تطبيق نظام الخدمة الوطنية منذ عام ١٩٩٤م، وفي العام التالي، أعلن عن المرسوم الخاص به، ذي الرقم (١٩٩٥/٨٢)، الذي نص على إلزامية الخدمة الوطنية للمواطنين بين ١٨ و٥٠ عاماً للجنسين مدة ١٨ شهراً[3]، وبالخدمة العسكرية الاحتياطية بعد بلوغهم الخمسين[4].

وغايات الخدمة الوطنية مركّبة لا تنحصر فقط في الشق العسكري المرتبط بحماية التراب الوطني مع استمرار وجود احتمالات الحرب، ولا سيما مع الجارة أثيوبيا، فهي أيضاً، أداة لبناء البلاد بعد حربي: الاستقلال (١٩٦١م-١٩٩١م)، والحدود لاحقاً (١٩٩٨م-٢٠٠٠م)، وأداة لبناء هوية موحدة للإرتريين.

فوفقاً لمرسوم الخدمة الوطنية لعام ١٩٩٥م، فإن من أهدافها:

- «إنشاء قوة دفاعية قوية ... [لضمان] إرتريا حرة وذات سيادة.
- إيجاد جيل جديد يتميز بحب العمل والانضباط والاستعداد للمشاركة والخدمة في إعادة بناء الأمة.
- تطوير [...] اقتصاد الأمة من خلال الاستثمار في تنمية شعبنا، باعتباره ثروة محتملة.
- تعزيز الوحدة الوطنية بين شعبنا، من خلال القضاء على المشاعر دون الوطنية»[٥].

هذه الأهداف المركبة، أكدها الرئيس الإرتري أسياس أفورقي في تصريح له في أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٢ قائلاً: «عندما بدأنا الخدمة الوطنية لأول مرة، لم يكن لدينا أي دليل على أنه ستكون هناك حرب[٦]. كان الهدف من الخدمة الوطنية هو: (١) المساهمة في نمو البلاد وتنميتها، (٢) تعزيز الوحدة الوطنية، (٣) إنشاء مجتمع جديد، و(٤) تحويل هذا البلد -في المدى الطويل- إلى بلد يستحق أن يطلق عليه أُمَّة»[٧].

ووفقاً لوزير الدفاع الجنرال سبحت أفريم يمكّن معسكر ساوة[٨] الشباب الذين يأتون من جهات مختلفة من البلاد من تعرُّف بعضهم البعض، والعيش في وئام، وهذا «يساعد في التخلص من مشاعر الشك... الناجمة عن عدم التفاعل، وفي خلق جيل إرتري ديناميكي جديد بدلاً من ذلك»[٩].

كما اعتبر النظام الخدمة الوطنية، أداة للتنمية الوطنية المستقلة عن الضغوط الخارجية، ولا سيما في بلد محدود الموارد والسكان[١٠].

وهكذا تَعُدُّ السلطات الإرترية الخدمة الوطنية أداة للتغيير الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والتنشئة الاجتماعية، وبناء الأمة، ونقل القيم الاجتماعية والسياسية التي تطورت خلال حرب الاستقلال (١٩٦١م-١٩٩١م)، إلى الأجيال الحاضرة واللاحقة.

توظيف الخدمة الوطنية للسيطرة على المجتمع

وهذه الرؤية التكاملية للخدمة الوطنية في إرتريا منطقية في بلد ناهض من ركام حربين مدمرتين، ومجتمع يتسم بالتعددية اللغوية والدينية، كما أنها تتسق مع الأهداف المعلنة للخدمة الوطنية في بلدان أخرى من العالم عموماً.

لكن الطبيعة الإكراهية التي تصبغ كل ما يتعلق بمنظومة الخدمة، بشقيها: المدني والعسكري، تطرح عددًا من التساؤلات؛ حول تحويلها من قبل النظام الحاكم إلى أداة لتعزيز قبضته على الفرد والمجتمع معاً.

فرفض أثيوبيا تنفيذ بنود اتفاقية الجزائر، التي أنهت الحرب بين البلدين وقرارات التحكيم الدولي حول ترسيم الحدود، استخدمه النظام الإرتري لتمديد مدة الخدمة الوطنية من ١٨ شهراً[١١] إلى أجل غير مسمّى؛ بحجة احتمالية الحرب مع أثيوبيا[١٢].

وبهذا لم يبرر النظام من خلال سياسة «لا حرب لا سلام» التعبئة الجماهيرية والممارسات الإكراهية، ولكن أيضاً، تجميد نسبة كبيرة من مواطنيه في خدمة مفتوحة المدة، وتنحية قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان.

واعتبار الخدمة الوطنية «مدرسة الأمة»، ينطوي على محاولة لإنشاء المواطن النموذجي المنضبط والمتشبع بالقيم والخصائص الوطنية لإيديولوجية الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، وممارسات مقاتليها في أثناء حرب التحرير (١٩٦١م-١٩٩١م)، بما يتضمنه ذلك من استعداد كبير للتضحية، وغياب للطموحات الفردية أمام المصلحة العامة، والطاعة المطلقة للسلطة.

وذلك ما يُستشف من تسمية «الحملة الوطنية للتنمية» القائمة على الخدمة الوطنية باسم «وراساي يكالو»، وهي تعني: «وارثي المناضلين»، أو «متابعي المناضلين»[١٣]. ولذلك، يتلقى المجندون بجانب التدريب العسكري المكثف خلال الأشهر الستة الأولى، تنشئة اجتماعية وتلقيناً سياسياً صارماً[١٤].

والآليات العنفية لتحقيق هذه الرغبة في استدامة النهج الثوري من خلال الأجيال الجديدة، تستند إلى تاريخ طويل من الأساليب المتبعة في مرحلة الكفاح المسلح، إذ عمدت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا[١٥] إلى اتباع إستراتيجية مكونة من: تعزيز المخاوف الأمنية، وعدم الثقة بين المقاتلين؛ ليس فقط للحفاظ على السيطرة الصارمة على الحركة الثورية، ولكن –أيضاً- لتعزيز بقاء القيادة بقوة في السلطة.

كما أن الإجراءات المرتبطة بالخدمة الوطنية؛ كتقييد حركة المجند، إذ لا يسمح له بالانتقال بين المدن المختلفة إلا بتصريح خاص، وقد تحولت نقاط التفتيش الكثيفة إلى أداة لفرض الرقابة على مئات الآلاف من المجندين بشكل مستمر، وأعطى انتشار نقاط التفتيش[١٦] بطول الطرق ومداخل المدن الدولة حضوراً مكانياً بارزاً؛ كأداة رقابة في جميع أنحاء البلاد[١٧].

وقوة السلطة الإكراهية الروتينية الممارسة في كل التفاصيل المتعلقة بالخدمة، بدءاً من عمليات المداهمة للقبض على المتهربين أو المتخلفين عن الخدمة، وما يتعرضون له من سجن وتنكيل، وإساءة المعاملة والعقوبات البدنية القاسية التي يتعرض لها المجندون عند أدنى مخالفة، يمثلان منهجية مستمرة لغرس الخوف في نفوس السكان من العواقب المحتملة لمخالفة ما تطبقه الحكومة من قوانين أو إجراءات أو معارضتها، بغض النظر عن قناعاتهم بها.

فهذه الإجراءات القسرية، وما يرافقها من انتهاكات عديدة؛ تساهم في انتشار السلوكيات المرتبطة بتجنب عقوبة الدولة، وترسيخ قيم الطاعة، وتؤدي بالتالي، وبشكل أساسي، إلى إكساب المجندين الذين يشكلون شريحة كبرى بين الشباب والراشدين «قابلية لا نهائية للتطويع»[١٨].

ومع غياب المؤسسات الممثلة لرأي للمواطنين في الشؤون العامة للبلاد؛ كالبرلمان والأحزاب والإعلام الحر، تتحول صناعة السياسة في إرتريا إلى انقطاع بين الأعلى والأسفل، وهو ما يفسر ما يشعر به الإرتريون من غضب وحيرة جراء السياسات التي لم يتوقعوها، ويتم تطبيقها من دون استشارتهم.

وهذا يتجلى في الخدمة الوطنية، التي رغم أن أحد أهم أهدافها المعلنة، هو تنفيذ الاقتصاد الموجَّه من خلال العمل الجبري، فإنها تسهل -في النهاية- السيطرة على معظم الأنشطة في المجتمع، كما تعكس عسكرة المجتمع الإرتري، من خلالها تركيز الحزب والحكومة في السياسات الأمنية، التي تأسست عبر ثلاثة عقود من النضال من أجل الاستقلال[١٩].

فمن خلال الخدمة الوطنية، لا تتشابك العسكرة والتنمية بشكل وثيق فحسب، بل يتم أيضاً، دمجها ضمن إستراتيجيات الحكم الموجهة للإدارة الجماعية للسكان[٢٠]، والتحكم في الفضاء العام في البلاد، فهذا النوع من السياسات الدفاعية/التنموية، يتطلب مجموعة من المجندين المطيعين الذين تتم إدارة عملهم بصرامة[٢١].

مستقبل الخدمة الوطنية

مثّل العامل الإقليمي المرتبط باحتلال أراض إرترية من قبل أثيوبيا، وحالة اللاحرب واللاسلام بينها وبين إرتريا سبباً رئيسياً في استمرار العمل بنظام الخدمة الوطنية في البلاد، وفقاً للحكومة الإرترية، ولذا، فمنذ انطلاق عملية السلام بين أسمرة وأديس أبابا عام ٢٠١٨م، قفز إلى الواجهة بشدة التساؤل: حول مستقبل نظام التجنيد هذا في إرتريا.

ويمكن الحديث هنا عن مرحلتين أساسيتين، هما: ما قبل اندلاع حرب التيغراي في أثيوبيا، وما بعدها.

في المرحلة ما بين يوليو عام ٢٠١٨م، ونوفمبر عام ٢٠٢١م، ارتفعت الآمال بإصلاحات تطال الحياة السياسية في إرتريا، على خلفية عملية السلام بينها وبين أثيوبيا، وتعهد الأخيرة بإعادة الأراضي الإرترية المحتلة، وخروج الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي من السلطة في أديس أبابا، وحيث «كان من المتوقع أن يؤدي تطور الأوضاع -مؤخرًا- على صعيد السلام والأمن الإقليميى، إلى إدخال إصلاحات على الخدمة الوطنية/العسكرى، وتسريح المجندين في إريتريا»[٢٢].

لكن لم يصدر عن المسؤولين الإرتريين ما يمنح هذه التوقعات سنداً رسمياً، ففي حفل تخرج الدفعة الحادية والثلاثين من المجندين في ١٣ يوليو عام ٢٠١٨م، في معسكر ساوة العسكري، أخبر المسؤولون المجندين أن مدة خدمتهم ستنخفض إلى ١٨ شهراً؛ على النحو المنصوص عليه في إعلان الخدمة الوطنية[٢٣]، لكن لم تتبع ذلك بيانات رسمية، تعلن عن خطط ملموسة لتقليص مدة الخدمة الوطنية.

وفي يوليو عام ٢٠١٨م أيضًا، أعلن وزيران عن خطط لتقليص حجم الجيش، وتركيز الخدمة الوطنية في العمل التنموي، ومع ذلك، أوضح المسؤولون، أنه لم يتم اتخاذ أي قرار –بعد– بتقليص الخدمة الوطنية إلى ١٨ شهراً[٢٤].

وفي يوليو من العام اللاحق، خلال الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للخدمة الوطنية، قال المسؤولون: إنه تم إجراء دراسة لإعادة الخدمة الوطنية إلى مدتها الأصلية، ولكن ذلك لم يكن من الممكن تنفيذه. وبالمثل صرح فيليبوس ولدي يوهانس، رئيس أركان قوات الدفاع الإرترية، في مقابلة تلفزيونية في يوليو عام ٢٠١٩م، أن: الخدمة الوطنية ستستمر، ولكن سيكون هناك تسريح[٢٥].

في نهاية يوليو عام ٢٠١٩م، أجرى الرئيس أسياس أفورقي مقابلة تلفزيونية طويلة حول الخدمة الوطنية. وذكر بشكل غامض أنه: من الضروري شرح الهدف من الخدمة الوطنية للجيل الجديد، وإظهار فوائدها وإنجازاتها، وأنه ما زال هناك الكثير ممَّا يتعين القيام به. كما قال: إن هناك حاجة لتحسين نوعية الخدمة الوطنية[٢٦].

كما ركز المسؤولون الإرتريون في الأسباب الاقتصادية المتعلقة بالحاجة إلى وظائف جديدة؛ لاستيعاب المسرحين من الخدمة[٢٧].

في حين تذكر دانيلا كارفيتز المقررة السابقة الخاصة المعنية بمراقبة حقوق الإنسان في إرتريا في بيان في فبراير عام ٢٠٢٠م، أنها لم تر: «أي دليل ملموس على التقدم» في خمسة مجالات أساسية، أحدها: إصلاح الخدمة العسكرية. مضيفة: «فيما يتعلق بالخدمة الوطنية، أشارت السلطات الإرترية إلى أنها ستدخل إصلاحات عندما تسمح الظروف الاقتصادية بإيجاد وظائف للمجندين، وزيادة المرتبات. ومع ذلك، هناك تدابير فورية يمكن للسلطات اتخاذها، ولا تعتمد على الإصلاحات الاقتصادية «[٢٨].

بدأت المرحلة الثانية مع اندلاع الحرب في إقليم تيغراي الأثيوبي، التي كان للقوات الإرترية (قوامها مجندو خدمة العلم) دور محوري فيها، ومرة أخرى، ثارت التساؤلات مجدداً، حول مستقبل الخدمة الوطنية في إرتريا، ولا سيما في مرحلة رجحان كفة أديس أبابا بعد سيطرتها على مدينة «مقلي» عاصمة إقليم تيغراي، وإعلانها الانتصار في الحرب، ما عنى زوال المهدَين الأساسيين اللذين كان يتذرع بهما النظام لتمديد الخدمة، أي: تحرير الأراضي الإرترية المحتلة، وخطر الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على الكيان الوطني.

ورغم أنه لم يصدر تصريح رسمي بشأن الخدمة الوطنية ومستقبلها بعد اندلاع هذه الحرب حتى مايو عام ٢٠٢١م، إلا أن الأجواء كانت مشابهة حينها للمرحلة التي تلت توقيع اتفاقية السلام بين الرئيس الإرتري أسياس أفورقي ورئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد في يوليو عام ٢٠١٨م، من ناحية توقع تغييرات إيجابية من قبل بعض المراقبين، وهو ما لم تسنده أي تصريحات أو خطوات رسمية إرترية.

ومنذ التقدم الذي أحرزه مقاتلو قوات دفاع تيغراي، واستعادتهم السيطرة على عاصمتهم «مقلي»، ومعظم أراضي الإقليم في مايو عام٢٠٢١م، وعدم حسم الحرب بشكل نهائي لأحد الطرفين، تراجع الحديث عن مستقبل الخدمة الوطنية؛ تحت وطأة الاحتمالات المفتوحة للحرب والتهديدات التي قد تطال الكيان الإرتري برمته، وهكذا، يعود العامل الإقليمي من جديد، ليمثل سبباً رئيساً في تقرير مصير مجندي الخدمة الوطنية في إرتريا.

خاتمة

بنظرة إجمالية، يمكن القول: إنه رغم أهمية العامل الخارجي، فإن انتقال النظام الإرتري بعد مايو عام ٢٠١٨م، من التذرع بالحرب المحتملة، وتهديد التيغراي الوجودي على الكيان الإرتري، إلى ربط تأجيل التسريح بعوامل اقتصادية، لجهة عدم توافر القدرة على تسريح عشرات آلاف المجندين، وإعادة استيعابهم ضمن السوق المحلي، من خلال توفير فرص العمل لهم، إضافة إلى توظيف الخدمة؛ كأداة للضبط الاجتماعي، وتحويل المجندين إلى أداة إنتاجية، سواء لإنجاز مشاريع الدولة التنموية، أو للعمل في الاستثمارات الخاصة ضمن شبكة مصالح القوى الرئيسة داخل النظام، كل هذا، يحيط بكثير من الشكوك احتمالات حدوث تغييرات جذرية، تؤدي إلى إصلاح منظومة الخدمة الوطنية في البلاد، حتى وإن انتهت حرب التيغراي بالسحق التام للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وانتصار رئيس الوزراء الأثيوبي وحليفه الرئيس الإرتري.

الهوامش والإحالات:

١. ارتأيت أن استخدام مصطلح «خدمة العلم» يبعد ظلال العسكرة عن العنوان، باعتبار أن الخدمة في إريتريا ذات طبيعة مزدوجة؛ عسكرية ومدنية، كما فصلت في الورقة.

٢. الخدمة الوطنية في إريتريا، ذات طبيعة مزدوجة؛ عسكرية ومدنية، تتألف من ٦ أشهر من التدريب العسكري، يفرز بعدها المجندون إما إلى الخدمة العسكرية، وإما إلى الخدمة المدنية في إحدى الوزارات أو الشركات التي تتبع للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (الحزب الحاكم في البلاد).

٣. إريتريا، مرسوم إعلان الخدمة الوطنية، رقم ٨٢/١٩٩٥، المادة ٦.

٤. إريتريا، مرسوم إعلان الخدمة الوطنية، رقم ٨٢/١٩٩٥، المادة ٢٣ فقرة ١.

٥. إريتريا، مرسوم إعلان الخدمة الوطنية، رقم ٨٢/١٩٩٥، المادة ٥.

٦. المقصود: حرب ١٩٩٨م-٢٠٠٠م.

7. Gaim Kibreab, "Forced Labour in Eritrea," *The Journal of Modern African Studies*, 47: 1, 2009, 45, http://www.jstor.org/stable/30224923.

٨. معسكر ضخم غربي البلاد، يعد المركز الرئيس لأداء الخدمة العسكرية، وإليه يُرحَّل الطلاب لدراسة السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية وأداء امتحاناتها.

9. Kibreab, "Forced Labour in Eritrea," 45.

10. Ravinder Rena, "Warsai-Yikeaalo program and its impact in post war Eritrea – A development perspective," *Asian African Journal of Economics and Econometrics*, 8: 1, 2008.

١١. إريتريا، مرسوم إعلان الخدمة الوطنية، رقم ٨٢/١٩٩٥، المادة ٨.

١٢. قد يُطلب من الأشخاص الذين هم في الخدمة الوطنية الفعلية، في أوقات الحرب، الخدمة بعد مدة ١٨ شهراً، انظر: إريتريا، مرسوم إعلان الخدمة الوطنية، رقم ٨٢/١٩٩٥، المادة ٢١/١.

١٣. أطلقت حملة وارساي يكالو (Warsay-Yikealo)؛ كبرنامج تنمية مدني وطني في عام ٢٠٠٢م، يتضمن عددًا من مشاريع التنمية الزراعية، وجهود إعادة الإعمار؛ بالاعتماد على مجندي الخدمة، لكن من دون تحديد إطار زمني لمدتها، وتم بالفعل إنهاء حملة وارساي يكالو في عام ٢٠١٤م، واستبدلت بخطة التنمية الإرشادية الوطنية، المستمرة حتى الآن.

14. Gaim Kibreab, *The Open-Ended Eritrean National Service: The Driver of Forced Migration - Paper for the European Asylum Support Office Practical Cooperation Meeting on Eritrea* (Valleta: ECOI, 2014) 5, https://www.ecoi.net/en/file/local/1282042/90_1416473628_gaim-kibreab-the-open-ended-eritrean-national-service-the-driver-of-forced-migration.pdf.

١٥. تحولت بعد الاستقلال إلى الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية (الحزب الحاكم في إريتريا).

١٦. تضاءل -في السنوات الأخيرة- انتشار نقاط التفتيش، وإن ظلت على مداخل المدن، وحول المدن الحدودية.

17. David Bozzini, "Low-Tech Surveillance and The Despotic State of Eritrea," *Surveillance & Society*, 9: 1-2, 2011, 99, 10.24908/ss.v9i1/2.4102.

18. Bozzini, "Low-Tech Surveillance and The Despotic State of Eritrea," 106.

19. David Bozzini, "The Catch-22 of Resistance: Jokes and the Political Imagination of Eritrean Conscripts," *Africa Today*, 60: 2, 2013, 40, https://doi.org/10.2979/africatoday.60.2.39.

20. Jennifer Riggan, *The Struggling State: Nationalism, Mass Militarization, and the Education of Eritrea* (Philadelphia, PA: Temple University Press, 2016), 23.

21. Riggan, *The Struggling State: Nationalism, Mass Militarization, and the Education of Eritrea*, 23.

٢٢. تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إرتريا المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/٤١/٥٣ في مايو عام ٢٠١٩م، الفقرة ٢٦.

23. Aaron Maasho, "Eritrean Conscripts Told Unlimited National Service Will End: Sources," *Reuters*, July 23, 2018, https://www.reuters.com/article/us-eritrea-military/eritrean-conscripts-told-unlimited-national-service-will-end-sources-idUSKBN1KD1ZD.

24. Nizar Manek, “Eritrea May Alter Army Draft That Forced Thousands to Europe,” *Bloomberg*, September 3, 2018, https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-09-02/eritrea-may-change-army-draft-that-spurred-thousands-to-europe.

Maasho, “Eritrean Conscripts Told Unlimited National Service Will End: Sources”.

25. Eri-TV, Eritrea (Official), “ERI-TV, Sayda: Conversation with General Filipos Woldeyohannes About the Stories of Gabriela Hanneso and Common Women in the Eritrean Army,” *YouTube*, July 7, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=GqQJoJ6HRXg.

26. Eri-TV, Eritrea (Official), “ERi-TV - President Isaias Afwerki Interview on the Occasion of the 25th Anniversary of Sawa - Part 1-2,” *YouTube*, August 1, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=_i8UZX_z_w8, https://www.youtube.com/watch?v=qj8CBA3cIgA.

27. Manek, “Eritrea May Alter Army Draft That Forced Thousands to Europe”.

28. Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR), *Statement of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights Situation in Eritrea, Ms Daniela Kravetz*, (Geneva: OHCHR, 2020), https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25645&LangID=E.

التدخل الإرتري في الحرب الأثيوبية: أبعاده، والسيناريوهات المتوقعة

حسن إدريس طويل: كاتب إرتري، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:
(وياني، قوات الدفاع، إقليم تيغراي، إنفاذ القانون، مخيم هيتساتس، مثلث بادمي)

يأتي تَدّخُلْ قوات الدفاع الإرترية للقِتال إلى جَانِب قوات الحكومة الأثيوبية في الحرب الأهلية الدائرة في إقليم تيغراي شمال أثيوبيا؛ كمُحصِّلة للعداء السافر بين التنظيمين: الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية (الحزب الحاكم في أسمرة)، والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (وياني)[١] المسيطرة على إقليم تيغراي، حيثُ اتسمت علاقتهما؛ خلال مسيرتها الطويلة، بالصعود والهبوط، فضلاً، عن رفض الأخيرة للتغييرات الجذريّة التي أجراها رئيس الوزراء الأثيوبي، آبي أحمد علي، في آلية عمل الائتلاف الحاكم، عقب توليه رئاسته عام ٢٠١٨م، وكذلك، رفضها توجهه لتغيير نظام الحكم إلى مركزي قابض، عِوضاً عن فيدرالي إثني، الأمر الذي أوجد نوعاً من التحالف بين رئيس الوزراء الأثيوبي والرئيس الإرتري؛ في إثر توقيع اتفاقية أسمرة للسلام بين البلدين عام ٢٠١٨م. وبدا واضحاً أن: أهم أهدافه –الضمنيّة- هو كسر شوكة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وقد ساهم التوافق الكبير بين نظامي أديس أبابا وأسمرة في تعزيز الوصول إلى الأهداف المشتركة بينهما.

وفي هذا السياق، ذكر الرئيس الإرتري أسياس أفورقي، في خطابه الموجه للشعب الإرتري في يوم ٢٠ يونيو عام ٢٠١٨م: «إنّ أثيوبيا تَمُر بمرحلة انتقالية، وإنّ رياح التغيير قد هبت عليها، وقد أوضحت لــ»وياني» أنّ اللعبة انتهت، بعد أن أصبح اتجاه البوصلة السياسية يؤشر بوضوح إلى بداية إيجاد فضاء صحي تتكامل فيه مصالح الشعبين، إلاّ أن قادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (وياني) وشركاءهم، كعهدنا بهم، سيسعون إلى تعطيل دوران عجلة التغيير، من خلال افتعالهم الأزمات، والعمل على استمرار التوترات الحدودية. وهذه التحديات تتطلب مِنا عملاً جاداً»[٢].

أسباب التدخل الإرتري وأهدافه

انخراط قوات الدفاع الإرترية في العمليات العسكرية التي ما تزال مستعرة في شمال أثيوبيا، ناتج عن

اتفاقيات سابقة بين أثيوبيا وإرتريا والصومال، حيث اتفق رئيسا إرتريا والصومال، أسياس أفورقي ومحمد عبد الله فرماجو؛ مع رئيس الوزراء الأثيوبي، آبي أحمد علي في عام ٢٠٢٠م، على خطة عمل مشتركة تُركّز في توطيد السلام والاستقرار والأمن، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[٣]. وتتلخص أهم المحاور والأهداف، فيما يأتي:

١. إبعاد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي تعدُّ العدو التقليدي للنظام الحاكم في إرتريا من المَشهد السياسي في المنطقة، بما تمثله من تهديد أمني كبير على المنطقة برمتها من وجهة نظر الحكومة الإرترية، التي تتهمها بدعم فصائل المعارضة الإرترية وإيواء أفرادها، بجانب أنها ما انفكت تُماطل في إعادة الأراضي الإرترية التي احتلتها إبان الحرب الحدودية بين البلدين بين عامي: ١٩٩٨م و٢٠٠٠م، وهي الحرب التي أفضت إلى توقيع اتفاق الجزائر للسلام عام ٢٠٠٠م[٤]. كما أفشلت مساعي آبي أحمد لتسليم أفراد من المعارضة الإرترية إلى حليفه أفورقي، بعد المصالحة بين البلدين عام ٢٠١٨م.

٢. إجلاء اللاجئين الإرتريين من مخيماتهم بإقليم تيغراي، إذ تعتبرها الحكومة الإرترية بمثابة حاضنة شعبية لفصائل المعارضة الإرترية المدعومة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وقد رفضت حكومة تيغراي الإقليمية الاستجابة لهذا المطلب، رغم صدور قرار الحكومة المركزية في أديس أبابا بإغلاق بعض المعسكرات.

٣. إحياء خطط التكامُل الاقتصادي بين البلدين (إرتريا وأثيوبيا)، وقد اصطدمت -أيضاً- بتَعنت الحكومة الإقليمية لتِيغراي، التي ظلت تناوئ وتقاوم سياسات آبي أحمد في هذا الصدد؛ مُرتكِزة على موقع الإقليم الرابط بين إرتريا والعمق الأثيوبي.

٤. خوف النِظام الإرتري من انتقال عدوى الحريات الجزئية، والفضاء السياسي الذي يتيح هامشاً من الديموقراطية في إقليم تيغراى المُجاور.

تأثيرات الحرب

يتلخص السيناريو الأول في: حسم العمليات العسكرية لصالح السلطة الفيدرالية في أديس أبابا، عبر ما عُرف بعملية «إنفاذ القانون»، التي شنت بموجبها الحكومة الأثيوبية حرباً شعواء على إقليم تيغراي في ٤ نوفمبر عام ٢٠٢٠م؛ بهدف فرض سيطرتها الكاملة على الإقليم وعموم أثيوبيا، ومن ثم، تركيز السلطة في العاصمة فقط، بما يُمكّن آبي أحمد من أن يُصبح صاحب اليد العليا عسكريًّا وسياسيًّا، وقد سعى إلى تحقيق هذا السيناريو بخطوات دِراميّة مُتسارعة، عبر تحالُفه مع الرئيس الإرتري، أسياس أفورقي؛

من أجل تغيير نظام الحكم من فيدرالي إلى مركزي مهيمن. ورغم النتيجة الإيجابية التي تحققت في بداية الحرب؛ متمثلة في التقدم السريع للجيش الفيدرالي الأثيوبي وحلفائه وصولاً إلى مدينة «مقلي» عاصمة إقليم تيغراي، لكن مشاركة الجيش الإرتري على أرض المعركة؛ أفرزت كثيرًا من التداعيات السلبية، التي نذكر منها:

١. استهداف قوات دفاع تيغراي لإرتريا بهجمات صاروخية، شملت العاصمة أسمرة وميناء «عصب».
٢. تحميل المجتمع الدولي، الجيش الإرتري المُشارك في الحرب الأثيوبية الأهلية، جزءاً من المسؤولية فيما حدث من انتهاكات لِحقوق الإنسان خلال الحرب، وبخاصة الموقف الأمريكي الذي أبدى تشدداً فيما يتعلق بضرورة إخراج القوات الإرترية من الإقليم، فضلاً، عن فرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على بعض كبار المسؤولين والجنرالات الإرتريين[٥].
٣. صدور قرار من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يدعو إلى الانسحاب السريع لقوات الدفاع الإرترية من إقليم تيغراي المُحاصر في شمال أثيوبيا، رغم انكار حكومتي أسمرة وأديس أبابا مُشاركة الجيش الإرتري في الحرب، كما لم تصدر عن أسمرة -حتى الآن- أي تصريحات تُعلن فيها انسحابها[٦].
٤. فرضت الولايات المتحدة عقوبات وحظر على الجنرال فيليبوس ولديوهانيس رئيس هيئة أركان قوات الدفاع الإرترية، وفقاً لقانون «ماغنيتسكي»، الذي يستهدف من يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومن هم ضالعون في الفساد في جميع أنحاء العالم، كما تم توجيه اتهامات واضحة بحق قوات الدفاع الإرترية، بممارسة جرائم اغتصاب وتعذيب وإعدام للمدنيين خارج القانون؛ خلال الحرب في شمال أثيوبيا[٧].
٥. أتاحت المشاركة في الحرب الأثيوبية، للمعارضة الإرترية في الخارج، فرصة ثمينة لاستنكار وإدانة الحرب وتحميل المسؤولية الأخلاقية والسياسية للنظام الحاكم في أسمرة.

تداعيات الحرب

مثلما ألقت الحرب بظلال سلبية على الأوضاع المعيشية في أثيوبيا، كذلك كان الأمر بالنسبة للتنمية الاقتصادية، إذ أعاقت عمليات تطوير التصنيع، وأوقفت خلق فرص العمل وأضعفت الصادرات، كما أثّرت في سوق العمل؛ بانخراط أغلب الأيدي العاملة في العمليات العسكرية، وأدّت إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وانحسار قطاع السياحة وإضعاف قدرته التنافسية.

من جانبه اتسم الموقف الدولي إزاء الأزمة الأثيوبية بعدم الجدية في التدخل الحاسم لمنعها قبل اندلاعها في نوفمبر عام ٢٠٢٠م، أو السعي لإيقافها في بداياتها على الأقل، فقد جاءت دعوة المجتمع الدولي إلى وقف إطلاق النار، والبدء في التفاوض بشأن تسويتها متأخرة وبصوت خافت. ولاحقاً، ومع ارتفاع صوت الإدارة الأمريكية الناقد لحكومة أديس أبابا؛ سبب الأمر بعض التوتر في العلاقات بين البلدين، كما ليس من المأمول -في الوقت الحاضر- استجابة الحكومة الأثيوبية لمبعوث واشنطن إلى القرن الإفريقي «جيفري فيلتمان»، الذي زار المنطقة مرتين بين يومي: ١٥ و٢٤ أغسطس عام ٢٠٢١م[٨]. ما لم توجه الولايات المتحدة اتهامات جنائية ضد قادة تيغراي، وتفرض عليهم إجراءات عقابية أسوة بنظرائهم في الحكومة الأثيوبية، إذ ظلت أديس أبابا تنتقد القوى الدولية، وتتهمها بالتغاضي عن الجرائم التي ترتكبها قوت دفاع تيغراي، كما دأبت على توجيه الاتهامات بدعم المتمردين إلى بعض المنظمات الإنسانية، ما نجم عنه إبعاد موظفين أُمميين كبار، حيثُ اعتبرت وزارة الخارجية الأثيوبية سبعة منهم غير مرغوب فيهم، وطالبتهم بمغادرة أراضيها، في غضون ٧٢ ساعة، مُبررة ذلك بـ «تدخلهم في شؤون البلاد الداخلية».

ومع تفاقم الأوضاع الإنسانية في المناطق المتضررة من الصراع، أعلنت فرنسا تعليق اتفاق التعاون العسكري مع أثيوبيا؛ بسبب الأوضاع الإنسانية في إقليم تيغراي، وهو الاتفاق الذي أُبرّم بين آبي أحمد وماكرون في شهر مارس عام ٢٠١٩م، خلال زيارة الأخير للقرن الأفريقي، وتضمن دعماً فرنسياً لتأسيس قوات بحرية أثيوبية[٩].

كما أنّ تزايد الانتقادات المحلية والدولية لحملة الإعتقالات التي طالت المعارضين السياسيين والصحفيين والنشطاء وكبار رجال الأعمال الأثيوبيين، أثار انتباه بعض شركاء أديس أبابا الرئيسيين، مثل: فرنسا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

الوضع الإنساني واللاجئين الإرتريين

منذ أن فرضت الحكومة المركزية حصاراً على إقليم تيغراي؛ مع انطلاق شرارة الحرب الأهلية في نوفمبرعام ٢٠٢٠م، ظل يُعاني من عدم توفر الخدمات الأساسية، بما في ذلك شبكة الاتصالات وخدمات البنوك، ومحدودية إمدادات الكهرباء والوقود، وشُح المواد الغذائية، ما أدّى إلى ارتفاع أسعارها، إذ يعيش أكثر من ٤٠٠ ألفًا من سكان الإقليم البالغ عددهم ٦ ملايين نسمة تحت خط الفقر ويعانون من الجوع.

ووفقًا لتحليل أجرته وكالات الأمم المتحدة وجماعات إغاثية دولية، فإنّ حوالي مليوني شخص آخر من سكان الإقليم يحتاجون مساعدات عاجلة، فضلاً عن مليون نازح، وما لا يقل عن ٩٠ ألف لاجئ إلى السودان، إلا أن الحكومة الأثيوبية تشكك بصحة هذه الأرقام[١٠].

تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ أثيوبيا تستضيف نحو ١٤٩ ألف لاجئ إرتري، معظمهم يعيشون في أربعة مخيمات، في مناطق: «هيتساتس»، و«شيميلبا»، و«ماي عيني»، و«عدي حاريش» الواقعة بإقليم تيغراي المتاخم لبلدهم، وميدان الحرب الأهلية الأثيوبية، حيث يعانون أوضاعاً إنسانية بائسة وظروفاً معيشية سيئة جدًا، من حيث غياب الرعاية الصحية، وعدم توافر مياه الشرب النظيفة، والنقص الحاد في المواد الغذائية؛ بسبب الحصار المفروض على الإقليم. وقد ذكر المتحدث باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، «بوريستشي شيركوف» أن: المرافق بمعسكر هيتساتس للاجئين الإرتريين تعرضت للدمار، حيث تم إحراق معظم الملاجئ ومكاتب المفوضية، ومكاتب لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، ومقرات المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، فيما آلت مساحات كبيرة من المخيم إلى رماد، فضلاً، عن تواتر تقارير متطابقة تؤكد، اختفاء نحو عشرين ألف لاجئ إرتري، وحدوث حالات قتل، وإعادة قسرية لبعض اللاجئين إلى إرتريا، حيث أشارت أصابع الاتهام -وفقاً لهذه التقارير- إلى مسؤولية قوات الدفاع الإرترية عن ذلك، كما اتهمت التقارير -نفسها- قوات دفاع تيغراي، وميليشيات مُسلحة تابعة لجماعة إرترية معارضة مجهولة، بالعمل -معاً- على اعتقال مئات اللاجئين[١١].

التأثير في الإقليم

حشدت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (وياني) آلة إعلامية ضخمة منذ وقت مبكر، وداعمين لها في مراكز صناعة القرار الدولي، مستفيدة من وجود كوادر مثقفة تابعة لها في الغرب (أوربا، والولايات المتحدة الأمريكية)، كما بذلت في ذلك كثيرًا من الأموال، من خلال صندوق تنمية تيغراي الذي تأسس إبان الكفاح المسلح، بين عامي: ١٩٧٤م و١٩٩١م، كما سعت -حثيثاً- لكسب تعاون وثيق مع الجناح العسكري لجبهة تحرير أوروميا (أونق شيني)، مما منحها القُدرة على امتصاص الضربات العسكرية التي وجهها لها الجيش الحكومي وحلفائه، ومن ثم، استعادت معظم أراضي الإقليم، بما فيها العاصمة «مقلي»، ولربما هي الآن ماضية إلى أسوأ الاحتمالات، من خلال توسيع رقعة الحرب، بالتوغل إلى العمق الإرتري، ولعل محاولتها التوجه شرقاً إلى إقليم العفر الأثيوبي التي تم صدها مؤشرٌ على ذلك، فضلاً عن تأكيدات «غيتاتشو ردا»، الناطق باسم حكومة إقليم تيغراي على أن هدفهم الحاضر هو إضعاف قدرات أعدائهم، ولكن إذا استدعى الأمر فسيتوجهون «إلى إقليم أمهرا أو إلى إرتريا»[١٢].

تُحمِّل حكومة إقليم تيغراي الحكومة المركزية في أديس أبابا، وحكومة إرتريا ما يجري من انتهاكات واستهداف ممنهج لشعب التيغراي، وتعمد آلتها الإعلامية الفعالة إلى تحريض مواطني الدولتين على العصيان والتمرد والتضامن مع شعب التيغراي، ورفع السلاح ضد ما تسميه «النظامين الاستبداديين»

اللذين يدمران حياة شعوبهما، كما لا تنفك عن إبلاغ المجتمع الدولي بعبارات واضحة وصريحة، أن جهوده لم تؤت ثمارها في حل الأزمة حتى الآن، في وقت يعاني فيه شعب تيغراي المجاعة والتطهير العرقي. وقد جاء في بيان رسمي سابق، صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أن: شعب الإقليم مستعد -أكثر من أي وقت مضى- لرفع الحصار المفروض عليه باستخدام القوة، وأعرب عن تضامن شعب الإقليم مع شعب إقليم أوروميا حتى ينال حقوقه كلها، ودعا السلطات الحكومية إلى الإفراج عن المعتقلين وسجناء الضمير كافة، وناشد المجتمع الدولي للاضطلاع دور حاسم في إيقاف الإنتهاكات التي يتعرض لها شعب تيغراي، وإجراء تحقيق دولي فيما ارتكبته حكومة أديس أبابا من جرائم ضد الإنسانية بحق التيغريين[١٣].

مواقف غامضة

ومع إعلان الحكومة الأثيوبية وقف إطلاق النار الفوري من طرف واحد، وانسحاب قواتها من أجزاء من إقليم تيغراي، وعقب سيطرة قوات دفاع تيغراي على العاصمة الإقليمية «مقلي»، وما جرى بعد ذلك من انسحاب قوات الدفاع الإرترية من مدن: «شيري»، و«أكسوم»، و«عدوة»، لم تصدر أيّة بيانات من حكومتي إرتريا وإقليم التيغراي، لتأكيد التزامهما بوقف إطلاق النار، لذلك، ما يزال من غير الواضح، ما إذا كان انسحاب القوات الإرترية من الإقليم نهائيًا.

إنّ استمرار العمليات العسكرية طويلة الأمد بين الحكومة الأثيوبية وحلفائها من جهة، ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وحلفائها من جهة أخرى، وتصاعد التوتر العرقي في بعض الاقاليم الأثيوبية، مثل: أوروميا، وبني شنقول-قمز، وفتح عدد من جبهات القتال من قبل قوات دفاع تيغراي، قد يهدد استقرار أثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي كاملةً.

ومع استمرار المحاولات الدؤوبة لفك الحصار المفروض عليها من قبل الحكومة الأثيوبية، التي قامت بإغلاق كل الطرق البرية المؤدية إلى الإقليم، تسعى قوات دفاع تيغراي إلى السيطرة على بلدة «حُمرا» الحدودية، التي تعد ميناءً بريًا يربط بين أثيوبيا والسودان وإرتريا، ويمثل منفذاً مهماً بالنسبة للإقليم؛ لتلقي المساعدات الإنسانية والدعم اللوجستي.

وفي هذا السياق، أشارت عدة تقارير إلى أن: إرتريا أعادت نشر وحداتها العسكرية مجدداً في جنوب غرب البلاد، بالقرب من المثلث الحدودي الإرتري/ الأثيوبي/السوداني؛ بهدف تخفيف الضغط على ميلشيات الأمهرة، وتحسبًا لهجمات انتقامية يتوقع أن تشنها قوات تيغراي، إذ استعادت القوات الإرترية -في وقت سابق- الأراضي كلها التي احتلتها أثيوبيا سابقًا، خلال الحرب الحدودية بين البلدين، بما في ذلك مثلث «بادمي».

وقد عبرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي عن مخاوفهما، من أن إعادة انتشار قوات الدفاع الإرترية بالقرب من مثلث «حُمرا»، ربما يشي بانطلاق جولة جديدة من الحرب التي راح ضحية جولتها الأولى آلاف الأشخاص، وخلفت أزمة إنسانية لا مثيل لها[١٤].

ويُرجح مراقبون، عودة دول منطقة القرن الأفريقي إلى حالة الحرب بالوكالة، أو انفتاح المجال لنزاع إقليمي أوسع يطال جيبوتي وشرق السودان. وقد بدأت النعرات العرقية تطفو على المشهد بين: العفر، والصوماليين في أثيوبيا، وانتقل أوُّارها إلى جيبوتي، وكذلك إلى شرق السودان.

كما أن إغلاق السلطات السودانية الحدود المشتركة مع أثيوبيا، عقب دخول الجيش السوداني إلى منطقة «الفشقة» جعلت الخيارات السودانية صعبة وشائكة، لجهة أن أي تدخل سوداني في الحرب (حتى بشكل غير مباشر) إلى جانب تيغراي التي تشترك في الحدود مع إرتريا، قد يسهم في إطالة أمد الحرب الأثيوبية الأهلية، مما سيجعل الخرطوم -إستراتيجياً- عرضة لتحمل كُلفة باهظة الثمن، وبخاصّة في ظل ما يشهده السودان –الآن- من سيولة وهشاشة أمنية وأضطرابات سياسية، كما يُخشى من أن يجر الصراع بين السودان وأثيوبيا وإرتريا إلى حالة من الاصطفاف الإثني مما سيترتب عليه اضطرابات اجتماعية كبرى، نظراً لوجود تداخل قبلي وإثني في الحدود المشتركة بين الدول الثلاث.

ربما تبدو الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة التي تصاعدت حدتها لتصل إلى حرب أهلية، سياسية وصراعًا على السلطة، إلاّ أنه يجب عدم إغفال جذورها التاريخية، وما أفرزته من مرارات بين المكونات الاجتماعية والأعراق والقبائل.

وبطبيعة الحال، كان من الممكن تجنب الحرب الأهلية إلا أن فشل القيادتين في كل من «مقلي» وأديس أبابا في إدارة الأزمة، التي طفت إلى السطح منذ انتخاب آبي أحمد رئيساً للوزراء، ثم تحالف الأخير مع أسياس أفورقي، واتباع خطاه في السعى لفرض نظام مركزي قابض بدلاً عن الفيدرالية الإقليمية، قد يقود أثيوبيا إلى انهيار تام، وبخاصة بعد التحالف الأخير بين: قوات جبهة تحرير أورومو (أونق شيني)، والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (وياني).

خاتمة

تميزت الحرب الأهلية الأثيوبية، بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقد رصدت التقارير الدولية المتطابقة والمتواترة كلها، حالات كثيرة من ممارسة العنف الواسع النطاق؛ من قبل كل من: الجيشين الأثيوبي والإرتري، وميليشيا الأمهرة الإقليمية، وقوات دفاع تيغراي؛ مما أدّى إلى نزوح ملايين المواطنين، وتعرض مثلهم للمجاعة، كما وثقت حالات عديدة من اغتصاب النساء، وانتهاكات لحقوق الأطفال والمُسنين، الأمر

الذي ألقى بظلال سلبية ليس على الأطراف المشاركة في الحرب فقط، بل على مجمل بلدان منطقة القرن الأفريقي وشعوبها، وما لم يتم تحكيم صوت العقل بين الفرقاء، والعمل على إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن، فإن نطاقها مرشح للتوسع إلى كل الأقاليم الأثيوبية، و إلى الدول المجاورة، ولا شك، أن ذلك يعني: خسارة كبيرة في الأرواح وتدميرًا للدول وللشعوب.

لم يفت الأوان على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بعد، لإيجاد معادلة مقبولة لدى جميع الأطراف المتنازعة؛ من أجل إيقاف الحرب، وفي حال تقاعسهما سيرتكبان خطأ إستراتيجياً تاريخياً، يقود أثيوبيا إلى البلقنة، التي ربما تطال دول الجوار كلها. ولعل أفضل سيناريو لحل النزاع الدائر، سيكون عبر تحفيز الفرقاء وحثهم وتشجيعهم على الجلوس إلى طاولة حوار، وعدم تركهم يذهبون إلى المعادلات الصفرية في الحرب، على غرار انتصار حاسم وهزيمة ساحقة، وإن بدا هذا السيناريو شبه مستحيل -في الوقت الحاضر- بسبب تشبث أطرف الصراع بمواقفهم الراديكالية، وعدم جديتهم في تقديم أي تنازلات؛ من أجل المصلحة العليا لبلدانهم وشعوبهم، إلاّ أن الحل السلمي يظل ممكناً دائماً، مع مزيد من الضغط والتحفيز.

الهوامش والإحالات:

١. كلمة «وياني» تعني: الطليعي، باللغة التيغرية.

٢. خطاب أسياس أفورقي الرئيس الإرتري في يونيو عام ٢٠١٨م، موقع يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=qwRApE7LE5Y

3. "Heads of State and Government Meeting Between Eritrea, Ethiopia and Somalia Joint Communiqué," *Eritrea Ministry of Information*, January 27, 2020, https://shabait.com/2020/01/27/heads-of-state-and-government-meeting-between-eritrea-ethiopia-and-somalia-joint-communique/.

٤. «هل ينجح اتفاق الجزائر في إذابة الصراع الإرتري الأثيوبي؟،» صحيفة البيان، (٥، يناير، ٢٠٠١م)، https://www.albayan.ae/one-world/2001-01-05-1.1159385.

٥. «واشنطن تفرض عقوبات على رئيس الأركان الإرتري على خلفية انتهاكات لحقوق الإنسان في إقليم تيغراي الإثيوبي،» فرانس ٢٤، (٢٣، أغسطس، ٢٠٢١م)، http://www.france24.com/ar/أفريقيا/-20210823واشنطن-تفرض-عقوبات-على-رئيس-الأركان-الإريتري-على-خلفية-انتهاكات-لحقوق-الإنسان-في-إقليم-تيغراي-الإثيوبي.

6. "G-7 Nations Call for Swift Withdrawal of Eritrean Troops from Tigray," *VOA*, April 2, 2021, https://www.voanews.com/a/africa_g-7-nations-call-swift-withdrawal-eritrean-troops-tigray/6204071.html.

7. U.S. Department of State, *Sanctioning Eritrean Military Leader in Connection with Human Rights Abuse in Ethiopia* (U.S. Department of State, 2021), https://www.state.gov/sanctioning-eritrean-military-leader-in-connection-with-human-rights-abuse-in-ethiopia/.

٨. «المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الأفريقي فيلتمان يسافر إلى جيبوتي وأثيوبيا والإمارات العربية المتحدة،» وزارة الخارجية الأمريكية، (١٢، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://www.state.gov/translations/arabic/-3الأفريق-للقرن-الخاص-الأمريكي-المبعوث/.

٩. «فرنسا تدين طرد أثيوبيا ٧ مسؤولين أمميين،» العين الإخبارية، (١، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://al-ain.com/article/france-condemns-ethiopia-expulsion-7-un-officials.

10. Giulia Paravicini and Katharine Houreld, "EXCLUSIVE UN Official Accuses Eritrean Forces of Deliberately Starving Tigray," *Reuters*, June 15, 2021, https://www.reuters.com/world/africa/exclusive-un-official-accuses-eritrean-forces-deliberately-starving-tigray-2021-06-11/.

11. "Access Restored to Tigray Camps Sheltering Eritrean Refugees," *UN News*, August 10, 2021, https://news.un.org/en/story/2021/08/1097472.

١٢. «قوات إقليم تيغراي: سندخل إريتريا وأمهرة لملاحقة قوات «العدو»،» روسيا اليوم، (٢٩، يونيو، ٢٠٢١م)، https://arabic.rt.com/world/1246702-العدو-قوات-لملاحقة-وأمهرة-إريتريا-سندخل-تيغراي-إقليم-قوات/.

١٣. «بيان حكومة تيغراي حول القضايا الحالية،» موقع حكومة تيغراي، (١٧، أكتوبر، ٢٠٢١م)، http://aigaforum.com/documents/tigray-govt-statement-on-current-issues-101721.pdf.

14. Rebecca Klapper, "Eritrean Military Withdraws From 3 Tigray Towns Day After Cease-Fire Issued," *Newsweek*, June 29, 2021, https://www.newsweek.com/eritrean-military-withdraws-3-tigray-towns-day-after-cease-fire-issued-1605266.

الدولة الأكثر فقراً وانغلاقاً في أفريقيا... إرتريا، الحاضر الاقتصادي وتوقعات النمو

عبد الجليل سليمان: باحث سياسي، مُتخصص في شؤون القرن الأفريقي، الخرطوم.

الكلمات المفتاحية:
(كولولي بوتاس، أسياس أفورقي، الدين العام، القرن الأفريقي، الاقتصاد الإرتري)

بحسب البنك وصندوق النقد الدوليين، يأتي تصنيف دولة إرتريا (ضمن ٤٧ دولة أخرى حول العالم، مُعظمها تقع في قارة أفريقيا)؛ كواحدةٍ من البلدان الأكثر فقراً في العالم، حيثُ يعتمد نحو ٨٠٪ من سكانها على زراعة الكفاف، أي: الزراعة المطريّة في مساحات محدودة وضيّقة، فيما يعتمد اقتصاد الدولة -بشكلٍ أساسي- على المُساعدات الخارجية.

أنهت الدولة الساحلية الصغيرة التي تقع في منطقة القرن الأفريقي، وتتمتع بموقع إستراتيجي على ساحل البحر الأحمر، مسيرتها النضالية الطويلة من أجل نيل استقلالها عن أثيوبيا عام ١٩٩١م، بعد حرب تحرير طويلة استمرت ٣٠ عاماً، إلاّ أنها انتظرت عامين آخرين لتعلنه رسمياً، في إثر تنظيمها استفتاءً شعبياً ناجحاً عام ١٩٩٣م، فكان أن تمتعت ببضع سنواتٍ من الاستقرار السياسي، استثمرتها في عمليات التنمية وإعادة الإعمار، لكنّها لم تلبث إلاّ قليلاً قبل أن تخوض حرباً ضروساً مع أثيوبيا مُستْعِمرتها السابقة؛ بسبب نزاع حدودي على مُثلث «بادِّمبى»، بين عامي: ١٩٩٨م و٢٠٠٠م.

ورغم أنّ اللجنة الدوليِّة لترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة، أصدرت حُكمها عام ٢٠٠٢م، بسيادة إرتريا على المثلث وتبعيته الكاملة لها، إلاّ أنّ الحكومة الأثيوبية -وقتها- رفضت تنفيذه، ما أفرز حالة من «اللا حرب/اللا سلم» بين البلدين، استمرت نحو عقدين كاملين، تكبّد خلالهما الاقتصاد الإرتري البدائي خسائر فادحة، فاقمتها العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن عام ٢٠٠٩م، وعزّزها عام ٢٠١١م، فيما ظلّت البلاد في حالة تعبئة حربيِّة مُستمرة طوال هذين العقدين وحتى الآن، إذ ما تزال تُحْكم وفق ترتيبات سياسية انتقالية؛ تُركِّز في الأمن القومي، مع تعليق الضوابط والتوازنات الأُخرى جميعها، وتعتمد نظاماً اقتصادياً مُخططاً ومُنغلقاً، تقوده الدولة وتهمين عليه بشكلٍ كامل.

وصف حالة إرتريا الحاضرة

يتلقى أكثر من ٥٠٪ من سُكان هذا البلد مُساعدات غذائيّة، فيما تعتمد موازنة الدولة على التحويلات المالية من المهاجرين الإرتريين في: أوربا، والولايات المتحدة، وأستراليا، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربي، إذ تُمثِّل تلك التحويلات ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١]، فيما تفتقر البلاد -عمومًا- إلى البنيّة التحتيّة الأساسيّة، ويعاني مواطنوها البطالة والأُميّة وانعدام الأمن، الأمر الذي يمثّل عقبة كؤود أمام النمو والتنميّة.

ومع ذلك، شهِدتْ إرتريا في السنوات الأخيرة، تحسُناً طفيفاً في مؤشرات النمو؛ بعد أنْ تمكنت حكومتها من جذب بعض الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، في الصناعات الاستخراجية (المعادن) وإدارة مرافق الموانئ[٢].

ووفقًا لما ورد في محضر مؤتمر «البقاء الاقتصادي لإرتريا» الذي عُقد في أبريل عام ٢٠٠٧م، ونظمه معهد «تشاتام هاوس»، فقد أبانت التوقعات بالنسبةِ للاقتصاد الكلي لإرتريا، عن متوالية سيئة على الدوام، مع تباطؤ النمو، ومُشكلة الديون التي تلوح في أفق اقتصاد يعتمد بشكلٍ أساسي على التحويلات المالية للمهاجرين[٣].

ففي المدة بين عامي: ٢٠٠١م و٢٠٠٥م، بلغ مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي نحو ٣,١٪، ولكنّه كان -في الواقع- أقل من نحو ٢٪، إلاّ أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي للمدة نفسها، انخفض بشكل مثير، فيما بلغ المُعدل الرسمي للتضخم نحو ١٢٪، وإنْ كان يُعتقدْ أنّ نطاقه الحقيقي يراوح بين: ١٥٪ و١٨٪[٤].

ولأنّه لا توجد ميزانية سنوية أرقامها مُتاحة، فإنّه وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي، بلغ متوسط عجز الناتج المحلي الإجمالي بين عامي: ٢٠٠٠م و٢٠٠٣م، بما يعادل ٣٥٪، بنسبة انخفاض ١٧٪، وهي المدة نفسها التي شهدت انخفاضاً كبيراً في قيمة العملة المحليّة (النقفة)؛ استمر عِدة سنوات، وأصبحت -خلالها- أسعار السوق السوداء أعلى بنحو ٥٠٪ من السعر الرسمي، وإنّ كانت قليلة الاستخدام، والتأثير بالتالي؛ بسبب الرقابة الحكومية الصارمة[٥].

ويشير عدد من البيانات النقديّة، الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية، ومراكز البحوث والدراسات والاستشارات، إلى أنّ إجمالي الدين الخارجي لإرتريا بلغ عام ٢٠٠٠م (أي: بعد ٧ سنوات فقط من إعلانها استقلالها)، نحو ٧٠٠ مليون دولار؛ بما يُعادل ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أتاح صندوق النقد الدولي لإرتريا مدة سماح تراوح بين: ٨ و١٠ أعوام، دون سداد أية مدفوعات، بحيثُ كان يجب أن تبدأ عمليات السداد في عام ٢٠٠٨م، لكن إرتريا عجزت عن الوفاء بها حتى الآن، الأمر الذي خلّف عواقب اقتصادية وخيمة، ما تزال آثارها ماثلة، وستظل نتائجها التراكميّة مُستمرة عقودًا مقبلة. أما بالنسبة لحجم الدين المحلي، فإنّه أكبر بنحو ١٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي نفسه، ولكنّه يُمثّل مشكلة أقل من الديون الخارجيّة، بسبب مُعدل الفائدة شديد الانخفاض، إذ لا يتجاوز ٣٪.

مؤشرات نقاط الضعف ونقاط القوة في الاقتصاد الإرتري

لا توجد إحصائيات رسميّة دقيقة لعدد سكان إرتريا، فبعضها تشير إلى ٥ مليون نسمة، فيما تُرجح أخرى أنهم أقل من ذلك، بيد أنّ هذه الدراسة ستعتمد آخر إحصائية للبنك الدولي، التي تقدّر عددهم بنحو ٣,٥ مليون نسمة، كما تُقدّر مستوى دخل الفرد الواحد الإجمالي بنحو ٥٦٧ دولار أمريكي سنوياً.

شكل (١): الناتج المحلي الإجمالي لإرتريا، بين عامي: ٢٠١٢م و٢٠٢٠م[٦].

والراصد لنقاط قوة الاقتصاد الإرتري ونقاط ضعفه، لا يجد فروقاً كبيرة، وإن كان يلحظ –بسهولة– ذلك الرجحان الطفيف لنقاط الضعف.

وتتمثل أهم نقاط قوة الاقتصاد الإرتري، في الموارد المعدنيّة، وخصوصًا البوتاس والنحاس والذهب والفضة والزنك. إضافة إلى الموقع الإستراتيجي على ساحل البحر الأحمر، وأيضًا، لكونها بوابة إضافية –محتملة– لأثيوبيا على العالم عبر البحر الأحمر. فيما تتلخص أهم نقاط الضعف في: المستوى الحرج للديون، وسيطرة الدولة على الاقتصاد بشكلٍ كامل، والسجِل المُقلقْ لحقوق الإنسان؛ ما جعلها شبه منبوذة دولياً، والمناخ العام الطارد للاستثمار، والفقر المُدقع، ومعدلات الهجرة العالية[٧].

منذ أنّ وقع الرئيس الإرتري أسياس أفورقي مع رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد علي، في يوليو عام ٢٠١٨م، اتفاقية سلام؛ أنهت القطيعة الطويلة بين البلدين؛ جراء النزاع الحدودي، فإنّ الاقتصاد الإرتري لم يتقدّم خطوة إلى الأمام إلاّ ليتراجع مثلها، ومرة أخرى، سُرعان ما انخرط الجيش الإرتري في الحرب الأهليّة التي اندلعت في إقليم تيغراي، شمالي أثيوبيا، في نوفمبر عام ٢٠٢٠م، مُسانداً حكومة آبي أحمد علي، في مواجهة المتمردين من عناصر الجبهة الشعبيّة لتحرير تيغراي (TPLF)، ما أطاح بالافتراضات الحالمة،

بأنّه بمجرد حل النزاع بين الدولتين، ستستفيد إرتريا من استخدام أثيوبيا مينائي «عصب» و«مصوع» الإرتريين، إلاّ أن الواقع يؤكد صعوبة تخلي أثيوبيا عن استثماراتها الضخمة في ميناء جيبوتي التي ضختها خلال عشرين عاماً من انقطاع علاقتها بإرتريا، كما يمكن القول: إنّ ميناء «مومباسا» الكيني؛ يخدم جنوب أثيوبيا بشكلٍ أكثر كفاءة من مينائي «عصب» و«مصوع» الخاملين إلى حدٍ كبير، كما أنّ أثيوبيا لن تُغامر مرة أخرى، بالاعتماد على الموانئ الإرترية، بشكلٍ كلّي[٨]، طالما فجوة الثقة بين البلدين لم تتقلّص بعد.

المؤشرات الاقتصادية الكُليّة

البيان	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م (e)	٢٠٢١م (f)
الزيادة في الناتج المحلي (٪)	١٢,٢	٣,٨	-١,٠	٥,٠
المتوسط السنوي للتضخم (٪)*	-١٤,٤	-١٦,٤	٥,٠	٢,٧
رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)**	٤,٢	-١,٥	-٥,٧	-٤,٩
رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (٪)***	١٥,٤	١٢,٠	٨,١	٧,٠
الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (٪).	١٨٥,٦	١٨٩,٣	١٨٥,٨	١٧٣,٥

جدول (١): مؤشرات الاقتصاد الإرتري خلال السنوات الأربع الأخيرة[٩].

في الواقع، وبناءً على المؤشرات المُتاحة، يُمكن القول: إنّه وبسبب الاقتصاد الموجه، واقتصاد الحرب، والغياب الكامل للتخطيط والشفافية، فعلى الأرجّح، سيستمر الاقتصاد الإرتري في التدهور ببطء حتى يتوقف تماماً، وأنّ ما يمنع ظهور المؤشرات الدرامية المرتبطة -عادةً- بـالانهيار الاقتصادي، هو سيطرة الحكومة على كل مفاصل الاقتصاد، وحجبها لمصادر المعلومات.

ويلاحظ، ارتفاع إجمالي الدين العام لإرتريا عام ٢٠١٩م إلى ١٨٩,٢٪من الناتج المحلي الإجمالي، عمّا كان عليه في عام ٢٠١٨م، إذ بلغ ١٨٥,٨٪، ليعود إلى الانخفاض مُجدداً إلى ١٨٥,٦٪ في عام ٢٠٢٠م ويعطي مؤشراً جيداً باستمرار الانخفاض إلى أن يبلغ ١٦٥٪ في عام ٢٠٢٢م، بحسب توقعات البنك الدولي، ويُعزى ذلك، إلى جهود الحكومة لتسريع خدمة الديون، بيد أنّه يُمثل من جهة أخرى، مؤشراً لحالة عدم اليقين التي تعتري الاقتصادي الإرتري[١٠].

وسيكون من المفيد للحكومة الإرترية في هذه الحالة، إجراء تعديلات كبيرة في السياسة المالية، ولا سيّما فيما يتعلق بضبط أوضاع المالية العامة، وإعادة هيكلة الديون؛ من أجل ضمان عودة تدريجية إلى القدرة على تحمل مزيدٍ منها في المستقبل، إلاّ أنّ تحقق هذا السياق يتطلب -بالضرورة- مشاركة أكبر للقطاع الخاص،

فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، فضلاً، عن قيام الحكومة بمزيدٍ من الإجراءات ذات العلاقة بالضبط المالي، وتعزيز المؤسسات؛ لضمان القدرة على تحمُّلِ الديون[١١].

التوقعات والمخاطر

تأثّرت إرتريا خلال عام ٢٠٢٠م، بغزو الجراد وبوباء كوفيد-١٩، اللذان اجتمعا مع التدخل الحكومي في العمليات العسكرية داخل أثيوبيا، مما أسهم في عرقلة النشاط الاقتصادي. وعليه يُتَوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠,٦٪، مقارنة بنمو قدره ٣,٨٪ في عام ٢٠١٩م. وجدير بالإشارة في هذا الصدد، إلى أنّ الاضطرابات المُرتبطة بـكوفيد-١٩، كان لها أثرٌ سلبيٌّ عميقٌ في سلاسل التوريد، وساعات العمل، بجانب التأثير الكبير لتدابير الوقاية، مثل: قيود السفر؛ مما أضر بالنمو، وساهم في انخفاض الاستهلاك الخاص، والاستثمار، وصافي الصادرات، وأفضت كل تلك العوامل إلى: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي؛ بسبب الانكماش بنسبة ١٦,٤٪، فيما ارتفعت الأسعار بنسبة ٤,٧٪، واتسع العجز في الماليّة العامة ليبلغ ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه، مقارنة بـ ١,٦٪ في عام ٢٠١٩م، ويعزى هذا التدهور، إلى زيادة الإنفاق العام للتخفيف من تأثير كوفيد-١٩[١٢].

بطبيعة الحال، فقد نجم عن تلك الأوضاع، انخفاضٌ مُماثل في الإيرادات العامة، وتمت تغطية العجز المالي الناتج عن ذلك، من طريق سحب الودائع الحكومية لدى البنك المركزي، والاقتراض بشروطٍ مُيسّرة. فضلاً، عن انخفاض فائض الحساب الجاري بما يُقدَّر بنحو ١٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه (٢٠٢٠م)؛ عمّا كان عليه في العام السابق، إذ بلغ ١٢,١٪. كما انخفضت المُدّخرات مُقارنة بالاستثمارات؛ بسبب النشاط الاقتصادي الضعيف، مما أثّر -بدوره- في خلق فرص للعمل، فيما ما يزال الفقر مُنتشراً، إذ تبلغ نسبة العمال الفقراء، وفقًا لميزان القوة الشرائية، نحو ٧٥,٢٪ من إجمالي العمالة[١٣].

بالنسبة للتوقعات الإيجابية، فمن المؤمّل أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليبلغ ٥,٧٪ أواخر عام ٢٠٢١م، على أنْ يتراجع إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٢م. بينما سيكون التعافي الاقتصادي مدفوعاً بانتعاش صادرات المعادن بعد التحسن التدريجي في الطلب العالمي وارتفاع الأسعار، كما يُتوقع أن يؤدي انتعاش الاستهلاك الخاص، وزيادة الطلب على الاستثمار، إلى دعم النمو خلال عام ٢٠٢١م[١٤].

وتُشكِّل الاضطرابات المُستمرة؛ الناجمة عن الحرب الأهلية في إقليم تيغراي الأثيوبي المجاور، والتغيُّر المناخي، ومحدوديّة التدفقات المالية، أهم المخاطر التي ستحول من دون النمو الاقتصادي في إرتريا خلال السنوات المقبلة، فمن المتوقع أن يصل معدل التضخم سقف ٢,٦٪ خلال عام ٢٠٢١م، ثم ينخفض إلى ١,٩٪ عام ٢٠٢٢م، وأن يتقلص العجز المالي إلى ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١م، وإلى ١,٣٪

عام ٢٠٢٢م، وأن يرتفع فائض الحساب الجاري إلى ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١م، قبل أن يتراجع إلى ١٠,٥٪ في عام ٢٠٢٢، مدفوعًا بتقلبات المُدخرات الوطنيّة. إلاّ أن المؤشرات كلها، تؤكد تفاقم الفقر وعدم المساواة في الدخل؛ لأن قطاع الخدمات الذي يُمثِّل ٣٠,٣٪ من إجمالي العمالة، كان الأكثر تضرراً واضطراباً؛ جراء التدابير الاحترازية لـكوفيد-١٩[١٥].

قضايا التمويل وخياراته

يُصنِّف برنامج الإقراض التابع للبنك الدولي، إرتريا وفق تصنيف: «العضو غير النشط»؛ بسبب تقاعسها عن سداد متأخرات ديونها، ولذلك، فقد حصر دوره في التعامل معها على المُساعدات الفنيّة والعمل التحليلي. وتميّز أداء النمو في إرتريا -مؤخرًا- بتقلبٍ كبير، ويرجع ذلك -جزئيًا- إلى اعتمادها على قطاع الزراعة المطرية التقليدية، الذي يُمثِّل نحو ثلث الاقتصاد، أي: نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، متساوياً مع قطاع التعدين. وتشير معظم التقديرات في هذا الصدد، إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي -الحقيقي- قد تعافى -نسبياً- خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغ نحو ١٢٪ في عام ٢٠١٨م، بينما بلغ متوسطه نحو -٢,٧٪ بين عامي: ٢٠١٥م و٢٠١٧م[١٦].

مؤخراً، قامت إرتريا بتشديد السياسات المالية بشكلٍ أكبر وأكثر دِقّة، وذلك من أجل التغلب على العجز المُزمن، الذي عانى منه اقتصادها؛ بعد تفاقم انعدام الأمن الإقليمي منذ اندلاع الحرب بينها وبين أثيوبيا عام ١٩٩٨م، فاتسع الفائض المالي بنحو ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨م، وقد تحقق هذا -بدرجة كبيرة- من خلال الانخفاض الحاد في الإنفاق الرأسمالي، إضافة إلى تحسن بعض مقاييس الإيرادات. ومع ذلك، فعلى الأرجّح، ستتصاعد الضغوط المالية المُتكررة المُتعلقة بالأجور[١٧].

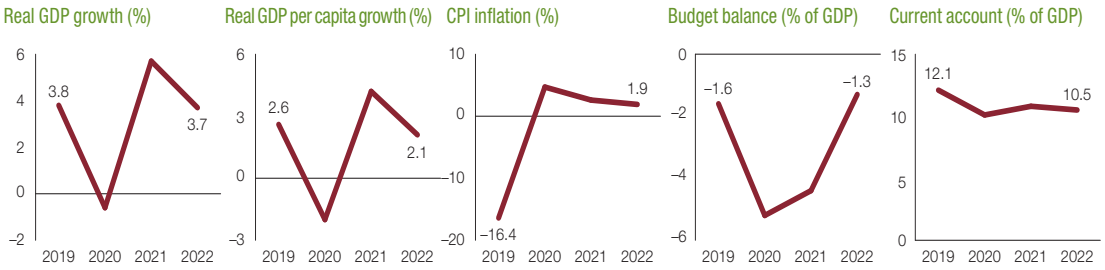

Source: Data are as of December 2020 and are from domestic authorities; figures for 2020 are estimates and figures for 2021 and 2022 are projections by the African Economic Outlook team. Data on the budget balance correspond to Eritrea's fiscal year, which runs from July 1 to June 30.

الشكل (٢): من إعداد فريق التوقعات الاقتصادية لأفريقيا، والبيانات مأخوذة من أرقام السلطات المحلية للعامين الماليين: (٢٠١٩م-٢٠٢٠م) و(٢٠٢١م-٢٠٢٢م) (المصدر: البنك الدولي).

وما تزال آفاق النمو -قصير الأجل- مليئة بالتحدِّيات؛ نظراً للقيودِ الماليِّة، والفُرص المحدودة في ظل القيود القائمة. ومن المتوقع، أن يتباطأ الانتعاش في الزراعة، إذ ما تزال البلاد في وضع اقتصادي كلي صعب، مع عبء ديون لا يُمكن تحمله، بما في ذلك، المتأخرات المستحقة للبنك الدولي، في ظل وجود قطاعات مالية وتحويلات خارجية ضعيفة.

ومع ذلك، فمن المحتمل أن تكون الآفاق الاقتصادية مواتية في المدى المتوسط، تبعاً لمدى نجاح عمليات التعدين الجديدة الجارية الآن، ولكن هذه التوقعات تعتمد -أيضاً- على اتخاذ حزمة من التدابير؛ لتخفيف القيود المفروضة على القطاع الخاص، وإعادة فتح إمكانية الوصول إلى تمويلات تنموية بشروط ميسرة.

ويبدو أنّ الفقر ما يزال سائداً ومنتشراً في إرتريا، لكن نقص البيانات يحد من الأدلة الكميّة في هذا الشأن، إذ إنّ أحدث بيانات مسح رسميّة لحالة الفقر، صدرت بين عامي: ١٩٩٦م و١٩٩٧م، وأشارت إلى أن معدله بلغ في تلك المرحلة نحو ٧٠٪.

وهنا، لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ تحسُناً معقولاً طرأ في متوسط العمر المُتوقع للإنسان الإرتري، إذ ارتفع من ٥٠ سنةً في عام ١٩٩٠م، إلى ٦٥ سنة في عام ٢٠١٥م، كما ارتفع متوسط سنوات الدراسة من ٣,٨ سنة في عام ١٩٩٥م، إلى ٥,٤ سنة عام ٢٠١٠م، وهو ما يُعدُّ -بطبيعة الحال- نتائج اجتماعية واعدة في ظل الموارد المحدودة[١٨].

ومع ذلك، ما تزال كثير من التحدِّيات ماثلة، حيثُ تتفاقم مُشكلات صحة الأم والطفل، بما في ذلك، الارتفاع المُطّرد في الأمراض غير المعدية، فيما ما تزال نسبة القابلات الماهرات مُنخفضة، ومُعدّل وفيّات الأمهات والأطفال مُرتفع كثيرًا، بنسبة تراوح بين: ٣٥٪ و٦٠٪، بما يعدل ٤٨٥ حالة وفاة من كل ١٠٠ ألف حالة ولادة، فضلًا، عن ارتفاع معدل سوء التغذية بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، إذ يعاني ٥٢٪ منهم من نقص الوزن[١٩].

لقد ظلّت إدارة الموارد الوطنية (العمال والأراضي والتمويل) موجهة نحو الحفاظ على حالة الاستعداد العسكري لسنوات طويلة، وما تزال، وبدعاوي تحقيق العدالة الاجتماعية؛ تم استبدال القطاع الخاص – تدريجياً- بقطاع حكومي واسع النطاق، موجه -في الأساس- لحشد الموارد الشحيحة، ولفرض قيود متزايدة على الملكية الفرديّة، وعليه، تم تطوير إطار مؤسسي لتوجيه العمالة إلى خدمات عسكرية ووطنية غير محددة الأجل، فأدّى التقشف الناجم عن ذلك، والضوابط المتعلقة به، إلى هجرة الأفراد ورؤوس الأموال[٢٠].

في منتصف عام ٢٠١٨م، شهدت إرتريا تحولًا في بيئتها الخارجية. فقبلت أثيوبيا قرار (EEBC)، ووقعت معاهدة سلام مع إرتريا في يوليو عام ٢٠١٨م. وبدأت إرتريا في تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة، أعقب ذلك رفع مجلس الأمن الدولي عقوباته عنها في نوفمبرعام ٢٠١٨م؛ مما أدى إلى زيادة التوقعات بإعادة

توجيه الترتيبات السياسية والاقتصادية الإرترية، إلاّ أنّ رفع العقوبات –نفسه– قوبل بحذر بالغ ومُلفت من قبل الحكومة، وليس ثمة دليل على ذلك، أقوى من دعوة الرئيس أسياس أفورقي –وقتها– إلى ما سمّاه بـ«تقييم صبور للواقع الذي بدأ يتكشف»[٢١].

ستظل الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الكلي، والنظام السياسي المُنغلق الذي يخشى بشدة التأثيرات الخارجية، تمثلان عائقاً أمام التنمية في إرتريا، وإن كان بإمكان اقتصادها الفقير التعافي –تدريجياً– من حالة الانكماش الحاد التي اعترته عام ٢٠٢٠، عبر إطلاق مشروع «كولولي بوتاس» للتنقيب عن البوتاسيوم، غير ذلك، فإنّ الاستثمار خارج التعدين لن يكون مُجدياً؛ بسبب بيئة التشغيل غير الودية، فما تزال المخاطر الأمنية مرتفعة، وبخاصة في أعقاب انخراط الجيش الإرتري ومشاركته في الاضطرابات الأهلية في إقليم تيغراي الأثيوبي المجاور.

السياق الراهن

يُهيمن حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، الذي يقوده الرئيس أسياس أفورقي، منذ عام ١٩٩٣م على المشهد السياسي برمته، باعتباره الحزب الوحيد المُرخّص له قانونيّاً بالعمل السياسي. وقد جعل الغياب الكامل للديموقراطية والحريات الأساسية –إرتريا واحدة من أكثر البلدان انغلاقاً في العالم بأسره، ولأن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، فإنهما مُتشابهتان بالضرورة، فحتى بعد أنْ وضعت الحرب الحدودية مع أثيوبيا (التي كانت تُبرر الانغلاق في كثير من الأحيان) أوزراها، وبعد أنْ رفع مجلس الأمن العقوبات عن أسمرة، إلاّ البلاد ما تزال مغلقة وعصيّة على الانفتاح.

لقد حرمت الحروب المتصلة إرتريا من دورها الاقتصادي المحوري في التجارة الخارجية، باعتبارها منفذاً بحرياً مهماً بالنسبة لأثيوبيا، ولكثير من الدول الأفريقية غير الساحلية، كما قيّدت الخدمة العسكرية غير المحددة بأجل، الشريحة المنتجة من السكان الشباب وعطلتهم عن الإنتاج؛ مما أضر باقتصاد الدولة والتنمية، وتسبب في زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

ورغم أنّ اقتصاد إرتريا لم ينهر تماماً، كما هو متوقع في حالتها، إلاّ أنّه ظلّ في عزلة متزايدة، إذ ما تزال الحكومة تواصل سياسة الانكفاء على الذات، مع فرض سيطرة كاملة للدولة في كل جوانب الاقتصاد. وبسبب هذه البيئة السياسية الصعبة وشديدة التعقيد، غادر المانحون، وهرب المستثمرون الدوليون، ولم يعودوا مُجدداً.

إنّ التفسيرات الرسمية لعدم وصول الاقتصاد الإرتري بالبلاد إلى الانهيار الكامل، تعزو الأمر إلى شجاعة الشعب وقوته وقدرته الفائقة على الصبر والتحمُّل، لكن في الواقع، فإنّ الحكومة تستخدم منهجية وضع

البلاد على شفير الانهيار بشكل دائم؛ كإحدى آليات السيطرة على السكان، بما في ذلك، السيطرة على الإرتريين المقيمين في دول المهجر، عبر تحفيز عواطفهم الوطنية لضمان استمرارهم في التحويلات المالية لعائلاتهم والتبرعات للحكومة[٢٢].

خاتمة

وفقاً لـ«أمانئيل محرت آب» العضو السابق في جبهة تحرير إرتريا، والمعارض للحكومة في الوقت الحاضر، فإنّ الشرائح المُنتجة، التي تمثل ما بين ٣٥٪ و٤٠٪ من إجمالي السكان في إرتريا، هي التي تم استهدافها – فعلياً- بعمليات التجنيد القسري في الأنشطة العسكريّة والخدمة الوطنية الدائمة، واتُخذتْ كعمالة من دون أجر، أو رخيصة في بعض الأحيان؛ من أجل الدفع بالمشروعات الحكومية، لذلك، فإنّ هناك احتمال ضئيل للتغيير في المستقبل القريب، إذا ظلت البلاد في حالة حرب دائمة، وحتى عندما ينتهي ذلك، فإنّ إرتريا ربما لن تتمكن من العودة بسرعة إلى الوضع الاقتصادي الطبيعي؛ بسبب أنّ اقتصادها تم تكريسه وترسيخه بشكلٍ مُتجذِّر؛ كاقتصاد ريفي فقير، لذلك، ستحتاج الدولة المُستقبلية إلى جهودٍ مُضنية وجبّارة، وإلى عقودٍ طويلة وإصلاحات هيكلية سياسية واقتصادية واجتماعية؛ من أجل تطوير نظام اقتصادي وتنموي مرن وفعّال يُصلح للعالم الحديث[٢٣].

الهوامش والإحالات:

1. "Eritrea Economic Outlook," *African Development Bank Group*, 2021, https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/eritrea.
2. United Nations Conference On Trade And Development, *The Least Developed Countries Report 2020* (United Nations, 2020), https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2020_en.pdf.
3. Royal Institute of International Affairs (Chatham House), *Eritrea's Economic Survival: Summary Record of a Conference Held On 20 April 2007* (Chatham House, 2007), https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Africa/200407eritrea.pdf.
4. Access the latest politics analysis and economic growth summary through 2011 for Eritrea, *The Economist Intelligence Unit*, https://country.eiu.com/Eritrea.
5 Access the latest politics analysis and economic growth summary through 2011 for Eritrea.
6 World Bank, *The World Bank in Eritrea* (World Bank, 2021), https://www.worldbank.org/en/country/eritrea/overview#1.
7. UNCTAD, *The Least Developed Countries Report 2020*.
8. "Eritrea: Major Macro Economic Indicators," *Coface for Trade*, February 2021, https://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks/Eritrea.
9. "Eritrea: Major Macro Economic Indicators," *Coface for Trade*.
10. "Eritrea Report 2020," *African Development Bank Group*, 2020, https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/eritrea.
11. "Eritrea Economy, Politics and GDP Growth Summary," *The Economist Intelligence Unit*, 2021, https://country.eiu.com/Eritrea.
12. "Eritrea: Major Macro Economic Indicators", Coface for Trade.
13. "Eritrea Report 2020", *African Development Bank Group*.
14. "Eritrea Report 2020", *African Development Bank Group*.
15. UNCTAD, *The Least Developed Countries Report 2020*.
16. World Bank, *The World Bank in Eritrea*.
17. World Bank, *The World Bank in Eritrea*.
18. UNCTAD, *The Least Developed Countries Report 2020*.
19. UNCTAD, *The Least Developed Countries Report 2020*.
20. "Eritrea: Major Macro Economic Indicators", Coface for Trade.
21. "Eritrea Economy, Politics and GDP Growth Summary," *The Economist Intelligence Unit*.
22. Royal Institute of International Affairs (Chatham House), *Eritrea's Economic Survival: Summary Record of a Conference Held On 20 April 2007* (Chatham House, 2007), 6-7, https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Africa/200407eritrea.pdf.
23. Amanuel Gebremedhin, "'Border Conflict' -1998-2000 and its Psychological Impact on the Youth," *Research Gate*, August 7, 2007, https://www.researchgate.net/publication/340801855_'Border_Conflict'_-1998-2000_and_its_Psychological_Impact_on_the_Youth_1.

التوغل الاقتصادي الصيني في أفريقيا: دراسة حالة المملكة المغربية

د. إيمان فخري: باحثة مختصة بالشؤون الدولية، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:
(شنغهاي المغرب، نور ورزازات، الشركات الصينية، الاستثمار، الميزان التجاري)

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ازداد التواجد الاقتصادي الصيني في أفريقيا بشكل كبير، فقد تضاعفت معدلات تجارة الصين مع أفريقيا بمقدار ٢٠ مرة، لتصبح نحو ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩م. كما مثل عام ٢٠١٣م تحولًا محوريًا للعلاقات الاقتصادية الأفريقية/الصينية، وهو العام الذي تفوقت فيه الصين على الولايات المتحدة، لتصبح أكبر مستثمر في القارة الأفريقية، إذ تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بمقدار ١٠٠ مرة خلال المدة بين عامي: ٢٠٠٠م و٢٠١٩م، ليبلغ ١١٠ مليار دولار[١].

وقد عزز إطلاق الرئيس الصيني «شي جين بينغ» مبادرة الحزام والطريق عام ٢٠١٣م العلاقات الاقتصادية الأفريقية/الصينية، فانخرطت البنوك الصينية، ولا سيما بنك الشعب الصيني، وبنك التنمية الصيني، وبنك التصدير والاستيراد الصيني؛ في تنفيذ مئات المشروعات الكبيرة التي تستهدف البنية التحتية في مختلف أنحاء القارة الأفريقية[٢].

لطالما كان التواجد الصيني الاقتصادي المكثف في أفريقيا مثاراً للانتقاد تارةً، وللمدح تارةً أخرى، إذ إن الأضواء مسلطة على التواجد الصيني في دول جنوب الصحراء، وأحيانًا في دول شرقي قارة أفريقيا وغربيها. بيد أنه خلال السنوات الأخيرة، بدأ يتواتر الحديث عن تزايد الدور الصيني الاقتصادي والسياسي في شمال أفريقيا، ولا سيما في ظل تدهور العلاقات الأمريكية/الصينية، حيث أصبحت القارة الأفريقية ساحة ملتهبة للتنافس بين الصين والولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الورقة، بوصفها محاولة لرصد أهم أسباب الاهتمام الصيني بتنمية العلاقات مع دول شمالي أفريقيا، ولاسيما مع المملكة المغربية، ولتعرُّف أبرز ملامح الدور الاقتصادي الصيني في المغرب، على الصعيد التجاري والاستثماري، وكذلك بالنسبة للمساعدات التنموية الرسمية. وختاماً سنستعرض أهم التحديات التي تواجه العلاقات الاقتصادية بين المغرب والصين.

أولاً: أسباب تنامي الاهتمام الصيني بشمال أفريقيا وآلياته

بسبب بعدها الجغرافي عن الصين، فلقد ظلت منطقة شمال أفريقيا تحتل مرتبة متدنية في اهتمامات السياسة الخارجية الصينية. بيد أنه في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت الصين تبدي اهتمامًا كبيرًا بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط أيضا، وذلك بسبب التوسع الاقتصادي الكبير الذي شهدته الصين، والذي صاحبه تسارع معدل نمو استهلاك الطاقة والموارد في الصين، مما جعل المنطقة الغنية بالطاقة والمواد الخام ذات أهمية متزايدة لاستمرار التنمية في الصين. فضلًا، عن أن المنطقة تضم عددًا كبيرًا من المسلمين، والصين تهتم بتوطيد علاقتها بالدول الإسلامية، ولاسيما مع وجود أقليات مسلمة في الصين[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة شمال أفريقيا بدأت تتبوأ مكانة هامة في السياسة الخارجية الصينية، بسبب موقعها الجغرافي المتميز والذي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوربا، وهو هدف أساسي لمبادرة الحزام والطريق.

كما يمكن القول: إن أحد أبرز أسباب توطيد العلاقات الصينية/الشمال أفريقية، هو: تأكيد الصين الدائم اهتمامها بالتنمية الاقتصادية، وعدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول، وهذا على النقيض من التركيز الغربي التقليدي في الدفاع عن الأعراف الليبرالية والديموقراطية وحقوق الإنسان، وذلك ما يمثل عاملًا محفزًا لدول المنطقة لتوطيد علاقتها بالصين[٤].

أما فيما يخص الآليات التي تعتمد عليها الصين لتعزيز توجدها في شمال أفريقيا، فهي تعمل على التركيز في عناصر القوة الناعمة، والتركيز في المنافع المتبادلة، ولذلك، يتم استخدام الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أداة لتمكين قوتها الناعمة. إذ تستخدم الصين التجارة والاستثمار والتمويل؛ كأدوات غير قسرية؛ لتعزيز علاقتها بدول شمالي أفريقيا، وفي الوقت الحاضر، ترتبط دول شمالي أفريقيا (مصر، وتونس، والمغرب، والجزائر، وليبيا) بالمشاركة في مبادرة الحزام والطريق. فضلًا، عن تمتع هذه الدول بعلاقات اقتصادية متميزة مع الصين[٥].

ثانياً: أسباب تنامي العلاقات المغربية-الصينية

رغم الاهتمام الصيني الواضح بقارة أفريقيا منذ بداية القرن الحادي والعشرين، إلا أن المغرب لم يكن ضمن دائرة أولويات الصين حتى وقت قريب. بينما تُعدُّ الجزائر -على سبيل المثال- من الحلفاء المقربين للصين منذ سنوات طويلة، وقد يرجع سبب فتور الاهتمام الصيني بالمغرب إلى عدم وجود مصادر للنفط لدى الأخيرة[٦].

وقد يرجع سبب تنامي العلاقات المغربية/الصينية في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل، أولها: أن المواقف المشتركة بين الصين والمغرب بشأن عدم التدخل في شؤون بعضهما بعضًا قد عززت إمكانية التوافق بين

البلدين، فرغم أن المغرب حليفٌ رئيسٌ للولايات المتحدة في شمالي أفريقيا، إلا أنه لم ينخرط في انتقاد الصين بشكل مفرط، وهو ما لفت نظر الصين إلى إمكانية بناء علاقات أكثر دفئاً مع المغرب[٧].

فضلًا، عن أن الصين قد نأت بنفسها عن التدخل في الصراع الدائر بين المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية، وذلك بسبب تخوفها من أن أي موقف تتخذه قد يُفهم على أنه انحياز لطرف من دون الآخر. وهو سبب أخر قد يكون قد دفع المغرب إلى التوجه نحو الصين، إذ يبدو أن المغرب يثمّن الحياد الصيني في هذه القضية، رغم تمتع الصين بعلاقات قوية مع الجزائر[٨].

أما العامل الثاني، فهو العامل الاقتصادي، فالمملكة المغربية تسعى لتنويع استثماراتها الأجنبية، وبالتالي، فهي تستفيد من الاستثمارات الصينية وبخاصة في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا، كما تستفيد الصين من كون المغرب دولة تتمتع بنسبة كبيرة من الاستقرار على عكس عدد كبير من الدول الأفريقية الأخرى. فضلًا، عن امتلاك المغرب نحو ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي للفوسفات[٩].

ناهيك عن أن تزايد المشاعر المعادية للصين في بعض الدول الأفريقية؛ بسبب ما يثار حول إغراق الدول الأفريقية بالديون الصينية، وهذا ما يجبر الصين على ضرورة تنويع محفظتها الاستثمارية داخل أفريقيا، وتوجيه اهتماماتها واستثماراتها إلى دول جديدة، وذلك تخوفاً من حدوث أي احتجاجات مناهضة للصين، مما قد يؤثر بالسلب في الشركات الصينية واستثماراتها[١٠].

أما العامل الثالث، فهو يتعلق بالموقع الإستراتيجي للمغرب، الذي يعد بمثابة بوابة للاتحاد الأوربي، أو – بالأحرى- جسراً بين القارتين الأفريقية والأوربية، فضلًا، عن تمتع المغرب بعلاقات وطيدة مع دول الخليج العربي ودول جنوب الصحراء، وهو عضو فاعل في الاتحاد الأفريقي، مما جعل الصين تسعى لتوطيد علاقتها بالمغرب[١١].

كما تجدر الإشارة، إلى أن تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين هو أحد جوانب رؤية الملك محمد السادس للسياسة الخارجية للمغرب، التي ترتكز في عدم التوجه نحو الغرب فقط، وضرورة تنويع الشراكات الاقتصادية للمغرب في إطار نهج متوازن[١٢].

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية المغربية/الصينية

اتسمت العلاقات المغربية/الصينية بالاستقرار والبراغماتية، وهو ما انعكس في تبادل الزيارات بين مسؤولين رفيعي المستوى من البلدين، مثل: زيارة الملك محمد السادس للصين في عام ٢٠١٦م، التي أدت دوراً كبيراً في بدء انتعاش العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث اتضح الاهتمام المتبادل لتحقيق تعاون اقتصادي مربح للجانبين. كما تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، ويتسم هذا النوع من الاتفاقيات،

بأنه يتخطّى العلاقات الدبلوماسية النموذجية، حيث يتضمّن اجتماعات ثابتة بين المسؤولين الحكوميين والوكالات الحكومية؛ لتنمية التواصل والثقة، وذلك في ضوء التركيز في مجالات التعاون المتبادل في الاقتصاد والثقافة والأمن والتكنولوجيا[١٣]. كما تم الإعلان -خلال هذه الزيارة- عن إعفاء الصينيين من تأشيرات الدخول إلى المغرب، وذلك لجذب مزيد من السائحين والمستثمرين الصينيين للمغرب[١٤].

١- تطور معدلات التجارة بين المغرب والصين

تعد الصين هي الشريك التجاري الثالث للمغرب، وقد تطورت معدلات التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير في السنوات الأخيرة. فلقد بلغ إجمالي التبادلات التجارية نحو ٤,٠٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦م، بواقع ٣,٨١ مليار دولار صادرات صينية للمغرب، و٠,٢٣ مليار دولار صادرات مغربية للصين[١٥]. أي: بمعدل نمو سنوي يصل إلى نحو ١٨,٢٪ خلال المدة بين عامي: ٢٠٠١م و٢٠١٦م[١٦].

كما ارتفع معدل التبادل التجاري لعام ٢٠١٧م إلى نحو ٥,١١ مليار دولار، بواقع ٤,٠٨ صادرات صينية إلى المغرب، و٠,٣١ مليار دولار صادرات مغربية للصين. ووفقاً لموقع: The Observatory of Economic Complexity (OEC) ، وهو الموقع الرائد في نشر بيانات التبادل التجاري بين الدول، فإن معدل التبادل التجاري بين المغرب والصين لعام ٢٠١٩م، قد شهد انخفاضًا طفيفًا، إذ سجل معدل التبادل التجاري بين البلدين نحو ٤,٩ مليار دولار، من بينها نحو ٤ مليار صادرات صينية إلى المغرب[١٧].

واللافت للنظر في هذا الصدد، هو أنه على الرغم من التطور الإيجابي لمعدل التبادل التجاري بين البلدين، إلا أن هناك اختلالًا دائمًا لميزان التبادل التجاري لصالح الصين. فضلًا، عن أن أغلب صادرات المغرب للصين هي من النحاس الخام، حيث يتضح الاهتمام الصيني الكبير بالمواد الخام. في حين أن الواردات الرئيسية للمغرب من الصين، تشمل: أجهزة البث الإذاعي، والمواد البلاستيكية، والمنسوجات، والهواتف المحمولة، والسلع الإلكترونية، والمعدات الميكانيكية والكهربائية[١٨].

وقد يُعزى السبب وراء تراجع معدلات الصادرات المغربية إلى الصين، إلى صعوبة اختراق البضائع المغربية للسوق الصيني على نطاق واسع، فضلًا، عن اهتمام معظم المصدرين المغاربة بالتصدير للأسواق الأوربية التي تعد الأقرب جغرافيًا إليهم[١٩].

٢- الاستثمارات الصينية في المغرب

كان المغرب أول دولة أفريقية تنضم لمبادرة الحزام والطريق، كما تم في عام ٢٠١٧م توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين في سياق المبادرة[٢٠]. كما أدى توقيع ١٥ اتفاقية بين الشركات المغربية والصينية خلال زيارة

الملك المغربي عام ٢٠١٦م، الآنف ذكرها، دورًا حيويًا في زيادة إقبال الشركات الصينية على الاستثمار في المغرب[٢١].

بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في المغرب بين عامي: ٢٠١٤م و٢٠١٩م نحو ١,٢٦ مليار دولار أمريكي[٢٢]. وخلال المدة بين عامي: ٢٠١١م و٢٠١٥م ازدادت الاستثمارات الصينية في المغرب بنسبة ١٩٥٪، وذلك بزيادة ٩٣٪ عن معدلات الاستثمارات الصينية في المغرب بين عامي: ٢٠١٤م و٢٠١٥م[٢٣].

وقد تركزت الاستثمارات الصينية في المغرب في قطاعات: النقل، والطاقة، والعقارات. وسنستعرض أبرز ثلاثة مشروعات استثمارية بين الجانبين، فالمشروع الأول، تمثل في إنشاء جسر الملك محمد السادس، الذي يربط بين مدينتي: الرباط، و«سلا»، ويبلغ طوله ٩٥٠ مترًا، ويعد أطول جسر من نوعه في أفريقيا. وسيعمل على ربط مدينة «تامسنا» المغربية بشبكات الطرق. وتبلغ تكلفة إنشاء الجسر الذي تم افتتاحه عام ٢٠١٦م نحو ٣٢,٥ مليون دولار أمريكي، وقد تم تشييده من قبل شركة «China Railway Major Bridge Engineering Group» الصينية، وذلك بتمويل مشترك مع الحكومة المغربية وبنك الاستثمار الأوربي[٢٤].

أما المشروع الثاني، فكان قيام شركة «Chint Group» الصينية عام ٢٠١٦م، بالمشاركة في توليد ١٧٢ ميغاوات من الطاقة الشمسية في مجمع «نور ورزازات» للطاقة الشمسية، الذي يُعدُّ أكبر منشأة للطاقة الشمسية في العالم[٢٥].

ولعل من أحدث وأهم المشروعات الاستثمارية التي تم إطلاقها بين الحكومة المغربية والحكومة الصينية هو مشروع «مدينة محمد السادس/طنجة للتكنولوجيا»، التي ستكون مركزاً تكنولوجيًا وتصنيعاً، بقيمة إجمالية تبلغ نحو ١٠ مليارات دولار، بمساهمة صينية تقدر بنحو مليار دولار. وقد تم الإعلان عن المشروع في عام ٢٠١٦م، ولكن اكتنف تنفيذه خلافات بشأن ملكية المدينة الذكية، مما أدى إلى انسحاب الشركة الصينية التي كان من المزمع أن تنفذ المشروع، وهي شركة «Haite Group». وبسبب أهمية المشروع، فقد تم استئنافه مرة أخرى في عام ٢٠١٩م، عندما وقع البنك المغربي للتجارة الخارجية اتفاقية مع شركتين صينيتين، هما: شركة «China Communications Construction Co»، وشركة «التعاون الصيني للطرق والجسور». وفي نوفمبر عام ٢٠٢٠م، وضمن حفل توقيع افتراضي، توصل البلدان –أخيرًا– إلى اتفاقية تضمن للشركات الصينية نحو ٣٥٪ من ملكية المشروع[٢٦].

ويطلق على هذه المدينة اسم «شنغهاي المغرب»، ومن المتوقع أن يتم افتتاحها في عام ٢٠٢٧م، ومن المزمع أن تساهم في خلق ١٠٠ ألف فرصة عمل[٢٧]. وستقام المدينة الجديدة التي سيتم بنائها على مساحة ٢٠٠٠ هكتار، ومشروع البناء سيكون على عدة مراحل. وتتميز المدينة بموقع إستراتيجي، فهي تقع في إحدى ضواحي مدينة طنجة، عند ملتقى طرق الشحن المزدحمة، وعلى بعد بضعة كيلومترات فقط من

مضيق جبل طارق، الذي يربط المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. ومن المتوقع أن تستضيف المدينة الجديدة ٢٠٠ شركة صينية تعمل في مجالات عديدة، مثل: الصناعات الغذائية، والسيارات، والطيران، والطاقة المتجددة، والصناعات النسيجية. وسيتم تصدير هذه المنتجات إلى الأسواق الأفريقية والأوربية، وبذلك تستفيد الشركات الصينية من اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمها المغرب مع أوربا والولايات المتحدة، متجنبة بذلك الرسوم الجمركية التي قد تُفرض -بخلاف ذلك- على المنتجات الصينية[٢٨].

٣- المساعدات الصينية الإنمائية

خلال المدة بين عامي: ٢٠٠٠م و٢٠١٩م، بلغت قيمة القروض الصينية المقدمة إلى المغرب نحو ١,١٥٠ مليار دولار، حيث يأتي المغرب في المرتبة الثانية (بعد مصر)، من بين دول شمالي أفريقيا التي تلقت قروضًا من الصين خلال هذه المدة[٢٩]. واتضح اهتمام بنك التصدير والاستيراد الصيني (البنك الحكومي الرئيسي المسؤول عن القروض الحكومية الصينية للدول النامية) بالمغرب؛ عندما تم اختيار الرباط لتكون المقر الإقليمي لمكتب تمثيل البنك في شمالي أفريقيا عام ٢٠١٥م. ويهدف هذا المكتب؛ إلى تقديم الخدمات المالية للشركات الصينية العاملة في المغرب، وفي ٢٦ دولة أفريقية في شمالي أفريقيا ووسطها وغربها[٣٠].

وقد تم استخدام القروض الصينية في تنفيذ بعض المشروعات، التي من أهمها: محطة كهربائية تعمل بالفحم؛ بقرض يبلغ ٣٠٠ مليون دولار[٣١]، وتم افتتاحها عام ٢٠١٧م[٣٢]. كما ساهمت الصين بقرض يبلغ ٢٤٨ مليون دولار للمشاركة في تشييد الطريق السريعة بين مدينتي: «برشيد» و «بني ملال»[٣٣]، وتم افتتاح الطريق عام ٢٠١٤م[٣٤]. كما سبق أن تبرعت الصين للمغرب بمعدات في مجال الطاقة الشمسية[٣٥].

وتجدر الإشارة، إلى أن الصين والمغرب قد عززا علاقتهما من خلال الجهود المشتركة لمكافحة جائحة كورونا، فعلى سبيل المثال: تبرع بنك أفريقيا (وهو بنك تجاري مقره في المغرب) في أوائل فبراير عام ٢٠٢٠م، بـ ١٥٠ ألف قناع وجه (كمامة)، و٩٠٠ ألف قفاز طبي لمدينة «ووهان» الصينية. كما تبرع بنك التنمية الصيني بعشرات من أجهزة التنفس الصناعي، وبنحو ٩٨ ألف قناع وجه للمغرب[٣٦].

ناهيك عن مشاركة المغرب في تجارب المرحلة الثالثة للقاح «سينوفارم»، وقيام الصين بإهداء المغرب ٩,٥ مليون جرعة من اللقاحات الصينية[٣٧]. كما وقعت «شركة سينوفارم» والمغرب مذكرة تفاهم بحضور الملك المغربي في شهر يونيو المنصرم، وبموجبها سيتم استخدام المنشآت الطبية المغربيةً لتصنيع لقاح «سينوفارم». ومن المزمع أن تقوم المملكة المغربية بتصنيع خمسة ملايين جرعة من اللقاح شهريًا، مما يعني أن المغرب في طريقه للاكتفاء الذاتي من اللقاحات، فضلًا، عن إمكانية تحولها لمركز لتزويد الدول الأفريقية باللقاح الصيني[٣٨].

رابعًا: تحديات ترسيخ العلاقات الاقتصادية المغربية/الصينية

رغم أن العلاقات الاقتصادية بين الصين والمغرب قد ازدهرت خلال السنوات المنصرمة، إلا أن مستقبل هذه العلاقة قد يواجه عدة تحديات، منها:

١- التحدي الأول: يتعلق بالصعوبات التي تواجه الشركات الصينية في الاندماج في السلسلة الصناعية في المغرب، حيث يهيمن النظام الصناعي الفرنسي على معظم القطاعات الصناعية الرئيسية في المغرب، وبخاصة في صناعة السيارات. وتكمن المشكلة في أن الشركات الصينية أكثر دراية بالمشاركة في النظام الصناعي لأمريكا الشمالية وشرقي آسيا، في حين أن خبرتها محدودة بالنظام الصناعي الأوربي، ولا سيما الفرنسي. ومن ثمّ، فإن ظروف الإنتاج المواتية -عمومًا- للنظم الصناعية الغربية تنطوي على مخاطر تعترض تواجد الشركات الصينية في المغرب.

٢- التحدي الثاني: يرتبط بإمكانية قيام دول الاتحاد الأوربي بتغيير طبيعة سلاسل التوريد المعمول بها في الوقت الحاضر، لعدد كبير من الصناعات ومنها الصناعات المتعلقة بالطاقة النظيفة، وذلك، على ضوء العجز السلعي الكبير الذي عانت منه أوربا منذ تفشي الوباء في الصين أواخر عام ٢٠١٩م، مما يدفع الاتحاد الأوربي للعمل على بناء سلاسل توريد جديدة، تتميز بالمرونة وتعتمد على الصين بشكل أقل. ويأتي المغرب على قائمة الدول المرشحة لتأدية دور كبير في هذا الصدد؛ بسبب موقعه القريب من الاتحاد الأوربي. فضلًا، عن أن المغرب مرتبط باتفاقيات التجارة الإقليمية للاتحاد الأوربي، ومن ثمّ، فإن قواعد منشأ منتجاته مندمجة -نوعًا ما- مع تلك المطبقة في الاتحاد الأوربي، ناهيك عن أن الاتحاد الأوربي هو أكبر شريك تجاري للمغرب بالفعل[٣٩].

وبالتالي، فإن المغرب سيبرز كمنافس قوي للصين بعد السيطرة على الجائحة، والبدء في بناء سلاسل توريد جديدة على نطاق واسع، لذا، فمن الممكن أن تعمل هذه المنافسة المتوقعة بين البلدين على تقليل وتيرة العلاقات الاقتصادية بينهما.

٣- التحدي الثالث: يتعلق بالنزاع الأمريكي/الصيني، الذي تعمل فيه كلتا الدولتين إلى جذب مزيد من الدول إلى مدارها السياسي والاقتصادي، وهو ما قد يضع المغرب أمام إشكالية استمرار التعاون الوثيق مع الصين من دون المخاطرة بعلاقاته مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. ولا سيما وأن الرئيس الأمريكي بايدن يسعى إلى حشد تحالف دولي لمجابهة النفوذ الصيني، مما يجعل موقف الدول الأفريقية معقد للغاية بين طرفي النزاع، ولا سيما المغرب، الذي يرتبط بعلاقات متميزة بأوربا وبالولايات المتحدة.

ومن المتوقع، أن يصبح نشاط شركة "هواوي" لإنشاء شبكات الجيل الخامس للهواتف المحمولة محل خلاف بين المغرب والولايات المتحدة وأوربا، وذلك، بسبب التخوف الغربي من استخدام معدات شبكات

الجيل الخامس لأغراض التجسس والاطلاع على المعلومات الاستخباراتية، وبخاصة مع ارتباط الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بعلاقة أمنية وطيدة مع المغرب[٤٠].

كما ستصبح -على الأرجح- قضية أقلية «الإيغور»، أحد الموضوعات الخلافية أيضًا، حيث بدأت مؤخراً (وتحديداً في بداية شهر أغسطس المنصرم) تظهر أصوات بين منظمات المجتمع المدني المغربي، تطالب الحكومة المغربية بعدم ترحيل أحد المنتمين لأقلية «الإيغور» المتواجد في المغرب، فمثلًا: قالت خديجة رياضي عضوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: «ندعو المغرب إلى التمسك بالاتفاقيات الدولية لمناهضة التعذيب التي صادق عليها، والامتناع عن تسليم اللاجئ «الإيغوري» إلى الصين، حيث يتعرض للتعذيب والاعتقال التعسفي»[٤١]. وهو ما قد يكون بداية لبعض توتراتٍ ليست داخلية بين الحكومة ونشطاء حقوق الإنسان فحسب، بل قد يتعرض المغرب لبعض الضغوط الدولية من الولايات المتحدة وحلفائها لعدم تسليم هذا المواطن، أو أي مواطن أخر من أقلية «الإيغور» في المغرب.

ومن الممكن أن يعمل المغرب على تحقيق الاستفادة القصوى من النزاع الأمريكي/الصيني، وذلك، من خلال اتباع نهج متوازن يساعده على تعزيز تعاونه الحذر مع الأطراف جميعها، بما يحقق مصالحه الاقتصادية فقط، والنأي بالمملكة المغربية عن الدخول في أي نزاع سياسي يتعلق بالعلاقات الأمريكية/الصينية.

وتعد مدينة «الداخلة» خير دليل على اتباع الحكومة المغربية لهذا النهج المتوازن، حيث تتمتع المدينة بإمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقة الشمسية، وهو ما يؤهلها لتكون الوجهة المفضلة لشركات إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الصين. إذ رحب المغرب بقيام وفد من رجال الأعمال الصينيين في فبراير المنصرم بزيارة المدينة؛ لبحث سبل الاستثمار. وفي الوقت ذاته، كشفت شركة «سولونا تكنولوجي وإي إم ويند» الأمريكية عن نيتها تشييد مزرعة رياح بقدرة إنتاجية تبلغ ٩٠٠ ميغاوات في مدينة الداخلة، على مساحة ١١ ألفا و٣١٣ هكتارًا[٤٢].

خاتمة

يتضح أن وتيرة العلاقات المغربية/الصينية على الصعيد الاقتصادي تسير بشكل جيد، وذلك، على ضوء تغليب كلا البلدين البعد الاقتصادي على البعد السياسي، في حين يظل التهديد الأكبر لاستمرار قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، هو إعطاء حيز أكبر للبعد للسياسي. بمعنى: أن تقوم الصين بالتدخل في القضايا التي تعتبرها المغرب شأنًا داخليًا، أو أن تتخذ موقفاً معاديًا للمغرب في قضية الصحراء، أو أن تقوم المغرب بالانحياز إلى المعسكر الغربي بشكل واضح. ومن دون تغليب البعد السياسي، فإنه من المنتظر أن تستمر العلاقات الاقتصادية المغربية/الصينية في الازدهار والتوسع في السنوات المقبلة.

الهوامش والإحالات:

1. Shirley Ze Yu, "Why Substantial Chinese FDI is Flowing into Africa," *Firoz Lalji Institute for Africa*, April 2, 2021, https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2021/04/02/why-substantial-chinese-fdi-is-flowing-into-africa-foreign-direct-investment/?fbclid=IwAR1oDqr9E7h9bvpY9OiGAKZ54En_jxCuZeQy3tXHEIZ23zdgwhKZczBf870.
2. Yahia Zoubir, "Expanding Sino–Maghreb Relations: Morocco and Tunisia," *Chatham House*, February 2020, https://www.chathamhouse.org/2020/02/expanding-sino-maghreb-relations/3-morocco-and-china-pragmatic-relationship.
3. Katarzyna Sidło, "The Role of China in the Middle East and North Africa (MENA). Beyond Economic Interests?," *European Institute of the Mediterranean*, July 20, 2020, https://www.iemed.org/publication/the-role-of-china-in-the-middle-east-and-north-africa-mena-beyond-economic-interests/#section-chinas-political-military-and-cultural-engagement-in-the-mena-region-HyW8K.
4. Adel Abdel Ghafar and Anna Jacobs, "Beijing Calling: Assessing China's Growing Footprint in North Africa," *Brookings Institution*, September 23, 2019, https://www.brookings.edu/research/beijing-calling-assessing-chinas-growing-footprint-in-north-africa/.
5. Abdel Ghafar and Jacobs, "Beijing calling: Assessing China's growing footprint in North Africa".
6. Jeremy Luedi, "Under the Radar: What's Behind China's Love Affair with Morocco?," *Global Risk Insights*, March 26, 2017, https://globalriskinsights.com/2017/03/chinas-love-affair-with-morocco/.
7. Luedi, "Under the Radar: What's Behind China's Love Affair with Morocco?".
8. Michaël Tanchum and Nerea Álvarez-Aríztegui, "China's Chance to Bridge the Algeria–Morocco Divide," *East Asia Forum*, March 12, 2021, https://www.eastasiaforum.org/2021/03/12/chinas-chance-to-bridge-the-algeria-morocco-divide/.
9. Tanchum and Álvarez-Aríztegui, "China's Chance to Bridge the Algeria–Morocco Divide".
10. Luedi, "Under the Radar: What's Behind China's Love Affair with Morocco?".
11. Zoubir, "Expanding Sino–Maghreb Relations: Morocco and Tunisia".
12. Göktuğ Çalişkan, "China-Morocco Relations," *Ankara Center for Crisis and Policy Studies*, April 3, 2021, https://www.ankasam.org/en/china-morocco-relations/.
13. Georg Strüver, "China's Partnership Diplomacy: International Alignment Based on Interests or Ideology," *The Chinese Journal of International Politics*, 10: 1, 2017, 33, https://academic.oup.com/cjip/article/10/1/31/2958616.
14. Saad Guerraoui, "Morocco Establishes 'Strategic Partnership' with China," *The Arab weekly*, May 15, 2021, https://thearabweekly.com/morocco-establishes-strategic-partnership-china.
15. Abdel Ghafar and Jacobs, "Beijing Calling: Assessing China's Growing Footprint in North Africa".
16. «الدورة السادسة للجنة المختلطة المغربية الصينية للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني،» وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المغربية، (٨، فبراير، ٢٠١٨م)، http://www.mcinet.gov.ma/ar/content/الدورة-السادسة-للجنة-المختلطة-المغربية-الصينية-للتعاون-التجاري-والاقتصادي-والتقني.
17. "China (CHN) and Morocco (MAR) Trade," *Observatory of Economic Complexity*, 2021, https://oec.world/en/profile/bilateral-country/chn/partner/mar.
18. Zoubir, "Expanding Sino–Maghreb Relations: Morocco and Tunisia," 16.
19. عبدالواحد البيديري، «العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة،» مجلة قضايا آسيوية، (برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠م)، المجلد الثاني، العدد الخامس، ٣٧.
20. Amira El Masaiti, "Morocco and China Eye Mutual Trade Partnership Under 'Belt Road' Memorandum," *Morocco World News*, November 17, 2017, https://www.moroccoworldnews.com/2017/11/234140/morocco-china-eye-mutual-trade-partnership-belt-road-memorandum.
21. Çalişkan, "China-Morocco Relations".
22. Tanchum and Álvarez-Aríztegui, "China's Chance to Bridge the Algeria–Morocco Divide".
23. Luedi, "Under the Radar: What's Behind China's Love Affair with Morocco?".
24. Saad Guerraoui, "Rabat's Cable-Stayed Bridge to have Big Effect on Morocco," *The Arab Weekly*, July 31, 2016, https://thearabweekly.com/rabats-cable-stayed-bridge-have-big-effect-morocco.

25. Tanchum and Álvarez-Aríztegui, “China’s Chance to Bridge the Algeria–Morocco Divide”.
26. Badiaa Hamama, “Morocco’s Chinese Funded Tech City: the Shanghai of North-Africa?,” *Giornale Dell’Architettura*, December 29, 2020, https://ilgiornaledellarchitettura.com/2020/12/29/moroccos-chinese-funded-tech-city-the-shanghai-of-north-africa/.
27. Yahia Hatim, “Chinese Corporations Formalize Role in Tangier Tech City Project,” *Morocco World News*, November 4, 2020, https://www.moroccoworldnews.com/2020/11/324730/chinese-corporations-formalize-role-in-tangier-tech-city-project.
28. Hamama, “Morocco’s Chinese Funded Tech City: the Shanghai of North-Africa?”.
29. “Chinese Loans to Africa Database 2000-2019,” *China Africa Research Initiative*, March 19, 2021, http://www.sais-cari.org/data.
30. “Exim Bank of China Opens Representative Office in Morocco,” *Morocco World News*, June 1, 2015, https://www.moroccoworldnews.com/2015/06/159865/exim-bank-of-china-opens-representative-office-in-morocco?fbclid=IwAR0QGN1D8TfWmEhBDNClg2R8ZKa3utZFnftHAKcBQEitIUKZ0b_UA5ig17E.
31. Fumnanya Agbugah, “Morocco Secures $300m Chinese Loan for Coal Plant,” *Ventures Africa*, September 26, 2014, https://venturesafrica.com/morocco-secures-300m-chinese-loan-for-coal-plant/.
32. “China Exim Bank Provides $299.88 million Preferential Buyer’s Credit for 318MW Jerada Coal-Fired Power Plant Construction Project,” *China Aid Database*, September 2021, https://china.aiddata.org/projects/30947/.
33. “China Grants 248 million Dollars for Berrechid-Beni Mellal Highway in Morocco,” *The Infrastructure Consortium for Africa*, February 16, 2021, https://www.icafrica.org/en/news-events/infrastructure-news/article/china-grants-248-million-dollars-for-berrechid-beni-mellal-highway-in-morocco-1651/.
34. “King Mohammed VI Inaugurates Khouribga-Beni Mellal Highway,” *Morocco World News*, May 17, 2014, https://www.moroccoworldnews.com/2014/05/130920/king-mohammed-vi-inaugurates-khouribga-beni-mellal-highway.
35. “Chinese Government Donates School Buses and Solar Power Generation Equipment Worth RMB 10 million,” *China Aid Database*, September 2021, 2021, https://china.aiddata.org/projects/2058/.
36. Nasser Bouchiba, “How China, Morocco Support Each Other in Fight Against COVID-19,” *Xinhua Net*, June 1, 2020, http://www.xinhuanet.com/english/2020-06/01/c_139105827.htm.
37. Ricard González, “China Harnesses ‘Health Diplomacy’ to Strengthen its Foothold in the Middle East,” *Equal Times*, July 14, 2021, https://www.equaltimes.org/china-harnesses-health-diplomacy?lang=en#.YZo8ANBBzIV.
38. Safaa Kasraoui, “Sinopharm CEO: China-Morocco Project to Boost Health Resilience in Africa,” *Morocco World News*, July 6, 2021, https://www.moroccoworldnews.com/2021/07/343253/sinopharm-ceo-china-morocco-project-to-boost-health-resilience-in-africa?fbclid=IwAR03aA_wfkzkbkjshRPp5mN9VLbfSNrM_R5o58w3kI2mQFxenuEc3dyiPdg.
39. Ashutosh Pandey, “China’s Economic Loss Could be Morocco’s Gain,” *Deutsche Welle*, July 15, 2020, https://www.dw.com/en/chinas-economic-loss-could-be-moroccos-gain/a-54185645?fbclid=IwAR0XN2BgU4yP_Cj_Unwu5baSug1Hdsmubi68B_oWlnW7WWmNG03htJPIWOw.
40. Karim Mezran and Daniel Samet, “China Has Quietly Carved Out a Foothold in North Africa,” *The Diplomat*, July 26, 2019, https://thediplomat.com/2019/07/china-has-quietly-carved-out-a-foothold-in-north-africa/.
41. Ahmed Eljechtimi, “Rights Activists Urge Morocco not to Extradite Uyghur Man to China,” *Reuters*, August 3, 2021, https://www.reuters.com/world/china/rights-activists-urge-morocco-not-extradite-uyghur-man-china-2021-08-03/?fbclid=IwAR3nG40UQJjG4OZOgeZLSNBNjUgBby1hd5JSi_QB3kuHtIxtGwOogH36hpM.

٤٢. عبد الفتاح نعوم، «بعد شمال المغرب..هل تتجه الاستثمارات الصينية نحو الصحراء؟» سكاي نيوز عربية، (٢٨، فبراير، ٢٠٢١م)، http://www.skynewsarabia.com/business/1418228-شمال-المغرب-تتجه-الاستثمارات-الصينية-الصحراء؟fbclid=IwAR3Xpso5IzAi5p4Jbjj8XY1M8zkWY39wFXMvxzC__OV0uPYrr3kYhbEecys.

نزيف الاقتصاد الأثيوبي: الأسباب والتداعيات

سهير الشربيني: باحثة سياسية متخصصة في الشؤون الإقليمية، وقضايا الاقتصاد السياسي، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(التيغراي، كوفيد-١٩، التضخم، العملات الأجنبية، الناتج المحلي، الدين العام، الإصلاحات الضريبية)

استطاعت أثيوبيا خلال العقد المنصرم، أن تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة، ساهمت في انتشال قطاعات واسعة من السكان الأثيوبيين من دائرة الفقر، إلا أن ثمة تحديات تهدد تلك المكاسب، وقد تحول من دون تحقيق خطة التنمية المستقبلية العشرية للحكومة الأثيوبية (٢٠٢١-٢٠٣٠)، التي تطمح أثيوبيا من خلالها، أن يصبح اقتصادها اقتصادًا متوسطًا، يتحقق به الرخاء المشترك والمستدام خلال السنوات العشر المقبلة[١].

فقد شهدت أثيوبيا جرّاء الصراع في إقليم تيغراي، وانعدام الأمن في عدد من المناطق، وتفشي كوفيد-١٩ وما ارتبط به من تدابير احترازية -أزمات اقتصادية متلاحقة؛ كتصاعد معدلات التضخم، وأزمة الديون والعملات الأجنبية طويلة الأمد، ومشاكل الصرف الأجنبي، وانخفاض التحويلات المالية، وهي الأمور التي تسببت في وضع الاقتصاد الأثيوبي في موقف حرج، رغم محاولات حكومة آبي أحمد رأبَ الصدع واحتواء الأزمات[٢].

وعلى ضوء ذلك، يتناول هذا المقال، التداعيات السلبية لكل من: كوفيد-١٩، والحرب في إقليم تيغراي على الاقتصاد الأثيوبي، وانعكاس الأزمة الاقتصادية على المواطن الأثيوبي، كما يتطرق إلى آليات الحكومة الأثيوبية لاحتواء الأزمة، وأخيرًا يقدم المقال استشرافًا لمستقبل الاقتصاد الأثيوبي في ظل المعطيات الراهنة.

أولاً: تداعيات كوفيد-١٩ على الاقتصاد الأثيوبي

ثمة تداعيات وآثارًا سلبية ألقت بظلالها على الاقتصاد الأثيوبي بفعل تفشي جائحة كوفيد ١٩، كانت سببًا في تباطؤ النمو، وتراجع امكانيات الدولة الاقتصادية، وفيما يأتي، نتناول أبرز تلك التداعيات:

أ- تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي

وفقًا للبنك الدولي، فإنه قبل تفشي الوباء العالمي، والحرب في إقليم تيغراي، كان اقتصاد أثيوبيا من أسرع الاقتصادات نموًا في المنطقة، حيث شهد توسعًا بمعدل ١٠٪ سنويًا خلال العقد المنصرم، أي: منذ عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠٢٠م.

ففي عام ٢٠١١م، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في أثيوبيا نحو ٣١,٩مليار دولار، وخلال عام واحد، ارتفع على نحو متسارع إلى أن وصل إلى نحو ٤٣,٣ مليار دولار، واستمر في الزيادة المتسارعة حتى بلغ ١٠٧,٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠م.

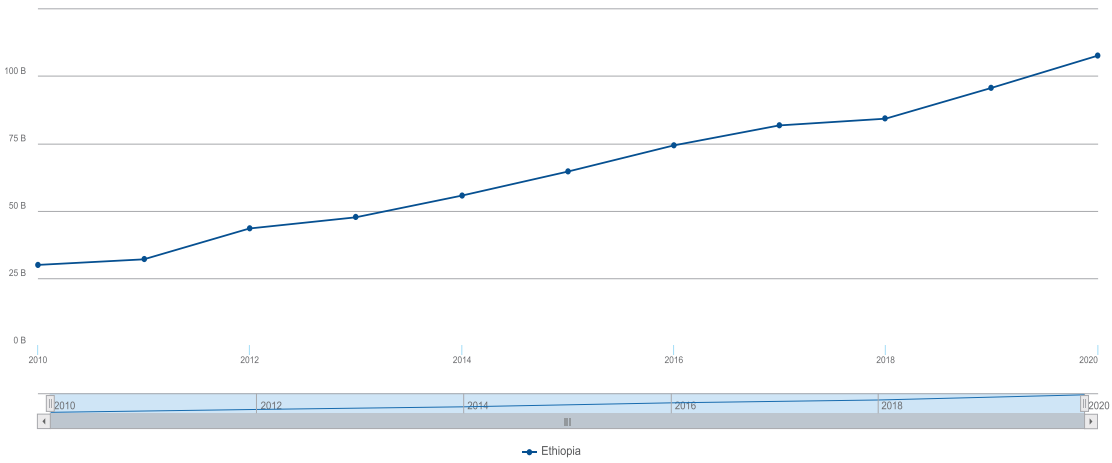

Series : GDP (current US$)
Source: World Development Indicators
Created on : 11/30/2021

الشكل (١): الناتج المحلي الإجمالي لأثيوبيا خلال السنوات العشر الأخيرة بالدولار الأمريكي (المصدر: البنك الدولي)[٣].

وبالرغم من أن جائحة كوفيد-١٩، لم توقف النمو في الناتج المحلي الإجمالي في أثيوبيا، إلا أنها ساهمت في تباطئه، فبينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٩٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩م، إلى نحو ١٠٧,٦مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، بنسبة نمو قدرت بـ ٦,١٪، فإن تلك النسبة مثلت انخفاضًا عن نسبة النمو التي شهدتها أثيوبيا في عام ٢٠١٩م، التي قدرت بنحو ٨,٤٪.

الأمر الذي يرجع للتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد الأثيوبي، إذ بفعل التدابير الاحترازية وحالة الإغلاق التي شهدها العالم، تأثرت قطاعات: الضيافة، والنقل، والاتصالات، فيما قاد النموَّ قطاعا: الخدمات، والصناعة.

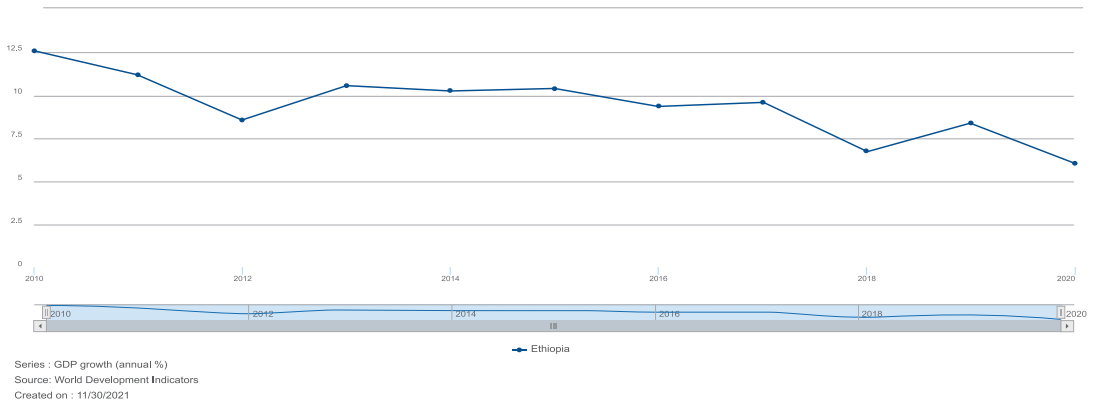

الشكل (٢): نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأخيرة (المصدر: البنك الدولي)[٤].

ب- ارتفاع طفيف في عجز المالية العامة

خلال عام ٢٠٢٠م، شهدت أثيوبيا ارتفاعًا طفيفًا في عجز المالية العامة، بما في ذلك المنح، فيما ظل إجمالي الإنفاق العام مستقرًا، تماشيًا مع إستراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة في البلاد.

فبينما زادت الإيرادات الضريبية بنسبة ١٦٪، إلا نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ١٠٪ في عام ٢٠١٩م، إلى ٩,٢٪ في عام ٢٠٢٠م؛ بسبب تأخر تنفيذ الإصلاحات الضريبية.

ج- ارتفاع معدل التضخم

في عام ٢٠٢٠م، وصل معدل التضخم إلى نحو ٢٠,٦٪، وهو أعلى بكثير من الهدف الذي كانت تطمح إليه الحكومة، بالنسبة للعام ٢٠٢٠م، قبل تفشي الجائحة، والبالغ نحو ٨٪، الأمر الذي يرجع إلى اضطرابات سلسلة التوريد التي سببها الوباء، والسياسة النقدية التوسعية التي اضطرت إليها الدولة.

فيما انخفضت صادرات قطاع الخدمات بنحو ٦٪، وهو ما يرجع -في الأغلب- إلى انخفاض الإيرادات من الخطوط الجوية الأثيوبية، علاوة على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بنسبة ٢٠٪ إلى ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفضت التحويلات الشخصية بنسبة ١٠٪ إلى ٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما كان من المتوقع قبل الوباء، أن ينخفض معدل الفقر من ٢٣,٥٪ في عام ٢٠١٦م، إلى ١٩٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٠م، إلا أن فقدان الوظائف التي تسبب فيها تفشي كوفيد-١٩، (الذي قُدر بنحو ٢,٥ مليون وظيفة) أعاق المساعي الحكومية الرامية إلى الحد من معدلات الفقر[٥].

والجدير بالذكر، أنه رغم تلك التحديات التي واجهها الاقتصاد الأثيوبي في عام ٢٠٢٠م، إلا أن ثمة أداءً جيدًا

شهدته بعض القطاعات خلال ذلك العام، وعلى رأسها الزراعة، إذ سجل قطاع الزراعة نموًا بنسبة ٥٪ في غضون عشرة أشهر فقط[٦].

وفي نوفمبر عام ٢٠٢٠م، تم تخفيض سعر الصرف الرسمي بنحو ٨٪ إلى ٣٥,٠ بر لكل دولار أمريكي، فيما زادت إيرادات الصادرات بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠٢٠م؛ نظرًا لزيادة صادرات الذهب والزهور والبن، بينما تراجعت الواردات بنسبة ٨,١٪، الأمر الذي ساهم في تقليص عجز الحساب الجاري من ٥,٣٪ في عام ٢٠١٩م إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٠م[٧].

ثانيًا: تداعيات الحرب في إقليم تيغراي على الاقتصاد الأثيوبي

تكبدت أثيوبيا تكلفة اقتصادية ضخمة، قد تستغرق سنوات لإصلاحها، جرّاء الحرب الأهلية في إقليم تيغراي، التي بدأت حينما هاجم الحزب الحاكم في تيغراي (الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي) قواعد عسكرية فيدرالية في نوفمبر عام ٢٠٢٠م، الأمر الذي ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية.

إذ أثر الإنفاق على المجهود الحربي سلبًا في قدرة أثيوبيا على تحصيل العملات الصعبة؛ مما تسبب في تدهور سعر الصرف؛ نظرًا لاستنزاف الصراع أكثر من مليار دولار من خزائن البلاد، بحسب تصريح الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش» لمجلس الأمن في أغسطس عام ٢٠٢١م.

وبالرغم من عدم الإفصاح عن حجم التكلفة التي أنفقتها أثيوبيا عسكريًا بالتحديد، إلا أن شركة Trading Economics تتوقع أن يصل الإنفاق العسكري إلى نحو ٥٠٢ مليون دولار بحلول نهاية العام، مسجلًا ارتفاعًا عن العام المنصرم الذي بلغ فيه الإنفاق ٤٦٠ مليون دولار[٨].

وفيما يأتي، نتناول الوضع الراهن للاقتصاد الأثيوبي، في ظل استمرار الحرب التي دامت قرابة العام حتى الآن:

أ- زيادة الدين العام

قبل تفشي الوباء، كانت خدمة الدين الخارجي بمثابة عبء فعلي على ميزانية الحكومة، إلا أن القيود المفروضة على الميزانية العمومية للدولة تفاقمت بشكل كبير خلال عام ٢٠٢١م. ففي عام ٢٠٢١م، تأخرت مدفوعات الديون غير الحكومية، وتمويل صندوق النقد الدولي الطارئ البالغ ٤١١ مليون دولار، وكذلك مبلغ ٨٢,٦ مليون دولار من البنك الدولي. ووفقًا لتقرير وزارة المالية الأخير، ارتفع الدين الحكومي المحلي والأجنبي في موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م إلى نحو ٢,٤ تريليون بر، أي: نحو ٥٥,٦ مليار دولار (إجمالي الدين الخارجي ١,٢٩ تريليون بر[٩]). الأمر الذي يثير قلق المراقبين الاقتصاديين حول الدين الوطني الأثيوبي، الذي يتوقع بعضهم أن يصل إلى نحو ٦٠ مليار دولار في نهاية هذا العام، أي: نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١٠].

ب- زيادة معدل التضخم

وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الأثيوبي، فقد ارتفع معدل التضخم في المتوسط بنسبة ٣٠,٤ ٪؛ جرّاء تضخم أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٧,٦٪ في أغسطس المنصرم، وهو أعلى مستوى للتضخم خلال السنوات العشر المنصرمة[١١].

إذ تظهر الإحصاءات الرسمية، ارتفاع تكلفة السلع الاستهلاكية الأساسية في أثيوبيا، حتى إنها أصبحت أعلى بنحو الربع في يوليو مقارنة بالمدة نفسها من العام السابق؛ مما يشير إلى ازدياد الأوضاع الاقتصادية سوءًا بفعل الحرب، أي: أسوأ مما كانت عليه في ظل الجائحة[١٢].

وبالرغم من كون مشاكل التضخم في أثيوبيا قد سبقت الصراع، إلا أنها تفاقمت نتيجة نقص العرض الكلي من القطاع الزراعي، الذي يمثل العمود الفقري لاقتصاد البلاد؛ نظرًا لانضمام المزارعين إلى الميليشيات المقاتلة في أتون الحرب، وبخاصة في الأجزاء الشمالية من الدولة؛ مما ساهم في فاقم نقص الإمدادات[١٣].

ثالثًا: انعكاس الأزمة الاقتصادية على المواطن الأثيوبي

يعيش نحو ربع السكان في أثيوبيا تحت خط الفقر الوطني، فيما يبلغ متوسط دخل الفرد نحو ٨٥٠ دولار سنويًا فقط، ومع تعقد الأزمة الاقتصادية في أثيوبيا، فمن المتوقع أن تزيد نسبة الفقر؛ ما لم تفلح مساعي الحكومة لاحتواء الأزمة[١٤].

إذ باتت تكلفة المعيشة مرتفعة للغاية، مع استمرار بالونات التضخم؛ جرّاء الحرب التي تسببت في تعطيل سلاسل التوريد قرابة العام، إذ ما تزال تكلفة السلع اليومية ترتفع بشكل مثير للقلق، حتى أضحت الطبقة الوسطى تعاني من صعوبات في شراء السلع الأساسية، إضافة إلى ارتقاع أسعار النفط، والأدوية، والسكن، والأطعمة والمواد الغذائية؛ في كل أنحاء أثيوبيا، بما في ذلك العاصمة، في ظل عدم زيادة الرواتب الشهرية.

ولعل أكبر المتضررين بشكل كبير من الأزمة، هم الطبقة العاملة، وأولئك العالقين في عقود الأجور الثابتة، بينما يستفيد منها المقترضون، والشركات ذات الديون المرتفعة، وملاك الأراضي، وأصحاب الأصول المادية.

ومع ارتفاع الأسعار، تنخفض القيمة الحقيقية للمدخرات، فيما تميل الأصول المادية للحفاظ على قيمتها، لذا، نجد ميلًا كبيرًا للطلب على الأصول المادية؛ كالذهب والفضة، بدلاً من استثمار الأموال، أو الاحتفاظ بها في البنوك.

وقد أسفر التضخم الراهن في أثيوبيا، عن اختلال كبير بين العرض والطلب، ونقص كبير في الإمدادات في عدد من الجوانب، ولا سيما في استهلاك الناس اليومي للسلع، بالرغم من أن الطلب ليس مبالغًا فيه على نحو كبير.

علاوة على ذلك، فإن التضخم المرتفع، يخلق حالة من عدم اليقين لكل من: المستهلكين، والبنوك، والشركات؛ مما يدفع إلى الإحجام عن الاستثمار، الأمر الذي يؤدي –بالتبعية– إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الدولة[١٥].

فيما أدت ظروف الحرب في إقليم تيغراي إلى تناقص إمدادات الكهرباء والوقود، وخنق محاولات توزيع المساعدات في ظل ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والإيجارات.

مما تسبب في أن يعيش أكثر من ٤٠٠ ألف شخص في تيغراي في ظروف شبيهة بحالة المجاعة، بينما تم خنق توزيع المساعدات، وتناقص إمدادات الكهرباء والوقود؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والإيجارات بشكل كبير، في ظل التأخر في دفع الرواتب، وإغلاق البنوك[١٦].

كما بات نحو ٥,٢ مليون شخص، أي: نحو ٩٠٪ من سكان منطقة تيغراي بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، مع نزوح نحو ٧٠ ألف مواطن إلى السودان المجاورة، فضلاً عن نزوح مليوني شخص داخل البلاد.

ومنذ أن فرضت الحكومة الفيدرالية حصارًا على إقليم تيغراي في يونيو المنصرم، بعدما استعاد المتمردون العاصمة الإقليمية ميكيلي، أصبح إقليم تيغراي من دون خدمات أساسية، بما في ذلك: الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنوك[١٧].

رابعًا: آليات تعامل الحكومة مع الازمة

أصيب الاقتصاد الأثيوبي بالشلل بفعل الصراع في تيغراي؛ نظرًا لتكلفته البشرية والمادية المرتفعة، حتى بات يعاني عددًا من الأزمات[١٨]، وعليه، يركز صناع السياسة الأثيوبيون في خفض التضخم، والقضاء على التشوهات في سوق الصرف الأجنبي؛ لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وذلك من خلال تبني عدد من الآليات:

أ- رفع متطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك، وزيادة معدلات الاقتراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية

في نهاية أغسطس من العام الجاري، أعلن البنك المركزي الأثيوبي عن مضاعفة متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية إلى نحو ١٠٪؛ في سبيل الحد من التضخم المتزايد، وتوريد نسبة أكبر من العملات الأجنبية.

كما فُرض على البنوك التجارية دفع فائدة نسبتها ١٦٪ على الاقتراض قصير الأجل، بعدما كانت نسبتها ١٣٪؛ وذلك بغية زيادة قدرة الحكومة على تحقيق أرباح من العملات الأجنبية، التي ستساهم –بدورها– في تعزيز قدرة الدولة على سداد الديون الخارجية، علاوة على تعزيز بناء البنية التحتية، وواردات السلع الأساسية[١٩].

ب- تبسيط سوق الصرف الأجنبي

اتسع الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازي هذا العام؛ لأسباب مختلفة، بما في ذلك، الحرب في تيغراي، فبينما يتم تداول العملة المحلية عند نحو ٦٠ بر لكل دولار في السوق الموازية، فإن سعرها الحقيقي يقدر بـنحو ٤٥ بر للدولار في السوق الرسمية، فيما ارتفع السعر ليقترب من ٧٠ بر في السوق السوداء، وهو ما دفع الحكومة للإعلان عن استعدادها لاتخاذ إجراءات صارمة؛ للتصحيح ومعالجة الأسباب الجذرية لنقص العملة الصعبة مع مرور الوقت. وتشمل تلك الإجراءات: تسهيل المعروض من النقد الأجنبي، وإعادة بناء الاحتياطيات التي تحتفظ بها الحكومة، والتراجع عن موقف السياسة المالية والنقدية التوسعية[٢٠].

ج- تحديد الحكومات الإقليمية أسعارًا إلزامية

من أجل تجنب ارتفاع أسعار السلع المبالغ فيه، اتجهت الحكومات الإقليمية، بما في ذلك إدارة مدينة أديس أبابا لوضع أسعارًا إلزامية على سلع مختارة، واتخذت إجراءات إدارية بشأن المؤسسات التجارية المسؤولة عن التضخم المصطنع للسلع، بما في ذلك مصادرة سلعها. يأتي ذلك في ظل زيادة الدين الأثيوبي تدريجيًا، وتضاؤل الأموال المقدمة من الشركاء، وهي التي كان من الممكن تخصيصها لجهود التنمية، بالتزامن مع تزايد التضخم بشكل مثير للقلق، وندرة السلع الغذائية الأساسية في السوق، حتى باتت ظاهرة يومية[٢١].

د- تخصيص مزيد من العملات الأجنبية لخدمات الدين

قبل خمس سنوات، بلغ الدين الخارجي للبلاد نحو ٥٣٩,٥ مليار بر، وبالرغم من دفع الحكومة نحو ١,٢ مليار دولار خلال سنة الموازنة المنصرمة؛ لخدمة الدين، إلا أنها -في الجانب الاخر- قامت بسحب ١,٤ مليار دولار؛ كقرض من المؤسسات المالية متعددة الجنسيات، وهو أقل من أرباح الوقت السابق؛ نتيجة لقلة الاهتمام من جانب مقدمي القروض. إلى جانب ذلك؛ نتيجة الحرب التي اندلعت في شمال إثيوبيا، قامت الشركات المالية الدولية بتقييد اهتمامها بتقديم القروض؛ مما دفع الحكومة إلى تخصيص ١,٨ مليار دولار لخدمة الديون في سنة الميزانية المعلن عنها، التي تجاوزت ١,٤ مليار دولار المكتسبة، بمقدار ٤٣٢ مليون دولار، وهو ما يعني: حاجة أثيوبيا إلى تخصيص مزيد من العملات الأجنبية لخدمة الديون[٢٢].

هـ- استيراد المنتجات الزراعية

لمواجهة النقص في العرض، اتخذت الحكومة قرارًا باستيراد المنتجات الزراعية؛ كوسيلة للخروج من أزمة نقص المعروض من السلع، ومن أجل تحقيق ذلك الغرض، خصصت الحكومة كمية كبيرة من العملات

الأجنبية. بيد أن تلك الخطوة تواجه تحديًا كبيرًا، ألا وهو ارتفاع أسعار المنتجات في الأسواق الخارجية، مما قد يؤدي إلى حدوث تضخم في السوق المحلية، ومن ثم، يصبح التضخم حقيقة واقعة لامحالة، في حال لم تستطع الدولة دعم السلع وخفض الأسعار.

و- تعزيز الفرص لزيادة الاستثمارات

أظهرت بيانات من هيئة الاستثمار الأثيوبية، أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أثيوبيا بلغ ٣,٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م التي انتهت مؤخرًا[٢٣]. وفي إطار المساعي الحكومية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لجلب العملة الصعبة للبلاد، منحت أثيوبيا أول رخصة اتصالات لشبكة اتصالات لتحالف يضم مجموعة «فودافون» البريطانية، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق أمام القطاع الذي طالما انتظره المستثمرون الأجانب، الذي -على الأرجح- سيجلب إجمالي استثمارات تزيد عن ٨ مليارات دولار، وهو ما سيكون أكبر استثمار أجنبي مباشر في أثيوبيا[٢٤].

فيما تكافح الشركات الأجنبية العاملة في أثيوبيا؛ من أجل إعادة الأرباح إلى مشاريعها في الدولة، وسط أزمة صرف العملات الأجنبية المعيقة، والتضخم المستمر[٢٥].

خامسًا: مستقبل الاقتصاد الأثيوبي على ضوء المعطيات الراهنة

على ضوء المعطيات الراهنة، فإن مستقبل الاقتصاد الأثيوبي، يتوقف على مدى الاستقرار السياسي في الدولة خلال المرحلة المقبلة، الأمر الذي يضع الاقتصاد أمام سيناريوهين محتملين:

السيناريو الأول: استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي

في حال استمرت الحرب في تيغراي، واستمر معها الاضطراب السياسي الحاصل في الدولة، فإن ذلك -على الأرجح- سيؤثر سلبًا في النمو، وقد يظهر ذلك جليًا في عدة مؤشرات؛ كانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة، والصادرات، والحد من القدرة التنافسية التجارية للبلاد، وعدم القدرة على الصمود أمام الصدمات، وعرقلة تطوير التصنيع، وصعوبة خلق فرص العمل، وتحجيم فرص زيادة الصادرات[٢٦].

وما يرجح ذلك السيناريو، هو تقرير صندوق النقد الدولي، عن التعافي والتوقعات الاقتصادية العالمية الصادر في ١٢ أكتوبر المنصرم، الذي ظهر فيه عمود التوقعات لأثيوبيا فارغًا، ورغم توقع صندوق النقد الدولي نهاية العام المنصرم، أن يتباطأ النمو الاقتصادي الإجمالي لأثيوبيا بشكل كبير من ٦٪ في عام ٢٠٢٠م، إلى ٢٪ فقط في عام ٢٠٢١م، وهو أدنى مستوى منذ نحو عقدين، إلا أن عدم قدرة الصندوق

على توقع معدل النمو للعام المقبل، يعدُّ مؤشرًا سلبيًا للوضع الاقتصادي المستقبلي في أثيوبيا؛ في ظل استمرار الحرب[٢٧].

ولذلك دلالات قد تنعكس سلبًا بصورة كبيرة على بيئة الأعمال، إذ من الطبيعي أن يقوم كل مستثمر بإجراء تحليل متعمق للبلد المستهدف قبل القيام بالاستثمار، وهو ما قد يؤدي إلى إعاقة فرص الاستثمار الأجنبي، وبالتالي، يتأثر تدفق النقد الأجنبي الذي تحتاجه أثيوبيا[٢٨].

وخصوصًا أن متطلبات أثيوبيا التمويلية تعدُّ ضخمة؛ نظرًا لاحتياجاتها الكبيرة من البنية التحتية المادية والاجتماعية، وانخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت في المتوسط نحو ١٠٪، في المدة من: عام ٢٠١٧م، إلى عام ٢٠٢٠م[٢٩].

ليس ذلك فحسب، بل خفضت وكالة التصنيف «ستاندرد آند بورز جلوبال»، في ٢٤ من سبتمبر المنصرم من العام الجاري -التصنيف السيادي لأثيوبيا إلى "B-" "CCC +"، مشيرة إلى تصاعد عدم الاستقرار السياسي في أثيوبيا، وتأخير إعادة هيكلة الديون، الأمر الذي يهدد أجندة الإصلاح التحولية للحكومة.

جاء ذلك التخفيض، بعدما طالبت الحكومة الأثيوبية تسهيلات ائتمانية جديدة موسعة من صندوق النقد الدولي؛ لتحل محل عنصر منتهي الصلاحية في برنامج إقراض قائم. وفي الجانب الآخر، عقدت لجنة الدائنين الأثيوبية اجتماعها الأول يوم ١٦ سبتمبر المنصرم، في محاولة لإعادة هيكلة ديونها، في إطار العمل المشترك لمجموعة العشرين؛ وللمساعدة في إنشاء أسس اقتصادية مستقرة.

وعليه، حافظت الوكالة على توقعاتها بشأن أثيوبيا عند مستوى سلبي، مما يعكس إمكانية إدراج الدائنين التجاريين في خطط إعادة هيكلة الديون، وزيادة الضغوط على توافر التمويل الخارجي، كما تتوقع «ستاندرد آند بورز جلوبال» أن تؤدي الأسواق المحلية في البلاد دورًا مهيمنًا بشكل متزايد في تمويل عجز الميزانية الأثيوبية، بما يتجاوز توقعات الوكالة حتى عام ٢٠٢٤م[٣٠].

السيناريو الثاني: استكمال مسيرة النمو الاقتصادي

في حال توقفت الحرب في تيغراي نهائيًا، وبدأ الاستقرار السياسي يعم البلاد، فإن أثيوبيا سيكون أمامها – بالتبعية- فرصة لإعادة هيكلة الديون الخارجية في النصف الأول من العام المقبل، كما ستُفتح أمامها فرص استثمار جديدة.

الأمر الذي قد يعين الحكومة على إنجاح خططها التنموية التي تستهدفها خلال العقد الجديد، ومعاودة النمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته خلال العقد المنصرم. إذ يعد توقف الحرب هو أهم خطوة لتجديد ثقة المستثمرين، وفتح الطريق أمام تدفق العملة الصعبة، والمساعدات.

خاتمة

بالرغم من إطلاق الحكومة الأثيوبية لخطة جديدة مدتها ١٠ سنوات، تمتد من عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م، إلى عام ٢٠٣٠م، تستهدف من خلالها الحفاظ على النمو الاقتصادي الذي حققته أثيوبيا قبل تفشي كوفيد-١٩، إلا أن ثمة تحديات تلوح في الأفق، وتهدد قدرة الدولة على تحقيق أهدافها، وهي التي تتمثل في: التداعيات السلبية على الاقتصاد الأثيوبي؛ جراء جائحة كوفيد-١٩، والحرب في تيغراي؛ كارتفاع أسعار الأغذية الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ النمو، وزيادة معدلات الفقر.

لذا، فإن الحكومة الأثيوبية، تحتاج من أجل إصلاح البنى التحتية الكارثية، ومعالجة الوضع الاقتصادي المتأزم، وإعادة بناء ثقة المستثمرين -جهدًا كبيرًا قد يستغرق وقتًا طويلاً، بشرط ضمان الاستقرار السياسي الذي سيخلق -بالتبعية- استقرارًا اقتصاديًا، مما سيوفر عددًا من الفرص أمام الدولة الأثيوبية؛ من أجل مواصلة مسيرة النمو الاقتصادي[٣١].

الهوامش والإحالات:

1. Mimi Alemayehou, "Ethiopia Battles the Pandemic and Its Economic Consequences," *Center for Strategic & International Studies*, June 10, 2020, https://www.csis.org/analysis/ethiopia-battles-pandemic-and-its-economic-consequences.
2. Giulia Paravicini, "Ethiopia's Economic Reform Drive Splutters for Foreign Investors," *Reuters*, June 15, 2021, https://www.reuters.com/world/africa/ethiopias-economic-reform-drive-splutters-foreign-investors-2021-06-15/.
3. World Bank and OECD, GDP (Current US$) – *Ethiopia* (World Bank, 2010-2020), https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2020&locations=ET&start=2010.
4. World Bank and OECD, GDP Growth (Annual %) - *Ethiopia* (World Bank, 2010-2020), https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=ET&start=2010.
5. "Ethiopia Economic Outlook," *African Development Bank Group*, 2021, https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/ethiopia/ethiopia-economic-outlook
6. Abebe Woldegiorgis, "Ethiopia: Rescuing the Macro Economy from Repercussion of the War," *all Africa*, September 21, 2021, https://allafrica.com/stories/202109220686.html.
7. "Ethiopia Economic Outlook," *African Development Bank Group*.
8. Oswald Brown, "Ethiopia's Economy Battered by Tigray War," *The Washington Informer*, September 1, 2021, https://www.washingtoninformer.com/ethiopias-economy-battered-by-tigray-war/.
9. Woldegiorgis, "Ethiopia: Rescuing the Macro Economy from Repercussion of the War".
10. Vivienne Nunis, "Ethiopia's Economy Battered by Tigray War," *BBC*, August 30, 2021, https://www.bbc.com/news/world-africa-58319977.
11. Yared Nigussie, "The High Cost of Extending Ethiopia's War," *CGTN*, October 1, 2021, https://news.cgtn.com/news/2021-10-01/The-high-cost-of-extending-Ethiopia-s-war-140dOzyzcBO/index.html.
12. Brown, "Ethiopia's Economy Battered by Tigray War".
13. Nigussie, "The High Cost of Extending Ethiopia's War".
14. Nunis, "Ethiopia's Economy Battered by Tigray War".
15. "Analysis: Ordinary People Reel from Inflation; Economist Warns it Will Lower Economic Growth," *Addis Standard*, June 23, 2021 https://addisstandard.com/analysis-ordinary-people-reel-from-inflation-economist-warns-it-will-lower-economic-growth/.
16. Nunis, "Ethiopia's Economy Battered by Tigray War".
17. Fisaha Tesfay and Hailay Gesesew, "How Conflict has Made COVID-19 a Neglected Epidemic in Ethiopia," *The Conversation*, September 22, 2021, https://theconversation.com/how-conflict-has-made-covid-19-a-neglected-epidemic-in-ethiopia-167499.
18. Tesfay and Gesesew, "How Conflict has Made COVID-19 a Neglected Epidemic in Ethiopia".
19. «أثيوبيا تطالب المصارف التجارية بتوريد نصف عملاتها الأجنبية إلى البنك المركزي،» سبوتنيك عربي، (٣١، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://arabic.sputniknews.com/business/20210831105000135 4--إثيوبيا-تطالب-المصارف-التجارية-بتوريد-نصف-عملاتها-الأجنبية-إلى-البنك-المركزي/.
20. "Ethiopia Policymakers Take Aim at Soaring Inflation," *Reuters*, September 2, 2021, https://www.reuters.com/article/ethiopia-economy-idUSL8N2Q443U.
21. Woldegiorgis, "Ethiopia: Rescuing the Macro Economy from Repercussion of the War".
22. Nigussie, "The High Cost of Extending Ethiopia's War".
23. Nigussie, "The High Cost of Extending Ethiopia's War".

٢٤. «أثيوبيا تمنح رخصة اتصالات جديدة لتحالف تقوده «فودافون»» اقتصاد الشرق مع بلومبرغ، (٢٣، مايو، ٢٠٢١)، https://www.asharqbusiness.com/article/16456/إثيوبيا-تمنح-رخصة-اتصالات-جديدة-لتحالف-تقوده-فودافون.

25. Paravicini, "Ethiopia's Economic Reform Drive Splutters for Foreign Investors".
26. The World Bank, *The World Bank in Ethiopia*, (World Bank, 2021), https://www.worldbank.org/en/country/ethiopia/overview.
27. Nunis, "Ethiopia's Economy Battered by Tigray War".
28. Tom Collins, "'Bad Sign' as IMF Withholds Ethiopia Growth Forecast," *African Business*, October 14, 2021, https://african.business/2021/10/trade-investment/bad-sign-as-imf-withholds-ethiopia-growth-forecast/.
29. "Ethiopia Economic Outlook," *African Development Bank Group*.
30. "S&P Pushes Ethiopia's Ratings into Junk Territory on Delayed Debt Restructuring," *Reuters*, September 24, 2021, https://www.reuters.com/world/africa/sp-pushes-ethiopias-ratings-into-junk-territory-delayed-debt-restructuring-2021-09-24/.
31. Woldegiorgis, "Ethiopia: Rescuing the Macro Economy from Repercussion of the War".

قراءة في العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل

سمر عادل: باحثة متخصصة في الاقتصاد، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:
(الكوميسا، السياسة المصرية، الاقتصاد المصري، حوض النيل، التبادل التجاري، أونكتاد)

مرت مصر بعلاقات تاريخية متأرجحة مع دول حوض النيل، راوحت بين الترابط القوي، والفتور التام الذي ازداد منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم بعد حادثة أديس أبابا.

ويمكن القول: إن العلاقات المصرية الأفريقية مرت بأكثر من مرحلة بعد تحول مصر من ملكية إلى جمهورية، فخلال مرحلة جمال عبد الناصر، ساندت مصر حركات التحرر في أفريقيا، إذ كانت تدرك السياسة المصرية الخارجية –حينذاك– أهمية القارة الأفريقية؛ كتجمع إقليمي فاعل على الساحة الدولية، كما سعت مصر إلى إنشاء تكتلات أفريقية في مختلف المجالات، ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة: «الحبل السري»، انطلاقًا من أن مصر كانت حاضنة لدول أفريقيا بالفعل على أكثر من مستوى، ومن ثّم، استطاعت مصر تحقيق مكاسب اقتصادية في هذا العمق الإستراتيجي، حيث تم إنشاء عدة شركات مصرية في المحيط الأفريقي، أشهرها: «شركة النصر للتعدين»، و»شركة النصر للاستيراد»، وشركة «مصر للاستيراد والتصدير»، وكانت مهمة هذه الشركات: الترويج للمنتجات المصرية.

أما في مرحلة أنور السادات، فقد بدأ الأمر يختلف بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، فتبدل حال أفريقيا نحو مصر، فمثلًا: بعد حرب أكتوبر بـــثلاث سنوات زار وفد أثيوبي مصر، ولكن قوبلت هذه الزيارة بالرفض من قبل السادات، فضلاً عن أنه لم يقم بزيارة واحدة في أثناء حكمه إلى أثيوبيا، وهي دولة فاعلة في السياسة الأفريقية، حيث يقع فيها مقر الاتحاد الأفريقي، وفي نهاية المطاف، وصلت العلاقات إلى حد التهميش نوعًا ما، وبعد وصول حسني مبارك للحكم أصبحت العلاقات بين مصر وأفريقيا عمومًا في حالة قطيعة شبه تامة. أما في السنوات الأخيرة، فتحاول مصر العودة إلى أفريقيا عبر زيارات مكثفة، وتفعيل أطر ثنائية في المجالات المختلفة. من المؤكد أن كل هذه المراحل ألقت بظلالها على حجم العلاقة بين مصر ودول حوض النيل، حيث «يساهم التعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأفريقية في تعزيز التبادل التجاري، وزيادة الاستثمارات، والالتحاق بالأسواق

العالمية، وزيادة القدرة على المنافسة. وتعد مصر من الدول الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، وهي اتفاقية تنص على إعفاء ٩٠٪ من التعرفات الجمركية على السلع خلال خمس سنوات من دخولها حيز التنفيذ؛ لتسهيل الوصول إلى الأسواق عبر القارة، كما أنها عضو في عدد من المنظمات التجارية الإقليمية؛ كـ«الكوميسا»، وأيضًا، قامت مصر بتبني مبادرات وإستراتيجيات؛ لتنمية الصادرات المصرية لدول القارة، كما قامت بإنشاء صندوق لضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا، وهو ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة»[١].

وستخصص هذه الدراسة الموجزة، للعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل، من خلال ثلاثة محاور.

أولًا: مصالح مصر في دول حوض النيل

تتعدد المصالح في دول حوض النيل انبثاقًا من أنها العمق الإستراتيجي لمصر، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن المائي، والأمن القومي، وحتى على مستوى المصالح السياسية والاقتصادية، التي أهملتها الحكومات المصرية السابقة. وفي هذا الصدد، فقد ثار جدل كبير حول السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل في العقود الأخيرة المنصرمة، وتراجع الدور الإقليمي المصري في أفريقيا عمومًا، وعجز السياسة المصرية عن الفهم الصحيح والسليم للمنطقة، التي هي بالغة الأهمية لمصر وللمصريين، فكانت مؤسسات صنع القرار واتخاذه مقصرة جدًا، سواء كان ذلك في إدراك الأحداث، أو في التنبؤ بمآلاتها، مما تسبب في أزمات كبيرة، ما زالت مصر تعاني من آثارها حتى الآن[٢].

يعدُّ ملف نهر النيل من الملفات الشائكة والهامة لمصر منذ عقود؛ فقد كانت العلاقات المصرية مع دول حوض النيل تتأرجح بين التحسن والتوتر بين مدة وأخرى، خلال أكثر من عقدين؛ نتيجة سوء الإدارة المصرية لهذا الملف، الذي يمثل أمنًا قوميًّا لمصر، مثله مثل الحدود المصرية الشرقية، بل إنه يعدُّ من أهم الملفات التي يجب الاهتمام بها منذ وقت مبكر[٣]. ولذا، فرضت قضية الأمن المائي المصري نفسها بقوة على أجندة القضايا والتحديات التي يتعين مواجهتها والتصدي لها، لأن الأمر متعلق ببقاء الدولة نفسها، بعد أن حدث إهمال مجحف، وأصبحت الساحة الأفريقية خالية لقوى إقليمية أخرى. وعليه، فإن المرحلة الراهنة تتطلب من الحكومة المصرية أن تنتقل من مربع التأسي على مافات، إلى مربع الفعل والمواجهة الحاسمة[٤]. ووفقًا لتقرير لليونسكو، فإن أكثر من ١٥٪ من دول العالم تتلقى مياهها من دول أخرى، وهو ربما ما يحدث نوعًا من التوترات والنزاعات فيما بين الدول المطلة على الأنهار[٥]، وبالرغم من أن هذا الاحتمال قد يتحول إلى واقع ملموس، لكن يمكن اجتناب حدوثه، إذا قامت دول حوض النيل بـتنمية الموارد المائية بطريقة مستدامة وعادلة؛ من أجل الازدهار، وهو ما يحقق الأمن والسلام إلى حد كبير لجميع الأطراف[٦]. وهذا يتطلب إعادة تحديد الأهداف القومية لمصر(الاقتصادية والسياسية والأمنية) في علاقاتها الحتمية دول حوض النيل، حتي يتسنى لها أن تكون مصدرًا لإستراتيجية تعاونية إقليمية شاملة.

ثانيًا: العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل

ما زال حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل منخفضًا، على الرغم من ارتفاعه في السنوات الأخيرة عما قبلها، فالقطاع التجاري البيني المصري، يمثل أهمية كبيرة في للاقتصاد المصري عمومًا، إذ يعد مصدرًا للنقد الأجنبي، لأنه يساهم بشكل مباشر فى توفير التكنولوجيا الجديدة، ولديه القدرة على تحسين الإنتاجية والمساهمة في وجود فرص العمل، كما تمثل التجارة الخارجية أحد أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية. وتعدُّ مصر بوابة التجارة الخارجية مع الدول الأفريقية بعامة، ومع دول حوض النيل بخاصة، حيث تزداد أهمية التبادل التجارى؛ كعلاقة اقتصادية دولية، سواء على المستوى البيني، أو القاري، أو العالمي، وهو ما جعل التعاون بين الاقتصادات أمرًا حتميًا تسعى إليه جميع الدول؛ من خلال ربط الاقتصادات الوطنية بالاقتصادات الأخرى ذات الأهمية.

أ- تطور حجم التجارة بين مصر ودول حوض النيل

بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول حوض النيل١٢٢١,٣ مليون دولار عام ٢٠١٩م، مقابل ١٢٠٤,٤ مليون دولار عام ٢٠١٨م، بنسبة زيادة قدرها ١,٤٪، في حين بلغ إجمالي قيمة الواردات مـن دول حوض النيل ٠,٦٤ مليار دولار عام ٢٠١٩م، مقابـل ٠,٦٧ مليار دولار عام ٢٠١٨م، بنسبة انخفاض قدرها ٤,٦[٧]، وذلك وفقًا لآخر تقرير أصدره الجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء، وفي الشكل الآتي توضيح لحجم التجارة بين مصر ودول حوض النيل خلال المدة بين عامي: ٢٠١٦م و٢٠١٩م:

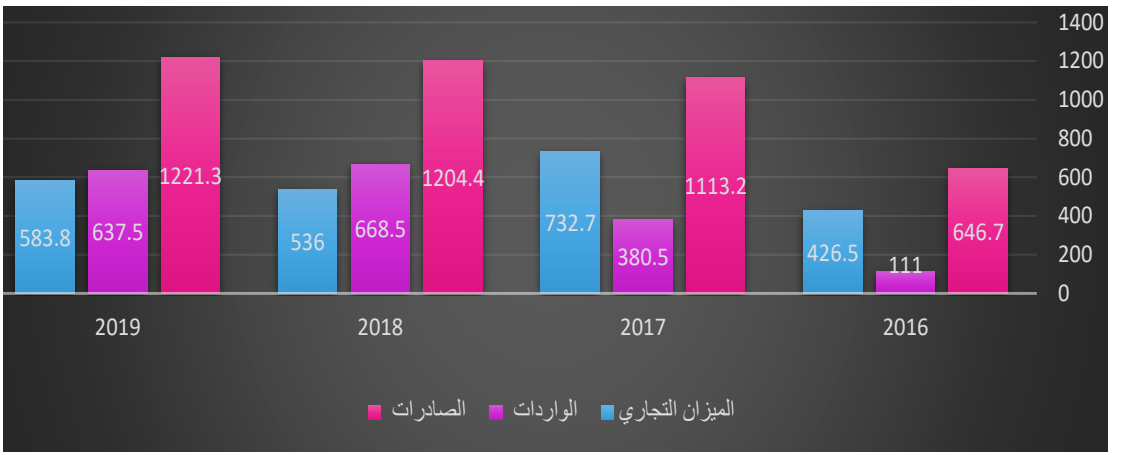

شكل (١): حجم التجارة بين مصر ودول حوض النيل، خلال المدة بين عامي: ٢٠١٦م-٢٠١٩م، بالمليون دولار.
المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومن خلال بيانات مجمعة من نشرات مختلفة.

يشير الشكل السابق، إلى أن حجم الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل أكبر من حجم الواردات، وهو ما يعني: أن الميزان التجاري لصالح مصر خلال تلك المدة. ومن خلال الشكل السابق أيضًا، يتضح أن حجم الواردات قد ارتفع من ١١١ مليون دولار عام ٢٠١٦م، إلى أكثر من ٦٣٧ مليون دولار عام ٢٠١٩م، وهو ما يعني: زيادة في حجم الواردات إلى أكثر من خمسة أضعاف خلال تلك المدة. في حين أن الصادرات المصرية ارتفعت إلى أقل من الضعف خلال المدة نفسها. وفي هذا الصدد، جاءت السودان فـي المرتبة الأولى للصادرات، بما قيمتـه ٤٦٥,٥ مليون دولار عام ٢٠١٩م، مقابل ٣٩٩,٣ مليون دولار عام ٢٠١٨م، بنسبة زيادة قدرها ١٦,٦٪، وفى المرتبة الثانية كانت كينيا بما قيمته ٣٤٥,٩ مليون دولار عام ٢٠١٩م، مقابل ٣٥٤,٦ مليون دولار عام ٢٠١٨م، بنسبة انخفاض قدرها ٢,٥٪[٨].

أما على مستوى الواردات، فقد جاءت كينيا في المرتبة الأولى، بما قيمته ٢٥٧,٣ مليون دولار عام ٢٠١٩م، مقابل ٢٨٧,٣ مليون دولار عام ٢٠١٨م، بنسبه انخفاض قدرها ١٠,٤٪. وفى المرتبة الثانية السودان، بما قيمته ٢٠٣,٦ مليون دولار عام ٢٠١٩م، مقابل ٢٠٧,٥ مليون دولار عام ٢٠١٨م، بنسبة انخفاض قدرها ١,٩٪. وجاءت مجموعة المنتجات الكيماوية والبلاستيكية في المرتبة الأولى لنوعية الصادرات، بما قيمته ٤٠٤,٣ مليون دولار عام ٢٠١٩م، مقابل ٣٧٧,٥ مليون دولار عام ٢٠١٨م، بنسبة زيادة قدرها ٧,١٪، وجاءت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ فـي المرتبـة الأولى للواردات، بما قيمته ٤٤٣,٥ مليون دولار عام ٢٠١٩م، مقابل ٤٥٥,٨ مليون دولار عـام ٢٠١٨م، بنسبة انخفاض قـدرها ٢,٧٪[٩]. والجدول الآتي، يوضح نسبة قيمة كل دولة من إجمالي الصادرات والواردات لدول حوض النيل عامي: ٢٠١٨م و٢٠١٩م:

الدولة	٢٠١٨م				٢٠١٩م			
	القيمة بالمليون دولار		النسبة ٪		القيمة بالمليون دولار		النسبة ٪	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
السودان	٣٩٩,٣	٢٠٧,٥	٣٣,٢	٣١,٥	٤٦٥,٥	٢٠٣,٦	٣٨,١	٣١,٩
أثيوبيا	١٦٩,٠	١٠,٣	١٤,٥	١,٥	١٣٨,٩	٢٨,٥	١١,٤	٤,٤
أوغندا	٨٢,٩	٧,٩	٦,٩	١,٢	٧٤,٧	٩	٦,١	١,٤
الكونغو	١٢,٥	١٤٨	١,٥	٢٢,١	١٦,٨	١٢٣,٥	١,٤	١٩,٤
كينيا	٣٥٤,٦	٢٨٧,٣	٢٩,٤	٤٣,٥	٣٤٥,٩	٢٥٧,٥	٢٨,٣	٤٠,٤

الدولة	٢٠١٨م				٢٠١٩م			
	القيمة بالمليون دولار		النسبة ٪		القيمة بالمليون دولار		النسبة ٪	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
تنزانيا	٣٧,٧	٤,٧	٣,١	٠,٧	٢٩,٥	١٤,٤	٢,٤	٢,٣
رواندا	٢٢,٩	٠,٤	١,٩	٠,١	٢٥,٢	٠,٣	٢,١	٢,٣
بوروندي	٩,٣	٠,٣	٠,٨	٠,١	٨,٨	٠,٣	٥,٧	٢,٣
أرتيريا	١١٦,٢	٢	٩,٦	٠,٣	١١٦,٥	١,٤	٩,٥	٠,٢
الإجمالي	١٢٠٤,٤	٦٦٨,٤	١٠٠	١٠٠	١٢٢١,٣	٦٣٧,٥	١٠٠	١٠٠

جدول (١): توزيع القيمة والنسبة لصادرات وواردات مصر لدول حوض النيل عامي: ٢٠١٨م و٢٠١٩م.
المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

يؤكد الجدول السابق، ما تم ذكره –أعلاه– في أن السودان وكينيا يحتلان القيمة والنسبة الأكبر في ميزان الصادرات والواردات المصرية من وإلى دول حوض النيل، بينما كانت أقل الدول هما: بوروندي والكونغو، فيما احتلت أثيوبيا المرتبة الثالثة، بنسبة بلغت ١٤,٥٪، من إجمالي الصادرات، وهي نسبة ليست كبيرة بالنظر لحجم سوقها وأهميتها، وتحتاج مصر في المدة المقبلة أن تسعى إلى تعزيز هذا النوع من العلاقات معها، فذلك لا يحقق مكاسب اقتصادية فقط، بل أيضًا، مكاسب سياسية وأمنية، واتباع ذلك النهج أيضًا، مع باقي الدول التي ما زال حجم التجارة بينها وبين مصر منخفضًا. وهو ما يعد تحديًا تواجهه مصر في المرحلة المقبلة، من حيث تعزيز التواجد التجاري المصري؛ لزيادة اعتماد الدول الإقليمية على السوق المصرية، وأن تكون مصدرًا رئيسًا للسلع والبضائع في منطقة حوض النيل، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في إطار متوازن بين مصر ودول حوض النيل، فضلًا عن زيادة حجم التجارة البينية، الذي يتطلب دراسة أعمق لهذه الأسواق، وإقامة معارض ترويجية، وإنشاء خطوط ملاحية وبرية؛ تسهل حركة التجارة البينية.

ب- أهم الشركاء التجاريين لمصر من دول حوض النيل

نظراً لأهمية التجارة الخارجية بين دول حوض النيل، وباعتبار التبادل التجاري أساس تشكيل العلاقات بين الدول، يتحدد حجمه وفقاً للمميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة في إنتاج السلع والخدمات، وهنا سيتم التركيز في التبادل التجارى، وحجم الصادرات والواردات مع أهم الدول الفاعلة في حوض النيل، التى

تعدُّ دولًا محورية، أو يمكن وصفها بـ«الشركاء التجاريين» لمصر، وهي الدول التي تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل، وتعدُّ كل من: السودان، وكينيا، وأثيوبيا؛ بمثابة الدول الفاعلة بالنسبة لمصر، إذ احتلت المراكز الثلاثة الأولى على التوالي في عام ٢٠١٩م، من حيث حجم التبادل التجاري، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات[١٠].

وقد شهد حجم التبادل التجاري بين مصر والسودان ارتفاعًا، فوصل إلى ٦٧٤,٥ مليون دولار عام ٢٠١٩م، مقارنة بنحو ٦١٠,٩ ملايين دولار عام ٢٠١٨م، بنسبة ارتفاع بلغت ١٠,٤ ٪، الأمر الذي يمثل تطورًا إيجابيًّا وملموسًا على صعيد التبادلات التجارية بين البلدين. ورغم ذلك، يُعدُّ حجم التبادل التجاري بين البلدين منخفضًا مقارنة بعام ٢٠١٧م، بمقدار ١١٣,٩ مليون دولار. وتشير الإحصاءات، إلى أن الميزان التجاري بين البلدين قد حقق فائضًا لصالح مصر، بلغ ٢٦٠,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩م، إذ بلغ حجم الصادرات المصرية إلى السودان نحو ٤٦٧,٦ مليون دولار، مقابل ٢٠٦,٩ ملايين دولار كان حجم الواردات المصرية من السودان خلال العام نفسه. ومثّلت الصادرات المصـــــرية إلى الســودان نحو ١,٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية على مستوى العالم عام ٢٠١٩م، فيما مثلت الواردات المصرية من السودان نحو ٥,١٪ من إجمالي الصادرات السودانية على مستوى العالم. وتُعدُّ المنتجات البلاستيكية من أهم أنواع الصادرات المصرية للسودان خلال عام ٢٠١٩م، إذ بلغت نحو ٨١,٤ مليون دولار، مقارنة بنحو ٧٦,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨م، بنسبة زيادة بلغت ٦,١٪. وتمثل صادرات مصر إلى السودان نحو ٤٪ من إجمالي صادرات مصر من هذا النوع من الصادرات إلى مختلف دول العالم. أما على مستوى الواردات المصرية من السودان خلال عام ٢٠١٩م، فقد تركزت في أربع مجموعات رئيسة، هي: مجموعة البذور الزيتية والفواكه، ومجموعة الحيوانات الحية، ومجموعة القطن، ومجموعة اللحوم والأحشاء والأطراف الصالحة للأكل، وشكلت نحو ٩٧,٧ ٪ من إجمالي قيمة واردات مصر من السودان[١١].

أما فيما يتعلق بكينيا صاحبة المرتبة الثانية، قد ارتفع التبادل التجاري بينها وبين مصر خلال المدة بين عامي: ٢٠١٥م و٢٠٢٠م، بنحو ٣,٥٨٪، ليسجل نحو ٦٣٥,٨ مليون دولار، مقابل ٤٤٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥م[١٢]، وكانت أهم السلع المصدرة إلى كينيا: الفواكه، والسكر، وبعض الزيوت العطرية. أما فيما يتعلق بأثيوبيا خلال المدة نفسها، فقد ارتفعت الصادرات المصرية إليها، لتصل إلى نحو ١٦٩,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨م، مقابل نحو ١١٨,١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧م، بزيادة بلغت نحو ٥١,٧ مليون دولار. كما ارتفع حجم التبادل التجارى بين مصر وأثيوبيا بنحو ٤٤,٤٪، ليصل إلى نحو ١٧٩,٩ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨م، مقابل نحو ١٢٤,٥٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧م. كما ارتفعت الواردات المصرية من أثيوبيا أيضًا، لتسجل نحو ١٠,١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨م، مقابل نحو ٦,٥

مليون دولار خلال عام ٢٠١٧م[١٣]. وكل ما سبق من أرقام يعني: أنه ما زال أمام مصر كثير من الخطوات التي يجب أن تقطعها لتعزيز التجارة البينية مع دول حوض النيل، وهذا يتطلب إنشاء شبكة معلوماتية تختص بالتجارة مع دول الحوض، وتتولى مسؤوليتها إدارة معنية متخصصة في أسواق حوض النيل، وما تحتاجه أسواقها من منتجات. وفي الوقت نفسه، يجب تنشيط دور بنك تنمية الصادرات؛ لتوفير التمويل اللازم للصادرات المصرية لدول حوض النيل، وأيضًا، العمل على زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأفريقية عمومًا؛ لزيادة التكامل الاقتصادي بين دول القارة، التي ما زالت لا تتجاوز نسبة ١٣٪ من حجم التجارة البينية العالمية.

ثالثًا: الاستثمارات بين مصر ودول حوض النيل

تدفع العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى تخفيف حدة الخلاف بين مصر ودول حوض النيل، إذ كانت تمثل حجمًا يعتد به، حيث ارتباط المصالح الاقتصادية يؤثر بشكل حقيقي وفعال في العلاقات السياسية والأمنية بين الدول، ولكن مع حجم التبادل التجاري غير الواسع بين الأطراف المختلفة، ستظل هناك حاجة إلى إستراتيجية مصرية مكثفة لدفع العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى الأمام، ولتكون مؤثرة في العلاقات المستقبلية مع دول الحوض، وقد تساعد في حل الخلافات المائية بين دول الحوض، تلك الخلافات التي أزمت علاقات مصر مع أثيوبيا تحديدًا، وهي المعروفة بـ»أزمة سد النهضة»[١٤].

تم تقدير حجم الاستثمارات المصرية في دول حوض النيل، بما يزيد عن ١٢ مليار دولار، ويمثل نصيب السودان من هذه الاستثمارات نحو ٨ مليار دولار[١٥]، أي: إن السودان يحظى بثلثي هذه الاستثمارات، ويستحوذ على الحجم الأكبر منها، وعمومًا، لا تُعدُّ استثمارات مصر في منطقة حوض النيل كبيرة، مقارنة بحجم الفرص المتاحة للاستثمار في البلدان نفسها، فلو كانت الحكومات المصرية المتعاقبة استثمرت ما أنشأه عبد الناصر من شركات ومؤسسات مصرية في أفريقيا، وبنت عليها خلال العقود الخمسة المنصرمة، لكان للوجود المصري اليوم شكل مختلف، ولكان له وضع فارق تمامًا، وفي مكانة مختلفة كثيرًا عما هي عليه الآن، وبخاصة في دول حوض النيل، لكن التجاهل الرسمي خلال عهدي السادات ومبارك، أثر كثيرًا سلبيًا في العلاقات البينية؛ لذا، فإن محاولات مصر الأخيرة لإعادة العلاقات على أكثر من مستوى خلال السنوات المنصرمة تعدُّ إيجابية إلى حد كبير. فقد أعلنت الحكومة -على سبيل المثال- عام ٢٠١٤م، عن خطة لإعادة هيكلة شركة النصر للتصدير والاستيراد وتطويرها، فمنذ بداية الثمانينيات من القرن المنصرم، فقدت الشركة أكثر من ١٠ فروع خارجية، فضلاً عن تراجع دورها ومكانتها المعهودة[١٦]. كما نجحت مصر في الاستحواذ على نحو ١٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للقارة الأفريقية في عام

٢٠٢٠م، بقيمة ٣٨,٩ مليار دولار، وفق تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) عن الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢١م[١٧].

تتعدد مشروعات مصر في السنوات الأخيرة في دول حوض النيل، ووفقًا لوزارة الموارد المائية والري المصرية، التي أوضحت أن هناك عشرات المشروعات المصرية في دول الحوض، نفذت خلال عامي: ٢٠١٩م و٢٠٢٠م، بعضها يتعلق بمشروعات في مجال الموارد المائية مع جنوب السودان بمنحة مصرية، تتضمن تأسيس محطتي قياس المناسيب، والتصريفات بمدينتي: «منجلا» و«نيمولي» في ضفاف بحر الجبل، تمهيداً لتشغيلها بصورة كاملة، والبدء أيضًا في عملية إنشاء ست محطات مياه شرب جوفية. وقد تم الانتهاء من المسح الهيدروجيولوجي والجيوفيزيقي، وإعداد الدراسات اللازمة، والبدء بحفر البئر الأولى في المستشفى القبطي بمدينة «جوبا». فضلًا عن مشروعات أخرى للتعاون مع أوغندا، حيث تم البدء في تنفيذ مشروع إنشاء خمسة سدود للاستفادة من مياه الأمطار في أوغندا، وهي عبارة عن محطات لتجميع مياه الأمطار المخصصة للشرب، وللاستخدامات المنزلية، ولسقي الثروة الحيوانية. كما يجري في الوقت الراهن، تجهيز المرحلة الثانية من مشروع درء مخاطر الفيضان بمقاطعة «كسيسي»، بعد أن تم الانتهاء من المرحلة الأولى في فبراير عام ٢٠١٨م. فضلًا على أعمال تنموية أخرى، مثل: تأهيل مناهل مياه الشرب، والحفاظ على التربة من التجريف، وحماية ضفاف الأنهر من الانهيار والانجراف، وإنشاء شبكة رصد هيدرولوجي في مجرى الأنهر. كما يجرى في الوقت الراهن، الإعداد للمرحلة الخامسة من المشروع المصري الأوغندي لمقاومة الحشائش والنباتات غير المفيدة[١٨].

خاتمة

رغم المحاولات المصرية الجادة في السنوات الأخيرة؛ من أجل التواجد الاقتصادي والسياسي في دول حوض النيل، إلا أن مصر ما زالت تحتاج إلى مضاعفة مجهوداتها لتعويض تراكمات ما خلفته الحكومات المصرية السابقة عبر عقود من الزمن، ومن الممكن أن تقوم مصر بذلك، عبر مزيد من تعزيز التبادل التجاري، سواء على المستوى الثنائي أو المستوى متعدد الأطراف، وتوجيه استثمارات بشكل أكبر إلى مختلف دول حوض النيل، كما أن مصر تحتاج إلى تفعيل بعض المبادرات التي قد أعلنت عنها سابقًا؛ للتغلب على ما تواجهه مصر من تحديات كبيرة في هذا الصدد، وبخاصة في ظل وجود قوى إقليمية غير عربية بشكل كبير وفعال على أكثر من مستوى في دول حوض النيل.

الهوامش والإحالات:

١. كنزي سيرج «التجارة الخارجية بين مصر ودول حوض النيل،» المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (١٨، مارس، ٢٠٢١م)، https://ecss.com.eg/14139/.

٢. محمود أبو العينين، «الأخطاء السبعة للسياسة المصرية تجاه أفريقيا وبخاصة دول حوض النيل منذ عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠١٣م،» المركز الديموقراطي العربي (١٢، مايو، ٢٠٢٠م)، https://democraticac.de/?p=66249.

٣. مي غيث، «أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري،» المركز العربي للبحوث والدراسات (٢٩، ديسمبر، ٢٠١٣م)، http://www.acrseg.org/2240/bcrawl.

٤. شرف سامي، «أمن مصر المائي،» الأهرام اليومي (٧، ديسمبر، ٢٠١٩م)، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/740553.aspx.

٥. نسرين نصر الدين، «مشكلة المياه في مصر: الأسباب والحلول في إطار العلاقات مع دول حوض النيل،» مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٦٤،)مصر: جامعة المنصورة -كلية الحقوق، ٢٠١٧م)، .http://search.mandumah.com/Record/919048

6. Magdy Hefny and Salah Amer, "Egypt and the Nile Basin," *Aquatic Sciences*, 67: 1, 2005, 42-50, 10.1007/s00027-004-0765-y.

٧. «التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل عام ٢٠١٩م،» النشرة السنوية لـلجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠م)، https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23552.

٨. «التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل عام ٢٠١٩م،» النشرة السنوية لـلجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٩. «التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل عام ٢٠١٩م،» النشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١٠. سلوى حجازي، «التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل خلال المدة (٢٠٠١م-٢٠١٦م)،» مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، (بغداد: المركز العراقي الأفريقي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٩م)، http://afroar.com/التبادل-التجارى-بين-مصر-ودول-حوض-النيل/.

١١. «التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل عام ٢٠١٩م،» النشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

12. "Egypt, Kenya Trade Exchange Reaches $303mn in 1st Half of 2020," *State Information Service*, November 22, 2020, https://www.sis.gov.eg/Story/153120/Egypt%2C-Kenya-trade-exchange-reaches-%24303mn-in-.

١٣. أحمد اللاهوني، «الصادرات المصرية إلى أثيوبيا ترتفع بنحو ٥١,٧ مليون دولار خلال ٢٠١٨م،» صحيفة المال، (١٢، فبراير، ٢٠٢٠م)، https://almalnews.com/الصادرات-المصرية-إلى-إثيوبيا-ترتفع-بن/.

١٤. سنية الفقي، «العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل آفاق التعاون ومجالات الخلاف،» تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ٢٠١٥م).

١٥. نهلة أبو العز، «الاستثمارات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل،» مركز فاروس، (٢٨، يونيو، ٢٠٢٠م)، https://pharostudies.com/?p=4791.

١٦. الفقي، «العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل آفاق التعاون ومجالات الخلاف».

١٧. محمد علي، «رغم كورونا.. مصر ترسخ زعامتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة بأفريقيا،» العين الإخبارية، (٢٧، يونيو، ٢٠٢١م)، https://al-ain.com/article/corona-egypt-leadership-fdi-africa.

١٨. محمد حسنين، «مشروعات تنموية مصرية تعزز الصلات بدول حوض النيل،» صحيفة الشرق الأوسط، (٩، أبريل، ٢٠٢٠م)، https://aawsat.com/home/article/2224236/مشروعات-تنموية-مصرية-تعزز-الصلات-بدول-حوض-النيل.